E/2018/35

الأمم المتحدة

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٨

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٨

الملحق رقم ١٥

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٨
الملحق رقم ١٥

E/2018/35

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

*ملاحظة*

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

# المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| | **الجزء الأول الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨** | |
| أولا – | المسائل التنظيمية | ٧ |
| | **الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** | |
| ثانيا – | بيان مقدم من مدير البرنامج والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها | ٧ |
| ثالثا – | التقييم | ١٢ |
| رابعا – | صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية | ١٤ |
| خامسا – | متطوعو الأمم المتحدة | ١٦ |
| | **الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان** | |
| سادسا – | بيان مُقدَّم من المدير التنفيذي والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها | ١٨ |
| سابعا – | التقييم | ٢٣ |
| | **الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع** | |
| ثامنا – | بيان مقدم من المديرة التنفيذية | ٢٥ |
| | **الجزء المشترك** | |
| تاسعا – | توصيات مجلس مراجعي الحسابات | ٢٧ |
| | **الجزء الثاني الدورة السنوية لعام ٢٠١٨** | |
| أولا – | المسائل التنظيمية | ٣٢ |
| | **الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** | |
| ثانيا – | بيان مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج | ٣٢ |
| ثالثا – | التعاون بين بلدان الجنوب | ٣٦ |
| رابعا – | تقرير التنمية البشرية | ٣٧ |
| خامسا – | البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة | ٣٨ |
| سادسا – | التقييم | ٣٨ |
| سابعا – | صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية | ٣٩ |
| ثامنا – | متطوعو الأمم المتحدة | ٤١ |

**الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

تاسعا – الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك إدارة التغيير ..... ٤٢

عاشرا – بيان المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي ..... ٤٤

حادي عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها ..... ٤٨

ثاني عشر – التقييم ..... ٤٨

**الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

ثالث عشر – بيان المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي ..... ٥٠

**الجزء المشترك**

رابع عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ..... ٥٢

خامس عشر – تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ..... ٥٦

**الجزء الثالث الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨**

أولا – المسائل التنظيمية ..... ٥٨

**الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

بيان مدير البرنامج الإنمائي ..... ٥٨

ثانيا – حوار التمويل المنظم ..... ٦٢

ثالثا – قضايا الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ٦٤

رابعا – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة ..... ٦٥

خامسا – التقييم ..... ٦٥

**الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

بيان المديرة التنفيذية ..... ٦٧

سادسا – حوار التمويل المنظم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ٧٠

سابعا – الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١ ..... ٧٢

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ..... ٧٤

**الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**


تاسعا – بيان المديرة التنفيذية . . . . . ٧٤

**الجزء المشترك**

عاشرا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . ٧٧

حادي عشر – الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة . . . . . ٧٩

ثاني عشر – أساليب عمل المجلس التنفيذي . . . . . ٨٠

ثالث عشر – الزيارات الميدانية . . . . . ٨١

رابع عشر – مسائل أخرى . . . . . ٨١

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ . . . . . ٨٣

الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ . . . . . ١٢٣

الثالث – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ . . . . . ١٢٤

# الجزء الأول
# الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨

**المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك**
**في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨**

## أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد رحّب رئيس المجلس الجديد المنتخب بجميع الوفود، ووجه الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بعمل المجلس في عام ٢٠١٧. وقدم التهنئة لأعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ – وفقًا للقاعدة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٧:

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد جاغديش دي كونجول | (موريشيوس) |
| نائب الرئيس: | السيد شولي جو بارك | (جمهورية كوريا) |
| نائب الرئيس: | السيدة بيسيانا كادار | (ألبانيا) |
| نائب الرئيس: | السيد توماسي بلير | (أنتيغوا وباربودا) |
| نائب الرئيس: | السيد دومينيك فافر | (سويسرا) |

٣ – وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته الأولى العادية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.1)، وعلى تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2018/1) والدورة الخاصة لعام ٢٠١٧ (DP/2018/2). اعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/CRP.1) ووافق على خطة العمل الأولية للدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

٤ – وترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي وفي نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

٥ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٠١٨/٤ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

| | |
|---|---|
| الدورة السنوية لعام ٢٠١٨: | من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه لعام ٢٠١٨ (نيويورك) |
| الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨: | من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر لعام ٢٠١٨ |

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ثانيا – بيان مقدم من مدير البرنامج والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٦ – وجه مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، في كلمته أمام المجلس التنفيذي (المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي)، الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على التزامهم ودعمهم في عام ٢٠١٧، وقدم التهنئة للرئيس ونواب الرئيس الجدد المنتخبين لعام ٢٠١٨. كما لفت الانتباه إلى أن قرارات الإصلاح المهمة التي قد تُتخذ في عام ٢٠١٨ اعتمدت على رؤية الأمين العام الواردة في تقريره المعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة“

(A/72/684-E/2018/7)، المثبتة في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ عن الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١). ويشكلان معًا ركيزة السياسات الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وعملياته. وأكد على أن المنظمة مستعدة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء؛ للتصدي للتحديات الإنمائية والإنسانية المعقدة في العالم.

٧ - وأضاف قائلا إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، قد جعلت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبوأ مكانته كركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت إشراف الأمين العام مستعد لمتابعة الدور القيادي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك الأعمال الجارية مع الجهات الفاعلة الإنسانية، واللجنة المشتركة للتوجيه المنشأة حديثًا لتطوير التعاون الإنساني والإنمائي. واستنادًا إلى الفصل المشترك للخطة، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٨ - وانتقل مدير البرنامج إلى مسألة التمويل، وأكد على أن المساهمات العادية (الأساسية) في عام ٢٠١٧، التي بلغت ٦١٢ مليون دولار، كانت أقل بشكل طفيف من الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٦، ممثلة تغير محمود من التراجع التدريجي للأعوام السابقة. وظلت الموارد (غير الأساسية) الأخرى ثابتة عند مبلغ ٤,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، مع زيادة مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف بنسبة ١٣ بالمئة، وزيادة في المنح والقروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بنسبة ٦٠ بالمئة. كما شهدت نوافذ تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة بنسبة ٥٧ بالمئة منذ عام ٢٠١٦. حددت الخطة الاستراتيجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، أولوية توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال النهج الابتكارية في حين لا تزال المنظمة تُعول على التزام الدول الأعضاء بالتمويل الأساسي المرِن الذي يمكن التنبؤ به.

٩ - شدد مدير البرامج على التزام المنظمة بتحسين نموذج الأعمال الخاص بها وقطع شوطًا مهمًا في ثلاثة مجالات: (أ) السعي إلى أهداف استرداد التكاليف التي تتماشى مع قرارات المجلس؛ و (ب) إعادة تركيز شراكات القطاع الخاص بما يتجاوز التمويل للعمل مع الحكومات لتحقيق النتائج؛ و (ج) تحفيز الابتكار في البرمجة والتعليمات. ويُعد هدف المنظمة لتحقيق المشاركة المستمرة والشراكة مع المجلس التنفيذي من خلال الحوار الذي يتسم بالانتظام والنزاهة وروح المبادرة جزءًا لا يتجزأ من هذا النموذج. سيطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس على عرض تفصيلي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

١٠ - تشديدًا على المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، أكد مدير البرنامج مجددًا على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الدول التي يشملها البرنامج في تحسين المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. حددت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، المخصصة للتقديم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، الخطة المؤسسية لدمج القضايا الجنسانية في الأعمال الإنمائية والتزامها بتحديد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها ورصدها. على نحو مماثل، سلط الضوء على مدى التقدم المحرز نحو التكافؤ بين الجنسين في المناصب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرغم من الإقرار بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات للقضاء على أوجه التباين، خاصةً في المناصب الرفيعة. أكّد على أهمية تحسين جودة مكان عمل برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، وضمان تمتع جميع الموظفين بتكافؤ فرص الوصول إلى المناصب. كما ركز على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامًا تامًا باستراتيجية عدم التسامح مطلقًا مع التحرش في مكان العمل، والاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يتبعها الأمين العام، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمعات التي يخدمها على حد سواءٍ.

١١ - التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة وأضفى قيمة كبيرة لاستقلال مكتب التقييم المستقل ونزاهته. وقد لاحظ مدير البرامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل تخصيص الموارد اللازمة لمكتب التقييم المستقل لتنفيذ خطة عملها، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٢ - عبر أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لعمل المنظمة ودورها الفريد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ ورحبوا بتقرير الأمين العام، وهم لا يزالون يعتبرون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دورًا قياديًا رئيسيًا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولاحظوا أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ جعلت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موضع الركيزة الأساسية لاستجابة الأمم المتحدة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف على الصعيد القطري، كما هو موضح في الفصل المشترك، ومنحته الأدوات اللازمة لإنشاء نظام مُدعم ومستدام لنظام المنسق المقيّم. طلبت مجموعة من الوفود توضيحًا بشأن كيفية تأثير الأنظمة الأساسية المعنية بالتكامل المقترحة على تقسيم العمل بين الوكالات في نظام المنسق المقيم وتحسين تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادًا إلى ميزاته التنافسية، بينما طلبت مجموعة أخرى تقديم تفاصيل حول المجلس المشترك المقترح، والتمويل المجمع وقنوات الإبلاغ عن المُنسق المُقيم/الممثل المُقيم.

١٣ - أكدت بعض الوفود على دور المنظمة في تحفيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تركز على الوقاية، وتركز على مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع. كما لاحظوا أن ولاية المنظمة، والحضور القطري المكثف، والخبرة في مجال بناء المؤسسات جعلها في موضع رابط الأمم المتحدة بين السلام والهيكل الأمني والنظام الإنمائي. وشددت الوفود الأخرى على أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ هو جوهر تنسيق منظومة الأمم المتحدة والإصلاح، وأنه استند إلى التعاون الذي يتسم بالشفافية والشمول، ويتمثل هدفه النهائي في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. كما أكدت على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام بطريقة تراعي كل سياق. كان هناك دعم عام لحلول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المميزة كوسيلة لإنجاز الأهداف، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وتقوية الحوكمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٤ - أكدت مجموعة من الوفود على أن السيطرة الوطنية كانت المحرك الرئيسي للخطة الاستراتيجية للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، واستلزم تنفيذها المشاركة القوية للدول الأعضاء على الصعيد القطري. ناشدت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة مشاركته الفعالة والبناءة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد الوطني لمواءمة البرامج السياسات مع السياسات والخطط الوطنية. تُعلق المجموعة أهمية كبيرة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق الأهداف. أبرزت هذه الوفود القوة المتنامية لاقتصاديات الجنوب، وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحفيز الاقتصاد العالمي وتعددية الأطراف لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف. وبالإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتمم للتعاون بين

بلدان الشمال والجنوب ولا يحل محله، اعترفوا أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره المنسق العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - ورحبت الوفود بشكلٍ عام بتركيز نموذج الأعمال الجديد على درجة أكبر من الكفاءة والفعالية المؤسسية. وطلبت أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع المجلس في ابتكار خطة نموذج الأعمال. أعربت مجموعة الوفود مجددًا عن حاجتها إلى هياكل تمويل جديدة تبين التكاليف الفعلية والمرونة وقابلية التنبؤ المحفزة. قدّم اقتراح تحسين الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم في عام ٢٠١٨ فرصةً لزيادة الالتزام بتمويل الميزانية المتكاملة. حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ لضمان أن معدلات استرداد التكاليف عكست التكاليف الفعلية بشكلٍ أفضل ولاستخدامها في تحسين جودة التمويل بروح من المساءلة والشفافية الأكبر.

١٦ - أكدت مجموعة من الوفود من البلدان متوسطة الدخل والدول النامية الجزرية الصغير على أن معدلات استرداد التكلفة يجب أن تراعي مراحل التنمية والضعف المختلفة للبلدان وتأثيرها في الموارد الرئيسية. يجب ألا يحيد إصلاح الأمم المتحدة، الذي يركز على تقوية الركائز المتكاملة للتنمية المستدامة، تركيزه أو تمويله عن التنمية، ولا يُضعف دور الدول الأعضاء أو عمل النظام الإنمائي. والتمست الوفود الوضوح بشأن مدى تأثير الاقتراحات التي تنادي بفصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن نظام المنسقين المقيمين في الموارد المالية للمنظمة والدور القيادي. وكذلك أكدت على ضرورة تعزيز المكاتب متعددة الأقطار ودمج إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموًا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في جميع مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - ولا يزال وضع التمويل يمثل مصدر قلق بالغ؛ إذ أشار أعضاء المجلس إلى أن استمرار عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية يمثل خطرًا محتملًا يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته وخطة عام ٢٠٣٠. دعت الوفود الدول الأعضاء للامتثال للالتزامات التمويلية، بالنسبة للدول القادرة على ذلك، ومضاعفة إسهاماتهم في الموارد الأساسية. وتمت ملاحظة، أن الموارد الثابتة الأساسية الكافية متعددة السنوات، تعد عنصرًا رئيسيًا في استقلالية المنظمة وموضوعيتها. بالإضافة إلى أنها أكدت على تقديم الدعم لتعبئة الموارد المحلية، بناءً على طلب الدول الأعضاء في البرنامج، يُعد دعمًا إضافيًا، وليس بديلًا عن، التمويل الكافي والمناسب لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حث أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة البحث عن سُبل؛ ليُعدد قواعد تمويله. اقترح الأعضاء أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوافز مغرية لكل من الجهات المانحة التقليدية والناشئة من خلال تحسين رؤيتها والإبلاغ عن النتائج بصورة أفضل.

١٨ - ردًا على ذلك، أكد مدير البرامج على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُخطط لسيناريوهات إصلاح الأمم المتحدة المختلفة أثناء المضي قدمًا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. ولكنه لا يتوقع نتائج الإصلاحات التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء. ومدى تأثير الإصلاح على التوظيف والتمويل والعمليات غير واضح، بالإضافة إلى إشراك الإدارة للمجلس بناء على اعتبارات الميزانية. لكنه أكد على أن الإصلاحات المتوقعة مستمدة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والتقييمات. وفي الوقت ذاته، سيمضي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدمًا بروح من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، استنادا إلى المبادئ والاتفاقيات المنصوص عليها في الفصل المشترك. وأقر مدير البرامج بأهمية ربط التمويل بالأداء، في إطار معايير المسؤولية الجماعية ومبادئ تعددية الأطراف، أثناء

إعادة التأكيد على الحاجة إلى التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به. وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل دعمه لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودمج التعاون فيما بينها في جميع أعماله، اعتمادًا على قاعدة المعارف العالمية. وسيستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال النموذج المنقح لأساليب عمله، مراعيًا الفعالية من حيث التكلفة والتقدم والكفاءة، ونقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منصة رقمية بالتعاون مع شركائه.

*البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها*

١٩ - عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابةً عن المدير المعاون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البند وقدم لمحات عامة منفصلة حول: (أ) البرامج الإقليمية الخمسة لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و (ب) ١٠ برامج قطرية؛ و (ج) برنامج قطري مشترك واحد. طرح المديرون الإقليميون في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا واتحاد الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تفاصيل حول البرامج الإقليمية من المنظور الإقليمي وقدموها، بالإضافة إلى البرامج القطرية للدول: بوركينا فاسو، والجبل الأخضر (وثيقة البرنامج القطري المشترك)، وجيبوتي، ومصر، والغابون، وغانا، والأردن، وموريتانيا، وميانمار، وباكستان، والصومال.

٢٠ - رحب أعضاء المجلس بالعملية التشاورية التي اتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير البرامج الإقليمية. وأكدوا أن الدول الواقعة في الإقليم نفسه تواجه تحديات مشتركة تتطلب نهجًا مختلفًا للتطوير. كما شددوا، في السياق الإقليمي، على أهمية ما يلي: الملكية الوطنية، والمسؤولية الوطنية عن قيادة الجهود الإنمائية، وبناء القدرات الوطنية، وتقوية الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، والتخفيف من مواطن الضعف، وتعزيز تمكين المرأة والبيئة والسلام والعدل والأمن والتعاون فيما بين دول الجنوب. وعلّق أعضاء المجلس الذين كانت برامجهم القطرية جاهزة لمراجعة المجلس وموافقته على البرامج من المنظور الوطني. كما أبرزوا العملية التشاركية التي اتبعوها عند وضع البرامج القطرية على الرغم من التأكيد على أهمية السيطرة الوطنية والاحتياجات، وإنجازات شراكاتهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وفي أثناء دعم اقتراحات الإصلاح بالأمم المتحدة، عبرت بعض الوفود عن قلقها إزاء تأثيرها المحتمل على تمويل البرامج القطرية.

٢١ - وفقًا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٧، استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرنامج القطري للدول التالي ذكرها، ووافق عليها: بوركينا فاسو (DP/DCP/BFA/3 و DP/DCP/BFA/3/Corr. 1)، جيبوتي (DP/DCP/DJI/3)، ومصر (DP/DCP/EGY/3)، والغابون (DP/DCP/GAB/3)، وغانا (DP/DCP/GHA/3)، والأردن (DP/DCP/JOR/3)، وموريتانيا (DP/DCP/MRT/3)، وميانمار (DP/DCP/MMR/2)، وباكستان (DP/DCP/PAK/2)، والصومال (DP/DCP/SOM/3)، بالإضافة إلى البرنامج القطري المشترك للرأس الأخضر (DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1).

٢٢ - استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرنامج الإقليمي لأفريقيا (DP/RPD/RBA/3)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي (DP/RPD/RAP/3)، والدول العربية (DP/RPD/RAS/4)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/4)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/3 و DP/RPD/RLA/3/Corr. 1).

## ثالثا – التقييم

٢٣ – قدم المدير ومكتب التقييم المستقل (IEO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة عمل مكتب التقييم المستقل، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/4)، وقدم المدير ومكتب دعم البرامج والسياسات استجابة الإدارة.

٢٤ – وفيما يتعلق بالتدخل الوحيد، رحبت مجموعة مكونة من ١٧ وفدًا بأول خطة تقييم متعددة السنوات، وتقييمات البرامج القطرية المقررة للمكاتب القطرية المحددة لتقديم البرامج القطرية للمجلس – الخطوات الرئيسية لدعم مسؤوليات المجلس الرقابية. وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المزيد من مشاركة الدول الشركاء في عملية التقييم للبرنامج القطري وتقييمات المشروعات غير المركزية. وعلقت على ثلاثة مجالات تحديدًا: التقييمات غير المركزية، والتقييمات المشتركة، ونُهج على نطاق المنظومة، وعمليات تخصيص الموارد.

٢٥ – رحبت المجموعة باستعراض مكتب التقييم المستقل لتقييم الجودة و*عمليات التقييم غير المركزية* لعام ٢٠١٦. وعلى الرغم من إقرارها بالتقدم المحرز منذ استعراض عام ٢٠١٤ لسياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبرت المجموعة عن قلقها إزاء ١٧٠ تقييمًا تم استعراضها؛ إذ لم يحصل ما يزيد عن ثلثي التقييمات على تصنيف ”مرضٍ تمامًا“، وصُنّف ٤٤ تقييمًا بكونه ”غير مرضٍ“. والتمست المجموعة الوضوح بشأن كفاءة المقيمين، المحددة مسبقًا كأحد المجالات اللازم تحسينها، التي أدت إلى إجراء تقييمات أقل من المرضية، وفي تلك الحالة، سواء أشارت إلى ثغرات عمليات الشراء أم لا. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع أهداف لتحسين جودة التقييمات غير المركزية، والإدارة للعمل على نحو وثيق مع مكتب التقييم المستقل لضمان الاستقلال والصلاحية. كما حثت على زيادة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن ضمان جودة التقييمات غير المركزية وفقًا لإرشادات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دمج القضايا الشاملة على نحو أفضل في تقارير التقييم، ودعم الأقاليم التي تواجه التحديات الأكبر في جودة تقارير التقييم غير المركزية.

٢٦ – ورحبت المجموعة بهدف مكتب التقييم المستقل المتمثل في تحقيق أقصى قدر من *التنسيق والأنشطة المشتركة* مع وحدات الرقابة المستقلة الأخرى، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي جميع أنحاء مجتمع التقييم والرقابة على حد سواء. وأكدت على أن الأهمية الشديدة للنهج التعاونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعمت خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم كل من الحافظات الأوروبية باعتبارها مجموعة، والمجالات المواضيعية المحددة للتعاون المستقبلي. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توضيح خططها للتقييمات المواضيعية، وركزت على الفعالية المؤسسية وربط الموارد بالنتائج، وعلى إدراج خطة عام ٢٠٣٠ بشكل أكثر وضوحًا في التقييمات المؤسسية. ودعت المجموعة مكتب التقييم المستقل لتوضيح كيفية المشاركة في وحدات التقييم في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقييم الفصل المشترك. كما أنها اقترحت إجراء المنظمات الأربعة تقييمًا مشتركًا يتضمن التوصيات الفردية لكل وكالة، واقترحت دمجها في خطة العمل للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بدور أكثر تفاعلًا في البحث عن فرص لإجراء التقييمات المشتركة على الصعيد القطري،

ومكتب التقييم المستقل لدعم وحدة التقييم المستقل على نطاق المنظومة التي اقترحها الأمين العام، والعمل معها على نحو وثيق.

٢٧ - وشددت المجموعة على أهمية *تخصيص الموارد الكافية* لأداء مهمة التقييم. ورحبت بميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى مكتب التقييم المستقل وبنود الميزانية للتقييم والتدقيق. وأشارت إلى قلقها في عام ٢٠١٦ بشأن تخصيص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنصف نسبة ١ بالمئة فقط التي حددتها سياسة التقييم، وطلبت الوفود توضيح التخصيص الإجمالي للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١، وما إذا كانت ميزانية مهمة التقييم الكاملة قد تزايدت أيضًا أم لا. كما التمست الاطلاع على تفاصيل مدى مساهمة سياسة استرداد التكاليف المنسقة في التقييمات، وكيفية تأمين التسويات لموارد كافية. وأشارت المجموعة إلى نتيجة تقدير جودة التقييمات اللامركزية بشأن انخفاض معدلات التغطية للتقييمات اللامركزية في منطقة الحوكمة، عند مقارنتها بالمستوى الحالي للنفقات، والتمست توضيحًا لخطط إنهاء قائمة التقييمات الملحقة بخطة العمل، وألقت الضوء على اهتمامها بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع نشوب النزاعات والتعافي منها في أثناء مدة الخطة الاستراتيجية الحالية.

٢٨ - وردًا على ذلك، أبرز المدير ومكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثمارات المهمة لعام ٢٠١٧ للارتقاء بجودة التقييمات اللامركزية والقدرات والإمكانات غير المحققة لمسؤولي الرصد والتقييم الذين يعملون على المستوى اللامركزي. ولمعالجة هذه المسألة مباشرةً، عمل مكتب التقييم المستقل، بالتعاون مع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحقيق مستوى أكبر من الاحترافية بين المسؤولين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك خطط عام ٢٠١٨ الهادفة إلى إشراك مجموعة تقييم الأمم المتحدة في إعداد التدريب. وتوقع المدير أن التمويل الإضافي المخصص لمكتب التقييم المستقل سيشمل الموارد اللازمة لمتابعة هذه الأنشطة. ومع ذلك، أكد على الحاجة إلى التوقعات الواقعية بشأن جودة التقييمات اللامركزية، مقارنةً بالتقييمات المركزية. تكمن أهمية التقييمات اللامركزية في كونها مراجعات على مستوى المشروعات، وبهذه الطريقة، حققت الغرض منها. كانت لنوعي التقييمات - المركزية واللامركزية - أغراض مختلفة ولكنها مُهمة. وكمبدأ عام، تناول التقييم الأول المساءلة، بينما تناول التقييم الأخير التعلم. وفيما يتعلق بتصنيف التقييمات غير المركزية على أنها ''غير مُرضية'' بنسبة كبيرة، أشار إلى أن النتائج تأثرت بعمليات المراجعة التي أجريت على أدوات التقييم، وزيادة التدقيق في التقييم، ومراعاة تزايد أعداد التقييمات غير المركزية. صرح مكتب التقييم المستقل بأنه سيقدم تحديثًا حول تنفيذ التوصيات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، مما يقدم تحليلاً أفضل بشأن ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة تعلمية أم لا. ذكر المدير، فيما يتعلق بخطط تقييم الفصل المشترك، أن المناقشات قد بدأت مع مكاتب تقييم المؤسسات المعنية. وإدراكًا للتحديات التي تواجه إجراء تقييمات مشتركة، ستعمل مكاتب التقييم مع مجالسها المعنية لمعرفة كيفية إجراء تقييم الفصل المشترك بأفضل طريقة ممكنة. كما أكد على أن التغطية المعززة لتقييمات البرامج القطرية المستقلة كانت ممكنة بفضل إجراء هذه التقييمات بكفاءة أعلى. وقال فيما يتعلق بمسألة الشفافية ذات الصلة إن جميع التقييمات متاحة للعامة، ومتوفرة بسهولة لأعضاء المجلس من خلال مركز موارد التقييم.

٢٩ - وألقى المدير ومكتب دعم البرامج والسياسات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على أن الفصل المشترك ينص على أن مجالات التعاون الستة بين المنظمات، ومنها المبادرات المشتركة التي ستقيمها المنظمات على نحو مشترك من بداية دورة البرامج إلى نهايتها. ولاحظ، فيما يتعلق بالموارد، أن نسبة

٠,٤٤ بالمئة في عام ٢٠١٦ كانت مجرد جزء من نفقات التقييم، عند حسابها إلى جانب الرصد، وصل إجمالي النفقات إلى أعلى من ١ بالمئة قليلًا. وأوضح، فيما يتعلق بكفاءة المقيمين وتأثيرها في تدني جودة التقييمات غير المركزية وتصنيفها بنسبة عالية كتقييمات 'غير مرضية'، أن: (أ) المقيمين أجروا تقييمًا رأسيًا ولكنه لم يتناول المسائل الشاملة؛ و (ب) افتقار توصيات المقيمين المقترحة إلى الفائدة أو الجدوى بسبب قيود الموارد؛ و (ج) المشروع الخاضع للتقييم يشكل مصاعب تواجه عملية التقييم، على سبيل المثال، نقص الأدلة النوعية أو الكمية. ولمعالجة تلك المسائل، سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجنب إعادة تعيين المقيمين الذين أجروا تقييمات رديئة الجودة، والعمل معهم على نحو أوثق منذ بدء عملية التقييم.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم ١/٢٠١٨، خطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١.

## رابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣١ - عرض المدير المعاون لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند مع إلقاء الضوء على علاقة العمل الوثيقة بين المنظمة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. وقدمت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الإطار الاستراتيجي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5). وأكدت استناد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق إلى مزاياهما النسبية، وكيفية تقديم دورة التخطيط الجديدة لإمكانات هائلة لتعميق هذا العمل من خلال نهج متكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنابر القطرية. واستطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية معًا جذب مزيد من الاستثمارات وتعزيزها في أقل البلدان نموًا وضمان نشر حلول التمويل في الدراسات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات التي ساهمت في التعلم المتبادل عبر البلدان. وقالت إن الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠١٨-٢٠٢١، بتأكيده على أهمية الاضطلاع بأعمال التمويل للفقراء، يستهدف التداخل بين الهدف ١٧ (وسائل التنفيذ) والهدف ١ للتغلب على الفقر والإقصاء وعدم المساواة. ويلزم الإطار الجديد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمواصلة العمل كحاضنة للتمويل، مقدمًا خبرته في الدمج المالي وتمويل التنمية المحلية. وناشدت الدول الأعضاء بمواصلة تمويلها للموارد الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والتي تعد بالغة الأهمية لقدرتها على تنفيذ ولايتها.

٣٢ - ورحب أعضاء المجلس بالعملية الاستشارية المتبعة في تصميم الإطار الاستراتيجي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. وعبروا عن الدعم القوي لتركيز الصندوق المستمر على الهدف ١، وهو مساعدة أقل البلدان نموًا على محاربة الفقر وعدم المساواة والإقصاء، والهدف ١٧، وهو تنشيط الشراكة العالمية من خلال الدمج المالي وتمويل التنمية المحلية. وأثناء إلقاء الضوء على تعرض أقل البلدان نموًا بصفة خاصة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، عبروا عن سعادتهم بأن الإطار الجديد ساهم في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموًا، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ورحبوا بتنويع الصندوق للأدوات المالية، الأمر الذي ساعد في تخفيف المخاطر التي تواجه أقل البلدان نموًا، وأثنوا على نهج التنفيذ المنظم للكيانات والمجتمعات الذي يسترشد بتحديد الأولويات الوطنية

والقدرات المحلية الممكنة. وقدروا عملها في دعم الحكومات المحلية لتحقيق الأهداف، ودمجها للنُهُج الشاملة المتعلقة بتمكين المرأة في جميع مجالات عمل الصندوق.

٣٣ - ولفتت الوفود الانتباه إلى نهج الصندوق المحفز والمبتكر لتوسيع نطاق التمويل إلى المناطق الريفية والمناطق والفئات المحرومة في أقل البلدان نموًا. ولاحظت أن الصندوق أدى دورًا فريدًا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لقدرته على مواجهة المخاطر، الأمر الذي يمثل أهمية بالغة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، طبقًا لخطة إصلاح الأمم المتحدة. وأثنت الوفود على تصدي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للتحديات التي تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة، وعمله في تقديم مثال جيد على كيفية عمل البرامج المشتركة بفعالية، خاصةً نحو الشمول المالي. كما أعربوا عن سرورهم لرؤية التركيز القوي على الابتكارات التكنولوجية وابتكارات التمويل التي استجابت لرؤى سلوك العملاء، والالتزام بالاستفادة من التقييمات وتطوير نُهُج لتقييم التأثير والتقييم المواضيعي التي وضعت الآثار طويلة الأجل للحصول على التمويل بشأن النساء والفتيات في الاعتبار. وتوقعوا أن يؤدي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورًا رائدًا في تحسين الطرق لقياس تأثير التطوير. ورحبوا أيضًا بالدور المتزايد للشراكات، ومنها الشراكات ذات الطابع الخطير في عمل الصندوق، خاصةً الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، التي تُعد بالغة الأهمية للتغيير الفعّال والدائم. وشجعوا منظمات الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون مع الصندوق ودعمه.

٣٤ - وشددت الوفود على أهمية التمويل الكافي والأساسي متعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به لضمان قدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تنفيذ ولايته، ودعت الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك لزيادة المساهمات لموارد الصندوق الرئيسية. وأعربت عن دعمها الكامل لحشد الأموال الإضافية من خلال نُهُجها الابتكارية، ومن خلال القطاع الخاص، ومجموعات الاستثمار المؤثرة. كما أكدت الوفود على التعاون فيما بين دول الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلًا دعم طموحات أقل البلدان نموًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأيدت الوفود دعم الصندوق للبلدان المشتركة في التعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال حلول التمويل المحلية. ورحبت الوفود الأخرى بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ لضمان انتقال سلس للبلدان الأقل نموًا التي خرجت من هذه الفئة، مع تقديم مسارات التنمية الشاملة والدعم المستمر لهم.

٣٥ - وردًا على ذلك، رحبت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتعليقات الوفود ودعمها القوي المستمر، وبصفة خاصة استعدادها واستعداد شركائها للعمل مع الصندوق لفتح مجالات للمخاطرة والتجربة والتعلم. وحقق نموذج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ناجحًا نظرًا لاستعدادا شركاء أقل البلدان نموا لسياسات الانفتاح والمجال التنظيمي حتى يتسنى لهم التجريب في مجالات، مثل: التمويل الرقمي. ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى التعاون المستمر مع أعضاء المجلس والشركاء.

٣٦ - وأحيط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5).

## خامسا – متطوعو الأمم المتحدة

٣٧ – قدم المدير المعاون ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند لتأكيد مركزية شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة والعمل التطوعي، ليس فقط لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بل أيضًا الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. وقام المنسق التنفيذي ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة بدوره في تقديم الإطار الإستراتيجي الجديد لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/6). وألقي الضوء على عملية مشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى في وضع الإطار الجديد وضمان تدعيم خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. ويركز الإطار الجديد على تقديم نتيجتين: أولًا، دعم الدول الأعضاء في وضع البرامج والسياسات والقوانين التي عززت العمل التطوعي، وتعزيز العمل التطوعي من خلال تبادل المعرفة، وتوسيع نطاق الفرص التطوع للأشخاص، وتكامل العمل التطوعي. ثانيًا، يحدد الإطار وضع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لدعم شراكة الأمم المتحدة مع متطوعي الأمم المتحدة على نحو أفضل لتطوير القدرات الوطنية من خلال التطوع، ولتقديم حلول التطوع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر التعاون فيما بين دول الجنوب. وقال إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة جاهز للإصلاح ويفي بالغرض الخاص به.

٣٨ – ورحب أعضاء المجلس بالإطار الاستراتيجي الجديد، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي استند إلى الإطار السابق، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتركيزه على بناء القدرات الوطنية ودعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وخاصةً القضاء على الفقر باعتباره أولوية قصوى. وأثنوا على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لاتباعه عملية تتسم بالشفافية والشمول عند وضع الإطار الجديد، ورحبوا باستجابته للتقييمات الخارجية الخاصة بالإطار السابق. وأعربوا عن سرورهم أيضًا بعلاقة العمل القوية المستمرة والمتكاملة بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. وأكدت الوفود على أن العمل التطوعي أمر رئيسي في الوفاء بالوعد المتمثل في أهداف التنمية المستدامة، واعتبروا الإطار الجديد يتميز بالطموح ولكنه واقعي. وشددت كذلك على ولاية المنظمة المحدد لحشد المتطوعين للعمل كجهة لتقديم الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشمل ذلك ولاية برنامج متطوعي الأمم المتحدة للعمل كمنظم اجتماعات للمناقشة العالمية بشأن العمل التطوعي في الجنوب. وأثنت الوفود على دور أمانة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في خطة تنفيذ الولاية لدمج العمل التطوعي في السلام والتنمية.

٣٩ – ورحبت الوفود باضطلاع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عملية التحول في عام ٢٠١٧ حتى تلائم المنظمة الغرض المنشود، ولاحظوا في هذا الشأن أن تركيز الإطار الجديد على الفعّالية المؤسسية، التي تعتمد على برنامج المنظمة التشغيلي والمعني ببناء القدرات الحالي المتميز. وأقروا باستجابة الإطار الجديد لعمليات إصلاح الأمم المتحدة، خاصةً فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية في مجال يتسم بميزة تنافسية قوية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والدعم للتعاون فيما بين دول الجنوب. ولوحظ أنه يجب على متطوعي الأمم المتحدة العمل مع النظراء الحكوميين على نحو وثيق بشأن التعاون فيما بين دول الجنوب؛ لتجنب ازدواجية الجهود. وعبرت الوفود عن سرورها بمشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشجعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة على المشاركة الكاملة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودعم خطة الأمين العام للإصلاح. كما ألقت الضوء على المسؤولية التي وضعها الإطار الجديد على الشراكات، ومنها علاقات متطوعي الأمم المتحدة المميزة مع مجموعات المتطوعين في المجتمع المدني، ودعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة للاضطلاع بتخطيط العمل التطوعي على المستوى الوطني كوسيلة لتحفيز العمل التطوعي بشكل أكبر على المستوى المحلي.

٤٠ - وعبرت الوفود عن دعمها القوي لجهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز استدامة مساهمات المتطوعين المحليين في وضع الأهداف وتنفيذها، خاصة في سياقات الأزمات. وأشير إلى بقاء المتطوعين في كثير من الأحيان أثناء التحول إلى التنمية، وتحملهم مسؤولية وضع تدابير وقائية لحالات الطوارئ في المستقبل. ولهذا، رأت الوفود إمكانات هائلة لمتطوعي الأمم المتحدة في معالجة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وحركات الهجرة واللجوء، وتحديات المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الشيخوخة. كما كان هناك دعم كبير لعمل متطوعي الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الدول الأقل نموًا والدول الجزرية النامية الصغيرة.

٤١ - ورحبت الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحفاظ على مستوى تمويلها الأساسي المقدم إلى متطوعي الأمم المتحدة ضمن الإطار الاستراتيجي، للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢١. وأقروا بالجهود المتضافرة لمتطوعي الأمم المتحدة لتبرير العمليات في مواجهة قيود الميزانية وإلغاء مركزيتها، وجهودها لتنويع التمويل الإضافي وتأمينه عن طريق توسيع نطاق شراكاتها. وأكد أعضاء المجلس على أهمية المساهمات متعددة السنوات التي يمكن التنبؤ بها في الموارد الأساسية، وشجعوا الدول الأعضاء، القادرة على القيام بذلك، على زيادة المساهمات في برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبصفةً خاصة في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة، الذي أتاح لمتطوعي الأمم المتحدة تلقي تمويل غير مخصص لدعم تنفيذ الإطار الجديد. كما دعوا الدول الأعضاء إلى التأكد من احتفاظ العمل التطوعي بقيمة كبيرة داخل الأمم المتحدة. والتمسوا توضيحًا بشأن كيفية قيام متطوعي الأمم المتحدة بإبلاغ المجلس بالإطار الجديد، ووقت القيام بذلك.

٤٢ - وأبرز ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أنها أحد أكبر الداعمين لانتشار متطوعي برنامج متطوعي الأمم المتحدة في ٧٣ دولة وعملهم في مجالات اليونيسف ذات الأولوية. ويشكّل المتطوعون التابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة على الصعيد الوطني الثلثين تقريبًا، ونسبة النساء بينهم هي حوالي ٥٥ بالمئة. وستنشر اليونيسف متطوعي الأمم المتحدة الشباب، كجزء من برنامجها الجديد الدعاة لقضايا الشباب، في مكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة ليكونوا مناصرين وممثلين للشباب من أجل التغيير، والتي تهدف أيضًا إلى إسماع صوت الشباب للأمم المتحدة، وتركز على الشابات والأشخاص ذوي الإعاقات والأقليات.

٤٣ - وردًا على ذلك، رحب المنسق التنفيذي ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتعليقات الوفود وأيد الدعوة لمشاركة متطوعي الأمم المتحدة بدرجة أكبر في معالجة قضايا مثل: تغير المناخ. وذكر عددا من المجالات التي قام فيها متطوعو الأمم المتحدة ببناء القدرات ووضع قوائم المتطوعين المتخصصين في مجالات معينة. ويتطلع برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى مواصلة عمله مع الحكومات من خلال الصناديق الرأسية، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمي لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ. ويتابع البرنامج أيضا عن كثب مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويسعى

إلى التوسع في العمل التطوعي في البلدان التي تتميز ببرامج كبيرة لتخفيف تغير المناخ والتكيُّف معه. وقال إنه يرحب أيضًا بالدعوة إلى زيادة المساهمات في صندوق تبرعات متطوعي الأمم المتحدة الخاص، الذي يساعد البلدان في تطوير هياكل العمل التطوعي وتدريب المتطوعين وتعبئتهم. والتمس إرشادًا من المجلس حول كيفية الإبلاغ والمشاركة في المناقشات بشأن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة على النحو الأفضل طوال مدة الإطار الاستراتيجي.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## سادسا – بيان مُقدَّم من المدير التنفيذي والبرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٤٤ – تقدمت د. نتالياكانم، بصفتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشكر لأعضاء المجلس على دعمهم الشديد لقرار تعيينها في بيان أمام المجلس التنفيذي (متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان). كما سلَّطت الضوء على التحديات والفرص لعام ٢٠١٧، الذي شهد تصاعدًا هائلًا للدعم المقدَّم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن جهوده المعنية بحقوق النساء والمراهقات لحماية أجسادهن وحياتهن. ولفتت الانتباه إلى توجيه أنشطة الصندوق في جميع أنحاء العالم نحو تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة سواء في سياقات تنموية أو إنسانية. وأشارت إلى القيادة الواعية للصندوق والدعوة إلى تعزيز العائد الديمغرافي، ومكافحة التمييز، والمساعدة في تمرير التشريعات التاريخية، والوصول إلى الذين تخلفوا عن الركب. ويشمل ذلك العمل مع شركاء، مثل: الاتحاد الأفريقي والزعماء الدينيين، بدعم من مواطن قوى الصندوق في جمع الأدلة والتحليل وتقديم الخدمات المنقذة للحياة.

٤٥ – وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسعى، في جميع نواحي عمله، إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة للنساء والمراهقات الأشد فقرًا لتمكينهن من تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقلال للوصول إلى مجتمعات أكثر توازنًا؛ وذلك على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أعادت المديرة التنفيذية تسليط الضوء على النتائج التحويلية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١: (أ) التلبية الكاملة للاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛ و (ب) القضاء على وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها؛ و (ج) إنهاء العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. وسوف تستعرض عملية جمع البيانات السكانية وتحليلها أنشطة الصندوق الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وقالت إن الشراكات هي العامل الرئيسي لتحقيق تلك النتائج، بتوجيه من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، خاصةً عبر التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سواء في السياقات التنموية أو الإنسانية؛ على النحو الوارد في الفصل المشترك. كما شددت المديرة التنفيذية على ضرورة سعي صندوق الأمم المتحدة للسكان ليكون مبتكرًا ويتحلى بالجرأة وأعلى صوتًا وأكثر وضوحًا في جميع جوانب عمله ومع جميع الشركاء. ويتضمن ذلك صياغة إرشادات واضحة ومرنة للمكاتب القطرية، واكتشاف طُرق لتعزيز الأثر الإنمائي من خلال زيادة المنفعة المتبادلة.

٤٦ – ولرصد أعماله على نحو أفضل، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة وتحديث إطار النتائج والموارد المتكاملة للخطة الاستراتيجية، عبر دمج مؤشرات وخطوط أساس وأهداف جديدة لضمان تحقيق قدر أكبر من المساءلة وتحسين عملية صنع القرار. كما أن التقييم جزء أساسي من عملية المساءلة،

ويستعين الصندوق بالأدلة التقييمية والدروس المستفادة لتوجيه أعماله. ووضعت خطة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان المدرجة في الميزانية التي يجري وضعها كل أربع سنوات النهج الاستراتيجي للمنظمة نحو إجراء التقييم. كما تشير إلى تقدير الصندوق للعملية الاستشارية التي شهدت وضع الخطة التي يجري استعراضها كل أربع سنوات، بما يضمن أن عملية التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان متجاوبة ومفيدة. ويلتزم الصندوق بغرس ثقافة التقييم للتعلُّم والحصول على نتائج، كما هو مُبيَّن في مبادرة الابتكار الخاصة بالصندوق. وترتبط الجهود في هذا المجال ارتباطًا وثيقًا بتحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية، التي يتم تعزيزها من خلال عملية إدارة التغيير واستعراض الموارد الشاملة. وتتم مواءمة كل منهما مع خطة الأمم المتحدة للإصلاح، مع ضمان نشر الموارد البشرية والمالية للصندوق على النحو الأمثل لدعم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، وخطة عام ٢٠٣٠. كما أكدت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم باستثمارات كبيرة في وجود المكاتب القطرية عبر توسيع نطاق مشاركته في العمل الإنساني وتعزيزها.

٤٧ - وختامًا، سلطت المديرة التنفيذية الضوء على خمسة عناصر أساسية ضرورية للنجاح: النزاهة، والمساءلة، والاستخدام الأمثل للموارد، والناس، والسلام. كما أشارت، مستشهدة بالتحديات المتعلقة بالموارد، إلى أنه كان من المتوقع أن تصل العائدات لعام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ وذلك بفضل الجهود المكثفة المعنية بتعبئة الموارد، وكذلك من خلال القطاع الخاص. ونجح الصندوق في الحفاظ على الموارد الأساسية عند مستويات ٢٠١٦، بينما كانت المساهمات المالية المشتركة الجديدة من البلدان التي يشملها البرنامج آخذة في النمو. وأبدى صندوق الأمم المتحدة للسكان استعداده لمواصلة المناقشات مع المجلس حول تلك القضايا المتعلقة بحوارات التمويل الهيكلي في عام ٢٠١٨.

٤٨ - ورحب أعضاء المجلس من جميع أنحاء العالم بتعيين د. ناتاليا كانم مديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعربوا عن تأييدهم الشديد لرؤيتها وقدرتها على النهوض بولاية الصندوق. كما أعربوا عن ملاحظتهم وتقديرهم للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأنها متوافقة على نحو تام مع برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وعملية الاستعراض التي تجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وكذلك التأكيد على أن ولاية الصندوق عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. رحبت الوفود بالعملية التشاورية التي امتازت بالشفافية، ووضعت الدول الأعضاء والجهات المعنية بعدها الخطة الاستراتيجية الجديدة، ونتائج المتكاملة المنقَّحة، وإطار الموارد، واستعراض الموارد الشاملة باعتبارها جزءًا من صندوق عملية إدارة التغيير بشكل عام. وكان هناك أيضًا إقرار عام بالعمل المخصص لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان حول العالم المتعلق بالمساهمة في الوصول إلى الخدمات الصحية والجنسية والإنجابية للمجتمعات المهمَّشة والمستَضعفة وصولًا شاملًا، خاصة في الأزمات.

٤٩ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، شجع أعضاء مجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستراتيجية على مواصلة السعي لتحقيق النهج التعاونية على النحو المنصوص عليه في الفصل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى بذل مزيد من الجهد للحد من وفيات الأمومة، وزيادة إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة والقضاء على العنف الجنساني. وأكدوا أن القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة شكلا الركيزة الأساسية لولاية الصندوق. وحثوا الصندوق على مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة ومنع العنف الجنساني وتقليل الوفيات النفاسية وتشجيع الشباب والمراهقين على الاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية والتخطيط لتنظيم الأسرة، بما في ذلك المجموعات المستَضعَفة في الحالات الإنسانية والإنمائية. وأكدت وفود عديدة أن النهج القائم على حقوق الإنسان يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من كل خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية، في الحالات الإنسانية والإنمائية، بحيث يشمل المجتمعات المُهمَّشة والمُستَضعفة وفقًا لخطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وعبَّر أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لمواءمة الصندوق باستمرار مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام، حيث ينبغي استعداده في هذا الصدد ليساهم في تغيير حضور الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وتوحيد مهام مكتب الدعم الإداري، وزيادة المساءلة والشفافية ضمن عملياتها. كما رحبوا بسعيه لإقامة الشراكات والمبادرات المشتركة، وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة توسعاته وزيادتها؛ خاصة ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهها الخطة الاستراتيجية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك رحَّبت الوفود بجهود الصندوق لتوسيع قاعدة الجهات المانحة والسعي للوصول إلى شركات أكثر ابتكارًا وطرق تمويلها غير التقليدية؛ بما في ذلك القطاع الخاص وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ لمعالجة حالة عدم التوازن سواء كانت مستمرة بشكل أساسي أو لم تكن مستمرة. وحذر العديد من الوفود من أن استمرار حالة عدم التوازن يتسبب في إلحاق الضرر بالمنظمة من حيث إمكانية تحقيق نتائج. وحثَّت الدول الأعضاء القادرة على زيادة المساهمات الأساسية وتقليل تخصيص المساهمات على أن تقوم بذلك. وطالب آخرون الصندوق بوضع هياكل التمويل الإنمائية التي توضح التكلفة بشكلٍ أفضل في الفترة التي تسبق الحوارات المعنية بالتمويل الهيكلي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨.

٥١ - وأكدت مجموعة وفود على أهمية الوجود الشامل للصندوق في البلدان التي تشملها البرامج، خاصةً البلدان التي تحتاج إلى اهتمام أكبر؛ سواء كانت في أقل البلدان نموًا أو البلدان المتوسطة الدخل أو الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان لمتابعة النُهُج المتباينة للبرامج على المستوى القطري، وجعل معونته تلبي الاحتياجات الخاصة وأولويات البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وذلك وفقًا لتعريفها في البلدان التي يشملها البرنامج بالإضافة إلى احترام السيطرة الوطنية والقيادة خاصة في الحالات الإنسانية والطوارئ. وكان هناك طلب لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإعطاء الأولوية لمساعدة البلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي على الصعيد الإقليمي، وخاصة أنهم أكثر تأثُّرًا بالتغير المناخي والكوارث الطبيعية. وحثت الصندوق لضمان تلقي مكاتبه دون الإقليمية للتمويل والدعم الفني المطلوب لاستكمال ولايته وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب وتعزيز التعاون الثلاثي. ونادت أقل البلدان نموا للحصول على دعم الصندوق القوي المستمر للتمويل من أجل التطوير، وتعزيز مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمل اسطنبول خاصة في الكوارث والحالات الإنسانية.

٥٢ - وطلبت وفود أخرى الدعم الكامل من صندوق الأمم المتحدة للسكان في دول محددة يشملها البرنامج؛ وذلك لزيادة معدل المواليد وتعزيز القيم العائلية باعتبارها جزءًا من الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة مع احترام النُهُج الدينية والثقافية الوطنية. وشدد أحد الوفود على معارضته للإجهاض الجبري، وطالب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتأكد من أن مثل هذه الممارسات ليست

جزءًا من الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة التي يناشد بها. وكان هناك أيضًا دعوة للصندوق من أجل التصدي لتحديات المجتمعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة فيها وانخفاض معدل الخصوبة، ومن أجل تعزيز فكرة التغطية الصحية الشاملة.

٥٣ - وفيما يتعلق باستعراض الموارد الشاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية إدارة التغيير، دعم أعضاء المجلس الأهداف والمبادئ من خلال تعبيرهم عن تقديرهم للمبادرات التي تتماشى مع خطة الأمم المتحدة للإصلاح؛ لأنها أساسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٨-٢٠٢١. وأقر الكثير من الوفود أن جهود إدارة التغيير ترمي إلى تعزيز أعمال المنظمة الإنسانية. وألقى عدد من الدول الأعضاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية تستدعي مزيدًا من الجهد: (أ) نقل المزيد من الموارد من مقرها الرئيسي إلى ميدان العمل؛ و (ب) تعزيز دورها القيادي في التصدي للعنف الجنساني في الحالات الإنسانية؛ و (ج) تقديم الدعم البناء والنزيه والفعال إلى العمليات الحكومية الدولية؛ و (د) مواصلة جهودها لتطوير كفاءة المنظمة وفعاليتها. وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز استجابة الصندوق للحالات الإنسانية، التمست الوفود توضيحًا بشأن كيفية قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدخال التغييرات المقترحة، ومن ضمنها إعادة موازنة مهام العمليات بين نيويورك وجنيف ومدى إسهام ذلك في تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها. كما طلبت الوفود من إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة حوارها مع المجلس بشأن الاستعراض الشامل للموارد وعملية إدارة التغيير، إلى جانب تقديم معلومات محدثة بانتظام وخط زمني واضح للانتقال للمرحلة التالية، بما في ذلك ما يتعلق بالميزانية المنقحة المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بحيث يتم تقديم المسودة الأولى بحلول مايو ٢٠١٨.

٥٤ - وفيما يتعلق بإطار النتائج والموارد المتكامل المنقح في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، رحب أعضاء المجلس بالتعديلات التي تعكس النتائج المتكاملة، وخطوط الأساس والأهداف الجديدة، والبيانات المصنفة. كما دعا الأعضاء إلى مواصلة دعم موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والقدرات الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية وتحليلها وتصنيفها؛ إذ إنها تساعد البرامج القطرية في استخدام البيانات لصنع القرارات المستنيرة بشأن سياسات التطوير والتدخلات. ورحبوا أيضًا بالتزام الصندوق بالاستفادة من الرصد والتقييم، وشجعوه على الاستمرار في السعي للابتكار في جمع البيانات وتحليلها، من خلال مبادرة الابتكار التي أطلقت مؤخرًا وإنشاء صندوق للابتكارات.

٥٥ - وردًا على ذلك، رحبت المديرة التنفيذية بإرشادات المجلس ودعمه. وأبرزت رؤية الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - وتحديثاتها لمرتين لاحقتين حتى عام ٢٠٣٠ - التي كانت طموحة حقًا، والتي وضعت بسبب الوضع غير المستقر ومعدلات الوفيات وانتشار الأمراض التي تواجه عددًا كبيرًا من النساء والفتيات. وتمثل إقامة الشراكات مع جميع الأطراف المعنية عنصرًا أساسيًا في الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات بنجاح - استند إلى منصة البيانات والأدلة ودعمه حقوق الإنسان - ولتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة التي شكلت الرؤية نحو عام ٢٠٣٠. وقالت إنها تحيط علما بمجموعة القضايا التي ذكرها أعضاء المجلس، وأكدّت على أهمية تحقيق النتائج على المستوى القطري، بما في ذلك لفائدة اللاجئين النازحين من جراء النزاع، وتغير المناخ وديناميات السكان ووضع الشباب. وبالتأكيد مجددًا على التمويل والتحديات السياسية، شددت على أن نجاح الصندوق يرتكز على تحقيق النتائج على المستوى القطري، مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشًا. كما أشارت أيضًا إلى أن الاستثمارات الجديدة سوف تركز على الأثر على المستوى القطري والاستفادة من تفوق بيانات الصندوق، بالاعتماد على الابتكار

والشراكات، بما في ذلك الحالات الإنسانية وظروف اللاجئين؛ لضمان عدم تخلف النساء والفتيات عن الركب. كما أكدت مجددًا على أن عمليات إدارة التغيير المتوقعة تمت مواءمتها لدعم هذه النتائج. ويأمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل مع المجلس على نحو وثيق في مبادرة الابتكار الخاصة به، بدعم من صندوق الابتكارات، ومن خلال الشراكات المبتكرة، التي تعد مقومات أساسية للنجاح.

٥٦ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) أنه في حين أن عملية إدارة التغيير ما زالت تتكشف، سيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيدًا من التحديثات لأعضاء المجلس، بما في ذلك وثيقة حول الآثار المالية المترتبة على التغييرات المقترحة. وكررت التأكيد على اتساق مراجعة الموارد الشاملة وعملية إدارة التغيير مع خطة الأمين العام للإصلاح.

٥٧ - وذكر مدير قسم البرامج لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه مع إقرار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، قام الصندوق بزيادة الموارد للبلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الفرعية لجزر المحيط الهادي، مع التأكيد على التزام الصندوق نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لبناء القدرات على العمل الإنساني.

### البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

٥٨ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) نظرة عامة عن البرامج القطرية الستة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ومصر، وغانا، والأردن، وموريتانيا، بالإضافة إلى البرنامج القطري المشترك للجبل الأخضر. ثم قدم المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية وغرب ووسط أفريقيا البرامج القطرية من منظورهم الإقليمي.

٥٩ - وأعربت وفود البلدان المستفيدة من البرنامج القطري عن مساندتها القوية للمساعدات التي يقدمها الصندوق، وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع البرامج القطرية بالتعاون مع الحكومات المعنية، والتي تدعم بالكامل أنشطة الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة في الدول المعنية. وأكدت أن برامج التعاون تتفق تمامًا مع الأولويات الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بالبلدان بكل بلد على حدة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ركزت الوفود بوجه خاص على الكيفية التي تواجه بها البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان التحديات الإنمائية الوطنية، ومنها التغيرات التي تطرأ في بعض القضايا، مثل: تغير المناخ، والهجرة، واللاجئين، والنزوح الداخلي، والعائد الديمغرافي.

٦٠ - واستعرض وثائق البرامج القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CPD/CAF/8)، وجيبوتي (DP/FPA/CPD/DJI/5)، ومصر (DP/FPA/CPD/EGY/10) وغانا (DP/FPA/CPD/GHA/7) والأردن (DP/FPA/CPD/JOR/9) وموريتانيا (DP/FPA/CPD/MRT/8)، والبرنامج القطري المشترك للجبل الأخضر (DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1)، واعتمد تلك البرامج بموجب قراره ٢٠١٤/٧.

## سابعا – التقييم

٦١ – قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان خطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/1) والتقييم التكويني للمبادرة الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2018/CRP.1)، وتلا ذلك رد الإدارة على تقييم مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2018/CRP.2)، والذي تمثله نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة).

٦٢ – ورحبت مجموعة مكونة من ١٩ عضوًا من أعضاء المجلس بالتقييم التكويني التابع للمبادرة الابتكارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوصت بتمويل المبادرة بحيث يتم تنفيذ توصياتها بسرعة. كما رحبت المجموعة بخطة التقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، وشكرت مكتب التقييم على العملية التشاورية التي أجروها لإعداد المبادرة. ورحبت كذلك بالتقييم المؤسسي المزمع إجراؤه في مجالات النتائج الأربعة للخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بالإضافة إلى التقييمات المزمع إجراؤها حول الكفاءة المؤسسية وتركيزها المستمر على العمل الإنساني.

٦٣ – وشددت المجموعة على أهمية النُهُج التعاونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورحبت بالهدف المتمثل في تحقيق أقصى قدر من التنسيق وتعزيز الأنشطة المشتركة مع وحدات الرقابة التابعة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت المجموعة عن تطلعها لمساهمة الصندوق في تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة، وهذا يتضمن إجراء ثلاثة تقييمات مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة وبرامجها، وتقييمين على نطاق المنظومة مشار إليهما في الخطة. وشجعت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن ينظر في الكيفية التي سيُجري بها التقييمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة.

٦٤ – وطلبت المجموعة بعض المعلومات، بهذا الشأن، حول الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييم المشترك على الصعيد القطري؛ نظرًا للحاجة إلى زيادة الاتساق، وفي ضوء المستوى المتواضع لبعض الحافظات القطرية التي ترعاها الأمم المتحدة. كما طلبت توضيحًا حول خطط مكتب التقييم للمشاركة في مهام التقييم المزمعة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك لتقييم القسم المشترك للخطط الاستراتيجية في مجالات التعاون المشترك الخمسة، واقترحت إجراء المنظمات الأربع تقييمًا مشتركًا، وبالتحديد في خطط العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت المجموعة مكتب التقييم على دعم آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة التي اقترحها الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الشاملة لخطط العمل على نطاق المنظومة.

٦٥ – وأشادت الوفود بنجاح إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحفاظ على الميزانية المخصصة لتنفيذ مهام التقييم، رغم القيود المالية الكبيرة، وشجع البعض المنظمة على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة الميزانية المخصصة للتقييم لبلوغ نسبة الـ ٣ بالمئة المتفق عليها. وطلبت المزيد من المعلومات حول مدى مساهمة سياسة استرداد التكاليف المنسقة في عمليات التقييم، وكيفية تأمين التسويات لموارد كافية لإجراء المزيد من التقييمات في المستقبل. كما أعربت عن قلقها لأن زيادة عدد عمليات تقييم البرامج القطرية المزمعة على مدار السنوات الأربع قد تهدد جودة عمليات التقييم، حيث اعتبرت موارد هذه التقييمات ”إرشادية“، وهذا قد يتطلب بذل بعض الجهود لتعبئة الموارد. وقد طلبت المجموعة التفاصيل

حول الجهود التي يبذلها مكتب التقييم والإدارة لضمان توفير موارد كافية لإجراء تقييمات لامركزية، وضمان اتباع الخطوات اللازمة لوضع نظام ما لترتيب الأولويات بمجرد توافر التمويل.

٦٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع استراتيجية لمعالجة قلة موارد البرنامج في ضوء تخفيض تمويل البرامج القطرية. وقد طلب وفد آخر توضيح سبب تخفيض التمويل في حين أن الصندوق كان قادرًا على تجاوز أزمة تخفيض التمويل باللجوء إلى موارد أخرى، منها زيادة المساهمات الرئيسية التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

٦٧ - وردًا على ذلك، شدد مدير قسم البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الصندوق يعمل على بناء القدرة على التقييم وضمان تنفيذ جميع التقييمات اللامركزية والمؤسسية تنفيذًا كاملًا وفي الموعد المحدد. وقد تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونًا وثيقًا مع المكاتب القطرية لدعمها في التخطيط لعمليات التقييم وإجرائها. وفيما يتعلق بمسألة نسبة الـ ٣ بالمئة، أشار إلى العوامل التي أعاقت قدرة الصندوق على تحقيق هذا الهدف، وهذا يشمل: (أ) الانخفاض الهائل في الموارد الأساسية، الذي يمكن تعويضه بالاتفاق مع الدول الأعضاء على تخصيص نسبة مئوية من التمويل غير الأساسي للتقييم؛ و (ب) تقديم تقارير حول موارد التقييم، التي من المتوقع أن تتحسن بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وذلك بفضل إدخال نظام البرمجة العالمي؛ و (ج) مبالغ التمويل الضخمة التي تعطي الأولوية للأنشطة الإنسانية. ولمعالجة هذه المسألة، سعى الصندوق إلى إجراء عمليات تقييم ذات أثر رجعي ضئيل وأكثر واقعية، بالإضافة إلى بناء قدرة موظفي المكاتب القطرية والإقليمية على التقييم.

٦٨ - وشدد مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الصندوق ملتزم بتحقيق الاتساق الذي تنشده الأمم المتحدة في مهام التقييم. وقد أجرى مكتب التقييم حوارات منتظمة مع مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول إجراء تقييمات مشتركة للبرامج القطرية وتقييم مشترك للفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية. كما يأمل الصندوق، بعد إجراء تقييم لمساهمته في تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة، في توسيع نطاق هذا التقييم ليشمل المنظمات الثلاث الأخرى. وأكد المدير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شارك مشاركةً فعالةً مع مجموعة التقييم التابعة للأمم المتحدة بهدف تحديد أفضل السبل لدعم وحدة التقييم المستقلة على نطاق المنظومة التي اقترحها الأمين العام. وأشار إلى مشاركة الصندوق مشاركة فعالة في أربعة مجالات رامية إلى تحقيق اتساق عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقييم وهي: (أ) التقييمات المشتركة؛ و (ب) التقييمات على نطاق المنظومة؛ و (ج) تعزيز الاتساق في مهام التقييم؛ و (د) بناء القدرة على التقييم داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستضمن جهود الصندوق الرامية إلى بناء القدرة على التقييم في المكاتب القطرية والمستويات اللامركزية تحسين جودة عمليات التقييم العديدة المزمعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

٦٩ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على التزام الصندوق بضمان ضخ التمويل اللازم لتنفيذ مهام التقييم، وركزت على الزيادة المطردة في الموارد المقدمة لمهام التقييم في عام ٢٠١٧. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أمل أن يستمر اتجاه زيادة الموارد الأساسية، ومن ثم ضمان ضخ التمويل اللازم لإجراء التقييم. كما أكدت على أهمية أن يغطي التمويل المخصص للموارد الأساسية جميع عمليات التقييم، دون أن يشكل عبئًا على بنود أخرى من التمويل الأساسي، بحيث تتحقق الاستفادة القصوى من جميع أنواع التمويل.

٧٠ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٨ بشأن خطة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالتقييم المدرجة في الميزانية التي تجري كل أربع سنوات، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

# الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## ثامنا - بيان مقدم من المديرة التنفيذية

٧١ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في بيانها، آخر المستجدات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وسلطت الضوء على مجالات التركيز الرئيسية لعام ٢٠١٨. هذا، وقد أوضحت أن عام ٢٠١٧ كان عامًا مليئًا بالإنجازات بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وما ميزه هو توفير التمويل الضخم وزيادة طلب الخدمات. كما شددت على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يطلب أو يتلقَّ أي نوع من المنح أو التمويل الأساسي، لكنه يعمل فقط على تحسين جودة الخدمات التي يقدمها. وركزت المنظمة على التنفيذ بالتشارك مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص. وعملت المنظمة كذلك على تنفيذ مشروعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومعالجة الشواغل الإنسانية والسلمية والأمنية. وقد انصب تركيز الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على ثلاثة أهداف مشتركة: الكفاءة، والفعالية، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن أغلب عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد جرت في بيئات هشة، وكان الهدف منها هو العمل على إعادة الخدمات الرئيسية والبنية التحتية.

٧٢ - وأكدت المديرة التنفيذية مجددًا على التزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بخطة الأمين العام للإصلاح، الذي يركز على العمل الميداني وتحقيق منظومة الأمم المتحدة التي تتسم باللامركزية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جهوده لتطوير نموذجه لضمان إحداث تأثير أكبر على المستوى القطري. وتماشيًا مع رؤية الأمين العام، عدّل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٧ هيكله الإداري الداخلي، وذلك بفصل السياسة عن مهام الرقابة وعن العمليات. كما تؤيد المنظمة العمل على تواجد جهة مُنسّقة محايدة مُقِيمة تعزز الوكالات غير المقيمة، مثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عندما تتمتع بميزة نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعاونًا وثيقًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين القدرات المشتركة وتحديد مجالات التعاون المشترك، وكان على استعداد لتقديم خدماته إلى شركاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في مجالات مثل المشتريات. وقد تناول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التحديات المؤسسية، إذ أطلق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل بحلول عام ٢٠٢٠، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالشؤون الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٦، وزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العليا.

٧٣ - ورحب أعضاء المجلس بتقديم آخر المستجدات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي حددت وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ككيان يستجيب للطلبات وذاتي التمويل داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أشاد الأعضاء بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإيجاد صلة مع خطة الأمين العام للإصلاح؛ لتعزيز الكفاءة والجودة.

ولضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، رحب الأعضاء أيضًا بإدماج الأهداف ذات الصلة في الخطة الجديدة، فضلًا عن الأهداف المؤسسية الثلاثة وهي: الكفاءة، والفعالية، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة. وبعد أن لاحظ الأعضاء تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ غير المشفوع بتحفظات، أثنوا على الإنجازات التي حققها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في السوق المحلية في وقت قصير، وأشادوا بكونه المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي حصلت على معيار ذهبي لقيامها بعمليات الشراء المستدامة. ولاحظ الأعضاء التحسينات في الإدارة والأنشطة التنفيذية؛ لذا حثوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة كاملة. كما رحب أعضاء المجلس بأن تستخدم المبادرة الموارد الفائضة لتوفير التمويل الأولي، والتمس الأعضاء مزيدًا من التفاصيل في دورات المجلس المقبلة.

٧٤ - من ناحية أخرى، أكدت الوفود أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يؤدي دورًا مميزًا في منظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ خطة التنمية على الصعيد القطري، كما يساعد مركزه المثالي منظمات الأمم المتحدة في تحقيق النتائج الجماعية التي تمثل ركيزة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة. وشددت الوفود على أهمية تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ عمليات الشراء والبنية التحتية. كما رحبت بالجهود المبذولة لدعم الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية وفقًا لاستعراض ٢٠١٦ الذي يجري كل أربع سنوات، وتطلعت إلى أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساعيه؛ لإقامة الشراكات خارج منظومة الأمم المتحدة واستحداثها. وأعلنت الوفود عن سرورها إزاء وضع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي تتضمن الأهداف المتعلقة بالشؤون الجنسانية على صعيد منظومة الأمم المتحدة، واعتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توسيع نطاق السياسة بحيث تشمل جميع مجالات ومستويات عملياته، في حين أكدت أيضًا على ضرورة إشراك ذوي الإعاقة في محاولة للتصدي لعدم المساواة.

٧٥ - رحبت مجموعة من الوفود بالتوسع المتواصل لحافظة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ليتضمن الأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها افتتاح مركز الابتكار التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منطقة البحر الكاريبي مما شجع، وفقًا لملاحظاتهم، على المزيد من التعاون فيما بين الوكالات من خلال حافظات الابتكارات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولم يقتصر تشجيع المجموعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تطوير سياسته المستدامة وتحديد أولوية المشاريع والبرامج التي تساهم في تلك الاستدامة، وفقًا لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بل شجعته كذلك على مواءمة جميع أعماله لتحقيق الاستدامة. ولا تزال الاستدامة التي تعد إحدى السبل الأساسية للحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر تشكل فجوة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. لذا دعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مكتب خدمات المشاريع ليساعد البلدان النامية على تحسين قدراتها بهدف تحقيق التنمية المستدامة بوجه عام.

٧٦ - ردًا على ذلك، رحبت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالدعم القوي الذي تقدمه الوفود للدور الفريد الذي يقوم به المكتب في منظومة الأمم المتحدة، ومساهمته كإحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن المكتب مستعد لدعم جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة كما هو موضح في الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سواء من خلال الإدارة أو المشتريات أو البنية التحتية الأساسية. إن تركيز المنظمة على الكفاءة والفعالية

والوصـــول إلى مصـــادر التمويل الجديدة أفضـــل النُهُج التي تبنتها لضـــمان قيمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوجه عام بالنسبة للشركاء. ويؤيد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطة الأمين العام للإصلاح تأييدًا تامًا في المجالات التي يحظى فيها المكتب بميزة نسبية، بما فيها الهدف المتعلق بالمنسق المحايد المقيم على الصعيد القطري الذي سيلتمس مساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حتى دون وجود قطري. كما يلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع بنظم الابتكارات والتمويل المبتكر، ويدعم بقوة المشاريع التي يشارك فيها الشباب. وستواصل المنظمة تقييم مدى تأثير فرص العمل التابعة لها على الشباب والنساء. ويمنح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأولوية القصوى للأمن، ولا سيما في أثناء وجوده في الحالات الطارئة. كما يقيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع علاقة عمل قوية مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ويعالج توصياته بفعالية.

# الجزء المشترك

## تاسعا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٧ – قدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية حول تنفيذ توصـيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦ (DP/2018/7 والمرفقات). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) لصـندوق الأمم المتحدة للسـكان تقرير المديرة التنفيذية الذي يضـم ما يلي: متابعة تقرير مجلس مراجعي الحســـابات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦: حالة تنفيذ التوصـــيات (DP/FPA/2018/2 والمرفقات). وقدم المستشـار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع بشـأن حالة تنفيذ توصـيات مجلس مراجعي الحسـابات لعام ٢٠١٦ (DP/OPS/2018/1). وأدلى مديرو المراجعة الخارجية للحســـابات في مجلس مراجعي الحســـابات تعليقاتهم بشـــأن التقارير الثلاثة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع من منظور مجلس مراجعي الحسابات.

٧٨ – ورحب أعضـاء المجلس باسـتعراضـات مجلس مراجعي الحسـابات الدقيقة، وأثنوا على المنظمات لمجيء تقارير مراجعة الحســـابات في نهاية عام ٢٠١٦ خالية من أي تحفظات. وشـــددوا على أهمية تقارير مجلس مراجعي الحسابات في تلبية احتياجات المجلس التنفيذي من الضمانات بوصفه خط الدفاع الثالث في نظام الرقابة القوي. وذكروا أن لتنفيذ التوصيات السابقة أهمية بالغة في إرساء علاقات قائمة على الثقة بين المنظمات والمجلس التنفيذي، وتحقيق الكفاءة التشـغيلية والفعالية والضـمان الائتماني. وحث أعضـاءُ المجلس على زيادة التركيز على تدابير الضـــمان النوعية والوقائية، وإذكاء الوعي الأخلاقي للمبلغين عن المخالفات وحمايتهم.

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*

٧٩ – رحبت مجموعة من الوفود بالتقييم الإيجابي لمجلس مراجعي الحســابات عن الوضــع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تشـهد أصـوله نموًا متزايدًا مقارنة بزيادة الديون وإجمالي الإيرادات. فقد أقروا بالتقدم المحرز في المجالات السـبعة ذات الأولوية لديهم، وذكروا أيضًـا المجالات المختلفة التي تمت مواءمتها مع خطة عمل المجلس التنفيذي. كما رددت المجموعة مطالبة مجلس مراجعي الحســـابات بإحراز مزيد من

التقدم في جميع المجالات، ومنها مجالا الإدارة المالية وإدارة شؤون المشاريع، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة التوصيات التي لم يتم تنفيذها حتى الآن، ولا سيما تلك التوصيات المتكررة. ورحبت أيضًا المجموعة بالإجراءات التي تتخذ بهدف تنويع مصادر التمويل، وهو الموضوع الذي يمثل شاغلًا مستمرًا، وأكدت مجددًا على أهمية مصادر التمويل المرنة التي تحتل مركزًا هامًا بين مصادر التمويل. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تسليط الضوء على أربعة مجالات للتحسين: (أ) التركيز على خطة الإدارة بشأن استرداد التكاليف واستراتيجية استردادها؛ و (ب) إرسال رد إداري دقيق يناقش تعليقات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة حول الغش، بما في ذلك الدعوة لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الغش، والتي يجب تضمينها في خطة العمل بُغية الانخراط مع المجلس التنفيذي؛ و (ج) إدماج التقارير التراكمية عن حالات استرجاع الخسائر الناجمة عن الغش، وإدارة المشروعات والبرامج، في استراتيجية مكافحة الغش التي تعكس النهج المنسق للتحويلات النقدية، و (د) تقديم آخر المستجدات عن التقدم المحرز في مجال الموارد البشرية، وخاصة ما يتعلق بالاستراتيجية البشرية.

٨٠ - وعلاوةً على ذلك، رحبت مجموعة أخرى بتقارير مراجعة حسابات المنظمة غير المشفوعة بالتحفظات والمتواصلة على مدار ١٢ عامًا، فضلًا عن تصنيفها ضمن أعلى فئة على مؤشر شفافية المعونة لحملة انشر ما تمول ''Publish What You Fund''. ورغبةً منها في تسليط الضوء على التوصيات الموجهة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بإدارة المخاطر للشركاء المنفذين، ولا سيما المخاطر ذات الصلة بقضايا الامتثال الخاصة بالقواعد التشغيلية/والإجراءات والمشتريات، حثت مجموعة من أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما يلي: (أ) السعي إلى تحقيق الامتثال الكامل للإجراءات القائمة في مجال تقييم الشركاء المنفِّذين شديد الخطورة، بما في ذلك وضع إطار زمني واضح نحو الامتثال الكامل؛ و (ب) إيلاء اهتمام أكبر للاستنتاجات والتوصيات المتكررة ذات الصلة بالامتثال للإجراءات والقواعد التشغيلية القائمة؛ و (ج) مراجعة بيانات الموردين وتحديثها بانتظام؛ لتجنب الازدواجية والغش المحتمل.

*صندوق الأمم المتحدة للسكان*

٨١ - رحبت مجموعة من أعضاء المجلس بإقرار مجلس مراجعي الحسابات بالسلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورغم التقدم المحرز الذي اعترفت به المجموعة فيما يتعلق بإدخال نظام البرمجة العالمي لإدارة خطط العمل ونظام المعلومات الاستراتيجية، اللذين ساعدا في تحسين رصد المخاطر والنتائج، شددت على ضرورة تطوير النظم الجديدة على الصعيد القطري. كما شجعت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإسراع في وتيرة تنفيذ التوصيات التي لم تُنفذ بعد. ونظرًا لانخفاض الإيرادات في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، رحبت المجموعة أيضًا بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية لتوسيع قاعدته من المانحين، وشجعته على تأمين مصادر التمويل التي دعمت تنفيذ خطته الاستراتيجية. وسلطت المجموعة الضوء على أربعة مجالات تستدعي التحسين وحثت الصندوق على القيام بما يلي: (أ) تعزيز تنفيذ العمليات الإدارية؛ و (ب) تحسين آليات التقييم وترتيبات الرقابة المتعلقة بالشركاء المنفِّذين في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ و (ج) مواصلة إدخال التحسينات على البرنامج وإدارة الموارد البشرية والعقود؛ و (د) تعزيز عمليات الشراء وتأسيس آلية سلسلة إمداد قوية.

٨٢ - وشددت مجموعة أخرى من الوفود على أهمية الامتثال للنظام الداخلي الحالي الذي يتضمن كل ما يتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتعزيز قدرات الموظفين لإجراء تقييمات المخاطر وتنفيذ خطط الضمان الخاصة بالشركاء المنفِّذين. وأقرت المجموعة بالتحسينات الشاملة التي أُدخِلت على نطاق خطوط الدفاع الثلاثة، كما هو موضح في عدد توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي انخفضت في الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٨، وأشادت بتطلع الصندوق لتناول معظم التوصيات غير المنفذة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. كما رحبت المجموعة بالتقدم الملحوظ في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦، التي تم الانتهاء من تنفيذ نصفها.

*مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع*

٨٣ - رحبت مجموعة من الوفود بإنجاز الكثير من العمليات وأقرت بأن تنفيذ النظام الجديد لإدارة موارد المؤسسة، من خلال مكتب واحد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يتيح الفرصة أمام المكتب لتعزيز إدارة المخاطر والرقابة.

٨٤ - وردًا على ذلك، أقر مديرو المراجعة الخارجية للحسابات في مجلس مراجعي الحسابات بجهود المنظمات الثلاث في الاستجابة للشواغل الرئيسية التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات، على الصعيد القطري بالأخص. وعلاوةً على ذلك، دعا مديرو المراجعة الخارجية الإدارة إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء أوجه القصور والضعف التي وضحها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بتوجيه من المجلس التنفيذي. وأعربوا عن سرورهم لاعتلاء ممثلي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المنصة للمرة الأولى، وقدرتهم على تقديم بيانات افتتاحية، وتطلعوا إلى مواصلة هذه الممارسات في المستقبل.

٨٥ - وأكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجددًا على أهمية آلية التصديق وفائدتها؛ إذ بموجبها يتعين على الممثلين المقيمين التوقيع السنوي على وثيقة رسمية تنص على أن مكتب البلد لديه ضوابط داخلية وسياسات لمكافحة الغش. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتخذ الخطوات الازمة للنظر في التوصيات المتكررة باعتبارها جزءًا من نموذج العمل المنقح وآليات الرقابة الداخلية. وتشديدًا على أهمية الموارد الأساسية واعترافًا بضرورة وضع استراتيجية لاسترداد التكاليف الإدارية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع نهج منسق لاسترداد التكاليف. كما يُعد تحديد استخدامات الموارد الأساسية وفائدتها حسب الأولوية أحد المحاور التي يركز عليها هذا النهج المنسق. وشددت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الموارد الأساسية ساعدت المنظمات على التخطيط للموارد التي يمكن التنبؤ بها واللازمة لمهمة المراجعة وغيرها من مهام الرقابة المستقلة. أما فيما يتعلق بمكافحة الغش، فقد أشارت إلى أن البرنامج الإنمائي أنشأ فرقة عمل شاملة المهام معنية باسترداد الأموال الضائعة بسبب الغش، وذكرت أن المنظمة استردت في عام ٢٠١٦ ما قدره ٢,٢٣ مليون دولار من إجمالي الخسائر المقدرة التي تبلغ حوالي ٣,٥ ملايين دولار (من الإجمالي السنوي المخصص للبرمجة وقيمته ٤,٥ بلايين دولار). وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع الصناديق والبرامج الأخرى بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية كجزء من التزامه بإصلاح الأمم المتحدة. شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية تعيين مدير جديد لمكتب الموارد البشرية، وبذلك لن يستكمل البرنامج ''الاستراتيجية البشرية'' للمكتب إلى أن يتولى المدير الجديد منصبه. وإيمانًا بضرورة

تجنب الغش وحماية المبلغين عن المخالفات، أوضحت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يتعين على الموظفين تلقي تدريب إجباري لمكافحة الغش في إطار سياسة حماية المبلغين عن المخالفات التي تتبعها المنظمة. التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز السياسة والممارسة، وشارك مشاركة فعلية في الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة عن سياسات حماية المبلغين عن المخالفات على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بالشفافية، ومحافظًا على مرتبته العليا في مؤشر شفافية المعونة لحملة "Publish What You Fund" (انشر ما تمول). ولطالما بحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية عن سُبُل مجابهة التحدي المتمثل في اعتماد التقرير الموحد للإنجاز، وحث لجنة استعراض الموردين لمعالجة القضايا المتعلقة بأوجه الضعف الواردة في بيانات الموردين والمشتريات.

٨٦ - وأعادت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تأكيدها على التزام الصندوق بمعالجة القضايا محل الاهتمام التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات والإسراع في حلها، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتحديات النظامية والمتكررة. كما يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحديد المجالات التي تكتنفها المشكلات والتركيز على منع تلك المشكلات قبل وقوعها، وذلك بجملة سُبُل منها إذكاء الوعي. ولا يقتصر ذلك على اعتماد سياسات جديدة، بل تتضمن الجهود المبذولة لتيسير عملية إذكاء الوعي من خلال مقاطع الفيديو والبيانات التي تُصدرها الإدارة العليا والممارسون. وقد لاحظت أيضًا نائبة المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ تمكن من حشد موارد إضافية بعدة سُبل، من ضمنها زيادة عدد المانحين الذين يأمل الإبقاء عليهم. وسيُحدِّث صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس الوضع المحاسبي والمالي قبل الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

٨٧ - وأكد المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب سيُعلم المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في أعماله بشأن إدخال نظام إدارة موارد المؤسسة باعتباره محورًا رئيسيًا لتنفيذ خطة المكتب الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ بهدف الوصول إلى حلول ابتكارية ومتكاملة وتعزيز الرصد الآني وإعداد التقارير كجزء من الرقابة.

٨٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٨ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي تناقش تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦.

# الجزء الثاني
# الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

## المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
## في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.2)، واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ (DP/2018/8).

٣ – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ في الوثيقة DP/2018/18، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي وفي نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ١٥/٢٠١٨ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨: من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ثانيا – بيان مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج

٥ – أكد مدير البرنامج في بيانه أن اجتماع المجلس يعقد في وقت تحدث فيه تغيرات هائلة في العالم وعلى صعيد الأمم المتحدة. وركز على مجالات العمل الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧. وأشار إلى التحديات العالمية التالية التي تواجه الأمم المتحدة، وهي: (أ) الثورة الصناعية الرابعة؛ (ب) التفاقم الشديد لعدم المساواة؛ (ج) الفقر المستمر؛ (د) تغير المناخ؛ (هـ) النزاعات والهشاشة والتشرد. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الإطار الذي ستسترشد به الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي في مشهد معقد. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع البلدان والشركاء باستخدام خبرته في مجال الإدارة والقضاء على الفقر لتحديد المسارات نحو الاستدامة. وتعطي الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاية العمل من خلال الحلول الإنمائية التي تحمل بصمته استجابةً للطلب القطري، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال الفصل المشترك. وعرض مدير البرنامج تقريره عن نتائج عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2018/10)، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٧ (DP/2018/10/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2018/10/Add.2).

٦ – وقد أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداءً قوياً في عام ٢٠١٧، بتحقيق أعلى نسبة تنفيذ مسجلة، وتحسينات للكفاءة الإدارية، ومراجعة للحسابات غير مشفوعة بتحفظات، وأعلى مرتبة على مؤشر شفافية المعونة، والمرتبة الأولى بين الشركاء من حيث القيمة مقابل المال، وفقا لبيانات المعونة. غير أن التمويل الأساسي للموارد العادية ظل منخفضا إلى جانب استمرار اختلال الموارد (غير الأساسية) الأخرى، بنسبة ١٣ إلى ٨٧ في المائة، ورتب ذلك آثارا خطيرة على مسؤولية التنفيذ ومواصلة الاستدامة.

ولذا اتسمت المساهمات الأساسية المتعددة السنوات بأهمية رئيسية. واضطلع البرنامج الإنمائي بمبادرات لمواءمة برنامجه ونموذجه للأعمال مع خطته الاستراتيجية. وشمل ذلك تبسيط وترشيد نموذجه للأعمال؛ وتعزيز السياسات والبرامج والإدارة والعمليات؛ وتنقيح مبادئه التوجيهية لإدارة المشاريع؛ وإنشاء مرفق استثمار قطري جديد للابتكار؛ وتصميم استراتيجية جديدة للقطاع الخاص؛ وإطلاق مشروع الحفاز والمشروع T، والمنبر العالمي للتمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر. وقد برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من بين أهم المواضيع في تلك المبادرات، وأبلغت جميع المكاتب القطرية تقريبا عن الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيواصل البرنامج الإنمائي استضافة ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - ويتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرار الجمعية العامة الطموح ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وبعد أكثر من ٤٠ عاما كقيم لنظام المنسق المقيم، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا للإدارة الانتقالية لتيسير انتقال النظام من البرنامج الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع ضمان تواصل الزخم في تنفيذ خطته الاستراتيجية. وسيبقى دعم البرنامج الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين كبيراً. ويأتي تكافؤ الجنسين في البرنامج الإنمائي ضمن الأولويات العليا. وأكثر من نصف موظفي البرنامج الإنمائي من النساء، وإن كان هذا العدد أقل على مستوى الإدارة العليا. والفجوات بين الجنسين لا تزال قائمة من حيث التمكين وفرص التقدم والخبرة العامة. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استراتيجية جديدة لتكافؤ الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تهدف إلى دفع عجلة التغيير الثقافي في المنظمة من خلال خارطة طريق شاملة، تمشيا مع استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة. والمنظمة ملتزمة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، كما انها ملتزمة بالتقييم ومراجعة الحسابات والأخلاقيات والمساءلة والشفافية.

٨ - وأعرب الأعضاء عموما في المجلس عن دعمهم القوي لقيادة مدير البرنامج لتوجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. ورحبوا بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٧، وبالتزامه ببناء القدرة على الصمود، وخطة العمل المقترحة للعمل مع المجلس. وأعربوا عن دعمهم القوي لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وهم يتطلعون إلى عمل مؤسسات الأمم المتحدة معا على نحو استباقي من أجل تنفيذه من خلال الإنجاز المتكامل على نطاق المنظومة. وكانت في صميم الإصلاحات الحاجة إلى التركيز على الوقاية، وتعزيز هياكل الحوكمة، واتباع نهج على نطاق المنظومة للحفاظ على السلام وكسر حلقة الفقر. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والفريق الانتقالي للأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي للبرنامج الإنمائي الإبقاء على وجود قطري قوي في إطار تعزيز عملية تحديد نظام المنسقين المقيمين. وفي الوقت نفسه، تحتاج المنظمة إلى التركيز على أنشطتها، استنادا إلى مزاياها النسبية. ووجهت دعوة إلى البرنامج الإنمائي لتوخي الحذر أثناء القيام بأنشطة خارج نطاق ولايته، ولا سيما في مجالي السلام والأمن.

٩ - وشجعت مجموعة من الوفود جميع مؤسسات الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي على القيام بما يلي: (أ) مواءمة الخطط الاستراتيجية مع القرار ٢٧٩/٧٢ ووضع خطط التنفيذ؛ (ب) إتاحة كامل المساهمات لآلية تقاسم التكاليف الموسعة من أجل نظام المنسقين المقيمين؛ (ج) وضع وثيقة استراتيجية

على نطاق المنظومة تنص على المزايا النسبية والتعاونية والخطط الرامية إلى تعزيز الإبلاغ بالنتائج على نطاق المنظومة من خلال وحدة للتقييم المستقل؛ (د) استعراض آثار النهج الجديد، على المستوى القطري، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير عن آثاره المحتملة على نموذج أعمال البرنامج الإنمائي إلى المجلس؛ (هـ) الانتقال بسرعة إلى أماكن العمل المشتركة وإجراءات العمل المشتركة. وشددت المجموعة على أهمية زيادة المساءلة والشفافية.

١٠ - وأثنت مجموعة أخرى من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه السياسات الوطنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتحقيق الأهداف، وفقا للملكية الوطنية. وشددت على أن البرنامج الإنمائي يوجد في صميم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسوف يبقى كذلك. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة والعمل الجماعي، مع الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر على جميع الأبعاد. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايته وخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينسق عمله الإنمائي مع الجهات الفاعلة العاملة في مجالي المساعدات الإنسانية وبناء السلام على نحو يلائم السياقات المحددة، تمشيا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ وقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وأكدت المجموعة على دعمها القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١ - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا، التي لا تزال ضعيفة بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والتشرد، على الرغم من التنمية المعجلة. وحثت المجموعة البرنامج الإنمائي على توجيه البرامج والمهارات في أقل البلدان نموا إلى المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل إسطنبول، ومن خلال الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما للقضاء على الفقر وتحقيق تحول هيكلي للاقتصادات، ولدعم البلدان المتأخرة في تنفيذها لبعض أهداف التنمية المستدامة. ومشيرة إلى تأييدها الكامل للقرار ٢٧٩/٧٢، شددت المجموعة على الأهمية الحاسمة، بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لعدم إخلال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بسير الأنشطة الإنمائية والتنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة.

١٢ - ودعت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تقديم الدعم لمسار ساموا، من أجل معالجة تحديات تلك البلدان الفريدة، وهشاشتها البالغة تجاه تغير المناخ. وينبغي أن يضطلع الدعم المقدم في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمقدم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدور مركزي في التصدي لتحديات التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكررت الوفود تأكيد طلبها الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ إلى الأمين العام بأن يجري استعراضا لتشكيلات المكاتب المتعددة الأقطار التي تقدم الخدمات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقدراتها واحتياجاتها من الموارد وخدماتها الإنمائية. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج مكثف إزاء المكاتب إلى وفورات في التكاليف توجه نحو البرامج.

١٣ - وأعربت الوفود بصفة عامة عن قلقها البالغ إزاء استمرار الاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشددت على أهمية التمويل غير المخصص والمتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به للموارد الأساسية لضمان تمكن البرنامج الإنمائي من الوفاء بولايته، ورفضت أي اتجاه نحو تطبيع استخدام الموارد غير الأساسية بوصفها قاعدة التمويل الأساسية. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة

الحوافز والآليات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له واستكشاف الشراكات الابتكارية، استنادا إلى حواره المنظم المتعلق بالتمويل. ودعت مجموعة من الوفود الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأشارت إلى أن تعبئة الموارد المحلية بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ينبغي أن تكون تكملة، وليس بديلا، لضمان كفاية التمويل كما ونوعا. وشددت على أن الافتقار إلى الموارد الأساسية يهدد عملية إصلاح الأمم المتحدة. وصدرت دعوة إلى مواصلة مناقشات المجلس المتعلقة باسترداد التكاليف.

١٤ - ورحب أعضاء المجلس بإجراءات البرنامج الإنمائي الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل من خلال تنقيح إطاره للسياسات بهدف تعزيز الإبلاغ، والمساءلة، والوقاية والتوعية، وعبر إنشاء فرقة عمل تُعنى بالتحرش الجنسي. وأعربت الوفود عن دعمها القوي للاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وللنهج القائم على حقوق الإنسان، باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من مساعي تحقيق التنمية المستدامة. وإذ لاحظت أن البرنامج الإنمائي لم يقدم تحديثاً منفصلاً عن التقدم المحرز بشأن النتائج للعام ٢٠١٧، أكدت الوفود مجددا على أهمية تقديم التقارير السنوية إلى المجلس بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، من الآن فصاعداً.

١٥ - وردا على ذلك، أبرز مدير البرنامج أن المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي تقارب نسبة ٥٠ في المائة لعام ٢٠١٨، وأن البرنامج مستمر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والعمليات. وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي أدمج الإبلاغ في مجال الشؤون الجنسانية في تقريره السنوي، وأكد أن البرنامج الإنمائي سيقدم استراتيجيته للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزما بمسار ساموا ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد خصص ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات المواضيعية الخمسة عشر ذات الأولوية لتلك الدول. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية، وبإبلاغ المجلس عن التقدم المحرز. ولا يزال اجتذاب التمويل للموارد الأساسية يمثل تحديا، ويعزى ذلك جزئيا إلى الحاجة إلى مواءمة تطلعات البلدان المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرامج، والتصدي للشكوك بشأن التمويل الإنمائي وتعددية الأطراف. وبوصفه قوة تكاملية للاتساق على نطاق المنظومة، يمثل نهج التعميم والتسريع والدعم السياساتي الوسيلة الأساسية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية. ويلتزم البرنامج الإنمائي بكفالة الانتقال السلس في تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ وفصل نظام المنسق المقيم عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أنه بحكم قواعد الحوكمة الجديدة في إطار الإصلاح، لم يعد البرنامج الإنمائي مسؤولاً عن نظام المنسقين المقيمين. وفيما يتعلق بالسلام والوقاية، لم يتعدَّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجالات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، بل شارك في العمل الراسخ في ولايته الإنمائية. ويواصل البرنامج الإنمائي القيام بدوره الطليعي في مجال الابتكار والفكر، ويسعى إلى تمكين الموظفين على المستوى القطري لتنفيذ الحلول المبتكرة.

١٦ - وأشار مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بمواءمة المهام المتعلقة بسياساته العامة بغية تيسير الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وبالتكيف مع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولأن البلدان ذات

الابتكارات الأهم تحتل أعلى مستوى من إنجاز البرامج وفعالية التنمية، يعمل البرنامج الإنمائي على الاستفادة من قوة الابتكار ووصل ”مراكز التميز“ التابعة له في مجال الابتكار للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال منصات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٥ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## ثالثا - التعاون بين بلدان الجنوب

١٨ - قدم مبعوث الأمين العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الإطارَ الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/CF/SSC/6).

١٩ - ورحب أعضاء المجلس بالإطار الاستراتيجي، وأعربوا عن دعمهم القوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدوا على الدور المركزي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبين الشركاء في تعزيز وتنسيق وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفقا للولاية المنوطة به.

٢٠ - ورحبت مجموعة من الوفود بتركيز الإطار على الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الدول الأعضاء للقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وبناء القدرات. وشددت مجموعة الوفود، وهي تلاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يساعد على تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، وإنما هو مكمل له. وأعربت المجموعة عن تقديرها للإطار الذي يعكس مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المنصوص عليه في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢)، وقرارات الجمعية العامة ووثائق السياسات العامة، وأكدت أن بلدان الجنوب عليها أن تضع خطة التعاون فيما بينها، بما يتماشى مع مبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لكون الإطار يدعم ويوجه الحوار بين البلدان النامية بشأن السياسات الوطنية ويتيح زيادة إمكانية الوصول إلى المعارف وأفضل الممارسات والحلول الإنمائية. ودعت إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للوفاء بولايته.

٢١ - وأبرزت مجموعة أخرى من الوفود دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المساعدة على توفير التمويل، وتهيئة البيئة المواتية، وتكوين الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل الانتقال بتمويل أهداف التنمية المستدامة إلى مستويات أعلى. وقد أبرزت وثيقة نيروبي الختامية أن كلا من التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي التقليدي يسعى إلى تعزيز فعالية التنمية من خلال زيادة المساءلة والشفافية المتبادلتين، وتنسيق الأنشطة مع البرامج الإنمائية، واعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة يسهم في مواجهة التحديات الإنمائية الوطنية. وأتاحت الأهداف الإطار الذي أمكن من خلاله الجمع بين نوعي

التعاون. وأبرزت مجموعة الوفود أن البرنامج الإنمائي، بوصفه الجهة المضيفة، وفر الحماية لميزانية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من تدابير التقشف. وطلبت المجموعة تفاصيل عن إعداد تقارير الميزانية والرصد والتقييم والنتائج بالمكتب؛ وإصدار تقريره السنوي؛ ومهام مراجعة الحسابات والرقابة به؛ ومواءمة أعماله مع متطلبات الشفافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذ أقرت المجموعة بجهود المكتب الرامية إلى معالجة أوجه القصور في مراجعة الحسابات وأنشطة جمع الأموال، شددت على أهمية قيام البرنامج الإنمائي بممارسة الإشراف وتقديم الدعم إلى المكتب، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك إلى المجلس.

٢٢ - وردا على ذلك، أبرز مدير المكتب قيام الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بلدان الجنوب بدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم موارد خارجة عن الميزانية، أو مساهمات عينية، أو إعارة موظفين إلى المكتب. وأشار إلى أن المجلس تعيَّن عليه أن يحدد التوقيت الذي ينبغي فيه للمكتب أن يبلغ عما حققه من نتائج على مستوى الميزانية والرصد والتقييم؛ وإلى أن المكتب ملتزم بالشفافية ويعتزم إصدار تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ في عام ٢٠١٩. وتعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونفذ توصياته الست عشرة، والتزم بالممارسات المؤسسية للبرنامج الإنمائي في هذا المجال. وعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونفذ خطة التقييم الخاصة بالدورة السابقة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وعكف المكتب على تنفيذ خطة التقييم الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ودعا مدير المكتب أعضاء المجلس إلى تقديم اقتراحات بشأن نتائج التقييم في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على بوابته الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وأبلغ المكتب أيضا الجمعية العامة، من خلال التقرير السنوي للأمين العام، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تقرير مدير البرنامج الإنمائي الذي يقدم كل سنتين. وعمَّق المكتب شراكته مع مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما في وضع استراتيجية على نطاق المنظومة وتصميم منصة مشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه يتطلع إلى توصيات الدول الأعضاء بشأن تعزيز المكتب في المؤتمر الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٢٣ - وأحاط المجلس علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## رابعا - تقرير التنمية البشرية

٢٤ - أطلع مدير مكتب تقرير التنمية البشرية المجلس على آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية* التي عقدت مع مختلف المحافل في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

٢٥ - ولم يتدخل أي من أعضاء المجلس للتعليق على هذا البند.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بآخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية*.

## خامسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٧ – قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية وتمديدات البرامج القطرية إلى المجلس لإقرارها. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بدوره وثائق البرامج القطرية لكل من رواندا، وكينيا، وملاوي.

٢٨ – ونظر المجلس أيضا في التمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لسيراليون، وجمهورية الكونغو، والكويت، فضلا عن التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية.

٢٩ – وإثر المناقشات، اعتمد المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/DCP/KEN/3)، ووثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/DCP/MWI/3)، ووثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/DCP/RWA/2).

٣٠ – وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القُطرية لكل من الكويت، وجمهورية الكونغو، وسيراليون، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2018/11.

٣١ – ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2018/11.

## سادسا – التقييم

٣٢ – قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ (DP/2018/12)، وعرض مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل (DP/2018/12/Add.1).

٣٣ – ورحبت مجموعة من الوفود بالتقرير وبالتقييم الشامل للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبينما أعربت عن سعادتها بالتحسينات الكثيرة التي أدخلت عليه، فقد حثت البرنامج الإنمائي على المضي قدما. ونوهت هذه المجموعة بزيادة عدد التقييمات اللامركزية، لكنها أعربت عن قلقها إزاء انخفاض جودتها فيما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وطلبت من البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل تحسين جودة التقييمات اللامركزية. وحثت البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بالتقييمات المستقلة للبرامج القطرية، مثل دعم المساواة بين الجنسين، والرصد والتقييم. وأعربت مجموعة الوفود عن تقديرها لنجاح مكتب التقييم المستقل في معالجة ١٠٠ في المائة من التقييمات المقدمة. وأعربت عن ترحيبها بالاستعراض الشامل لتنفيذ الإجراءات المتعلقة باستجابة الإدارة الواردة في التقييمات المواضيعية وتقييمات البرامج القطرية، وأقرت بأن معظم التوصيات حققت معدلا مرتفعا من حيث استجابة الإرادة – بينما لاحظت أن معدل التنفيذ الفعلي والإبلاغ لا يزال ضعيفا. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الأداء الأقوى. وطلبت تفاصيل عما يقوم به البرنامج الإنمائي لضمان المساءلة والشفافية في التنفيذ. ورحبت المجموعة بزيادة المخصصات من الموارد لمكتب التقييم المستقل، إلا أنها طلبت إلى البرنامج الإنمائي، وهي تشير إلى أن تمويل التقييمات لا يزال متخلفا عن المقياس المرجعي وهو ١ في المائة، أن يحقق الهدف المتمثل في تعزيز وظيفة التقييم. وأعربت المجموعة عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها نائب الأمين العام ومدير مكتب

التقييم المستقل الرامية إلى العمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لمناقشة مستقبل التقييمات على نطاق المنظومة، ودعت البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل إلى دعم القدرة على التقييم المستقل على نطاق المنظومة. وبالمثل، شجعت البرنامج الإنمائي على العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة نحو إعداد خطة تقييم مشتركة متعددة السنوات، وطلبت معلومات عن الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييم المشترك على الصعيد القطري.

٣٤ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي أن البرنامج، وإن لم يحقق المقياس المرجعي وهو ١ في المائة، فقد استثمر في مكتب التقييم المستقل والتزام بتخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من موارده البرنامجية لمكتب التقييم المستقل. وسيقوم البرنامج الإنمائي باستعراض الاختناقات التي تحول دون تمويل التقييم ووضع توجيهات لتخصيص الموارد المالية والبشرية من أجل تحديد تكاليف التقييم والنفقات ذات الصلة. وجاء الانخفاض في جودة التقييمات نتيجة تحليل الاتجاهات خلال فترة زمنية قصيرة؛ وقد تحسنت جودة التقييمات بالفعل على المدى الطويل. وقد حقق البرنامج الإنمائي خطوات مهمة في مجال تعزيز القدرات التحليلية، وعكف على بناء هيكل نتائجه بما يتيح للمنظمة الاستفادة من النتائج في أغراض التعلم. ولكي يتمكن البرنامج الإنمائي من بناء قدراته في مجال التقييم زيادة عدد التقييمات، فقد قرر إجراء تحليلات لتنفيذ الامتثال، وتنظيم اجتماعات فصلية مع مكاتب المقر، وتحسين القدرات الرقابية. وستعمل المنظمة على إضفاء الطابع المؤسسي على استعراضات منتصف المدة السنوية وتقديم المزيد من التدريب في مجالي التخطيط والميزنة.

٣٥ - وأبرز مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي قيام المكتب بالعمل مع مكتب السياسات ودعم البرامج على تعزيز القدرة على إجراء التقييم اللامركزي. وأشار إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيادة الواضحة في ردود الإدارة، وارتفاع معدل الاستجابة الإجمالي. وأكد على أهمية أن تواصل إدارة البرنامج الإنمائي الضغط على المكاتب للاستجابة لتوصيات التقييم. وأكد أن تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الموارد البرنامجية للتقييم كان له أثر ملحوظ على نطاق التقييم والأرقام التي حققها، دون التضحية بالجودة. وأوضح أن التقييمات المشتركة ضرورية وإن كانت صعبة، وأن مكتب التقييم المستقل واصل العمل مع الوحدات المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. وشاركت وحدات مراجعة الحسابات عن كثب في وضع المبادئ التوجيهية للتقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والشروع في التعاون بشأن أساليب تقييم الفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبرامج المشتركة.

٣٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٦ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٧ - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريرا عن النتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧ (DP/2018/13).

٣٨ - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما حققه من إنجازات في عام ٢٠١٧ وأبرزوا الدور الفريد الذي يضطلع به في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تلبية احتياجات أقل البلدان نموا. وشجعوا

الصندوق على مواصلة العمل في الأماكن التي تعاني من شح مصادر التمويل الأخرى أو عدم توافرها. ورحبوا بالنتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٧ في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المحلية، والتركيز على الفجوات التمويلية والانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة. ورحبت أقل البلدان نموا على وجه الخصوص بقيام الصندوق باستقطاب الموارد واستخدام طائفة أوسع من الأدوات والنهج لتقاسم المخاطر. وتحدد الآثار الظاهرة لهذا العمل الطريقَ الذي ينبغي أن تتبعه البلدان الأخرى للعمل على تدفق التمويل إلى البلدان الضعيفة.

٣٩ - وأثنت الوفود على الصندوق لعمله المستمر مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية من خلال البرمجة المشتركة. وتلقى الصندوق الثناء على كونه نموذجا لإصلاح الأمم المتحدة ويتسم بالكفاءة والفعالية والابتكار في تمويل التنمية والاستعداد للعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص. وشجعت الوفود مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على السعي إلى إقامة علاقات شراكة مع الصندوق عند بناء الخبرات والأدوات المالية الابتكارية، بالنظر إلى المزايا النسبية للصندوق في إنشاء ونشر الأدوات المالية للوصول إلى الفقراء والتصدي لعدم المساواة. وشجعت الصندوق على تبادل الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء.

٤٠ - ورحب أعضاء المجلس بالشراكات التي دخل فيها الصندوق والتي تركز على آليات التمويل المختلط الجديدة والمبتكرة، مع جهات منها الجهات الفاعلة الإنمائية غير التقليدية. وأكدوا على أهمية أن تُوجه الاستثمارات الواسعة النطاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، المتأتية من مصادر منها رأس المال الخاص والمستثمرون المحليون. وقد كفل البرنامج الاستثماري لأقل البلدان نموا التابع للصندوق تحقيق الإضافة المالية عن طريق تعبئة التمويل في المجالات التي لا يتدفق فيها بطريقة أخرى. ووجهت دعوة إلى الصندوق للتركيز على الكفاءات الأساسية في التمويل الشامل والتنمية المحلية من خلال توسيع نطاق الممارسات الفضلى والتحلي بالحصافة في الاستثمار فيما يحقق أقصى معدلات النجاح.

٤١ - وأثنت الوفود على الصندوق لاستجابته لتوصيات استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٧، وشجعته في الوقت ذاته على مراعاة التوصيات التي لا تزال تنتظر التنفيذ. ورحبت الوفود بعمل الصندوق مع مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما يصدره دائما من مراجعات للحسابات غير مشفوعة بتحفظات، والتحسينات في مجال الرصد والتقييم من خلال تحديث الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وأعربوا عن سرورهم بمرفق الإطار، الذي يبين نظرية للتغيير من أجل دعم المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٤٢ - وشدد أعضاء المجلس على أهمية توفير التمويل الكافي للصندوق للاضطلاع بولايته لصالح أقل البلدان نموا. وشجعوا البلدان على النظر في المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق. وشددوا على الحاجة إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإن كانت أساسية، فلا يمكن أن تلبي احتياجات البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تصميم منتجات متنوعة ويسهل الوصول إليها لتلبية احتياجات المستثمرين المحتملين. واستخدم الصندوق التمويل المقدم من الجهات المانحة لتحفيز الاستثمارات التكميلية المقدمة من المصارف المحلية والجهات الفاعلة الخاصة في البلدان الفقيرة، وعمل مع القطاع الخاص على بناء نماذج الأعمال المستدامة التي تلبي احتياجات الفقراء وتعمل في الوقت ذاته على بناء قدرات الحكومات المحلية.

٤٣ - وردا على ذلك، كرر الأمين التنفيذي التأكيد على التزام الصندوق بتبادل الخبرات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء على نطاق أوسع. وسيظل الصندوق يضطلع بدور نشط في مجموعات النتائج المواضيعية المعنية بالتمويل الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية المنبثقة عن فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي ستشكل منابر مشتركة بين الوكالات لتبادل المعلومات والمعارف بشأن التمويل الابتكاري والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعرب الصندوق عن تطلعه إلى المساهمة في الأعمال الإنمائية الأوسع نطاقا مع البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين في تهيئة الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا وفي معالجة مسألة التمويل المتوسط المفقود. ويواصل الصندوق المشاركة في التقييم والشراكات وتبادل المعارف، وهو ملتزم بالعمل مع المجلس. والابتكار هو أساس النهج المتبع في الصندوق، وهو ما تبين في مدى دخول التمويل الرقمي في صميم جهود الصندوق الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وعمله مع واضعي السياسات والجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات لضمان نجاح النظم الإيكولوجية الرقمية في خدمة الإدماج.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٨ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧.

## ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

٤٥ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج: متطوعو الأمم المتحدة (DP/2018/14).

٤٦ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير والنتائج النهائية للإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الإعراب عن تقديرهم للمحة العامة الشفافة التي قدمها عن النجاحات والتحديات. وقد أدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة دورا هاما في إصلاح الأمم المتحدة من خلال مساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إضفاء الطابع المحلي على كل من خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات الوطنية، وتعزيز المشاركة المحلية، والتشجيع على تولي العناصر الوطنية والمحلية المسؤولية عن عملية التنمية، وزيادة استدامة المبادرات الإنمائية.

٤٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد كيف الأهداف، في إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استجابة منه للاتجاهات في أعداد متطوعي الأمم المتحدة، وعن الارتياح للارتفاع في عدد متطوعي الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. ورحبت بالزيادة التي طرأت في نسبة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين إلى الدوليين في عام ٢٠١٧، وبالتوازن بين العمر ونوع الجنس، والقرار بشأن التركيز على دعم تنمية القدرات الوطنية من خلال العمل التطوعي. وقد دل عدد متطوعي الأمم المتحدة الذين ينحدرون من بلدان الجنوب على المساهمة الجلية التي يقدمها البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبت الوفود بعمل متطوعي الأمم المتحدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وبالشراكة التي أقيمت مع البرنامج الإنمائي من أجل وضع برنامج مشترك لمواهب المهنيين الشباب ذوي الإعاقة باتباع سبل منها طريقة برنامج متطوعي الأمم المتحدة الشباب. وكان على برنامج متطوعي الأمم المتحدة التمسك بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني وضمان التدابير الرامية إلى حماية الموظفين والمستفيدين، وكفالة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

٤٨ - وأثنى أعضاء المجلس على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحسين مستوى الشفافية والمساءلة والكفاءة في تحقيق الفعالية المؤسسية من خلال إدارة التغيير. وأعربوا عن الارتياح لرؤيتهم أن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك عبر تخفيض عدد الموظفين وتعزيز الوجود الإقليمي، هي جهود تزيد من كفاءة البرنامج وتجعله في مستوى المهمة المنوطة به. ونوهوا بمراجعة الحسابات التي أجراها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات والتحقيقات وبتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة وتقديم التقارير الشفافة إلى المجلس. وأشارت الوفود إلى أن بعض الأهداف المتعلقة بإدماج العمل التطوعي في الأطر الوطنية لم يتحقق، وشجعت البرنامج على تحقيق التوازن بين أنشطة حشد المتطوعين ودعم خطط التطوع التي تشرف عليها البلدان.

٤٩ - وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لما يقدمه من دعم لمؤسسات الأمم المتحدة في تنفيذ خططها الاستراتيجية من خلال العمل التطوعي. ورحبت بالسعي نحو تحسين الحلول التطوعية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشركائها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عبر سبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددت على ضرورة إقامة شراكة مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥٠ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء انخفاض المساهمات المالية التي تقدم إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وناشدت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية أن تفعل ذلك. ورحبت باستثمار البرنامج الإنمائي في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وشجعت البرنامج الإنمائي على توثيق تعاونه مع المجلس في المناقشات المالية والاستثمارية التي يجريها برنامج متطوعو الأمم المتحدة. وشددت على أهمية صندوق التبرعات الخاص، ودعت البلدان إلى المساهمة فيه.

٥١ - وردا على ذلك، أكد المنسق التنفيذي أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يدعم بشدة جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح حفظ السلام والأمم المتحدة، وذلك من خلال العدد الكبير من متطوعي الأمم المتحدة العاملين في مكاتب المنسقين المقيمين التي من المرجح أن تتسع بفضل اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وقد شارك البرنامج عن كثب في المناقشات التي جرت مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمعرفة أين يمكن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولمتطوعي الأمم المتحدة أن يسدوا الثغرات.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٨ المتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## تاسعا - الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك إدارة التغيير

٥٣ - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استنادا إلى نتائج الاستعراض الشامل للموارد. وقدم رئيس قسم الميزانية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدوره عرضا مفصلا.

٥٤ - ورحب أعضاء المجلس بشفافية الصندوق في المشاورات بشأن الميزانية وعمليات إدارة التغيير. وأعربوا عن تأييدهم لرؤية المدير التنفيذي المتعلقة بإعادة الهيكلة باعتبارها ضرورية لتحقيق أهداف

التمويل، وشجعوا الجهات المانحة على تخصيص مساهمات للموارد العادية للصندوق. ورحبوا بزيادة التركيز على العمل الميداني والالتزام بتوجيه أموال جديدة للبرمجة وتعزيز الكفاءة والفعالية. ورحبوا بالتزام الصندوق بتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه.

٥٥ - ورحبت الوفود باستخدام بنود مستقلة في الميزانية لضمان الرقابة الداخلية والتقييم وإصلاح الأمم المتحدة، وبتوزيع الميزانية حسب مجالات النتائج الأربعة للخطة الاستراتيجية، ولكنها أكدت أن النتائج على مستوى النواتج هي نتائج ضرورية للدول الأعضاء كي تدرك كيفية إنفاق الصندوق لموارده وفق ما تنص عليه ولايته - وهو ما يتسم بأهميته البالغة للمشاركة في الحوار المنظم المتعلق بالتمويل. وقد التزمت الوفود بضمان التمويل الكامل للميزانية ومواءمة الموارد مع الأولويات المتفق عليها. وطلبت تفاصيل عن النتائج المتوقعة من عملية إدارة التغيير، وأكدت ضرورة إعداد تحليل لتقييم الآثار المحتملة.

٥٦ - وأعربت وفود أخرى عن ما يلي: (أ) الترحيب بعمليات نقل الموظفين المقترحة لدعم المساعدة التي يقدمها الصندوق في الحالات الإنسانية؛ (ب) حث الصندوق على إعادة النظر في كل من استراتيجيته البرنامجية ونظريته للتغيير، وعلى ضمان أن تكون الميزنة القائمة على النتائج قد استخدمت استخداماً فعالاً؛ (ج) تشجيع الصندوق على زيادة ميزانيته بنسبة ١ في المائة فيما يتعلق بالبرامج، وطلب تفاصيل عن استثمار مبلغ قدره ١٤ مليون دولار في أماكن العمل؛ (د) التشديد على أهمية تحقيق التوازن بين الدعم الميداني الأقوى والدعم القوي الذي تقدمه الدول الأعضاء في العمليات الحكومية الدولية؛ (هـ) الحث على التنفيذ السريع لرؤية المديرة التنفيذية بشأن إعادة الهيكلة باعتبارها وسيلة لإزالة الاستقطاب بين الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ (و) الطلب إلى الصندوق أن يربط بشكل واضح بين الميزانية ونتائج الخطة الاستراتيجية؛ (ز) تشجيع الصندوق على العمل مع مكتب الأمين العام بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة من جانبه؛ (ح) التأكيد على ضرورة أن تجسد الميزانية إعادة تنظيم نظام المنسقين المقيمين، والتخطيط مع مؤسسات الأمم المتحدة عبر الحوار مع الدول الأعضاء.

٥٧ - ردا على ذلك، أكد نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) أن عمليات إدارة التغيير تنفذ بدافع جعل الصندوق قادراً على تحقيق غرضه المنشود. ومع أن الصندوق يدعم إصلاح الأمم المتحدة وسينفذ بشكل استباقي أحكام القرار ٢٧٩/٧٢، فإن العديد من نتائج عملية إدارة التغيير والاستعراض الشامل للموارد تتوقف على تنفيذ تلك الإصلاحات، ولا سيما بالنسبة لعمليات إعادة التشكيل على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى الأفرقة القطرية ونظام المنسقين المقيمين.

٥٨ - وأشار رئيس إدارة تخطيط الموارد والميزنة إلى أن مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة (الجدول ٥) يوفر الموارد الإجمالية حسب نتائج الخطة الاستراتيجية لتحقيق النتائج الإنمائية ونواتج الفعالية والكفاءة التنظيمية، بما في ذلك التوزيع بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ولا تتضمن الميزانية توزيعا حسب نواتج الخطة الاستراتيجية، مع أن النفقات السنوية على مستويي النتائج والنواتج مدرجة في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية. وقد كان الصندوق محافظاً للغاية في توقع الإيرادات.

٥٩ - وأشار مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية إلى أن الصندوق قد عمل على أن يكون صندوقاً محافظاً وواقعياً قدر الإمكان في التوقعات المتعلقة بالموارد غير الأساسية، وطمأن المجلس

بشأن قدرة الصندوق على زيادة الموارد غير الأساسية. وأشار كذلك إلى أن الصندوق يحتل موقع الصدارة في حوار التمويل المنظم وسيقدم اقتراحا رسميا إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، يحدد فيه الهيكل التمويلي الجديد والطريقة التي يوجه بها التمويل إلى مختلف النواتج المتعلقة بالنتائج التحويلية.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٨ بشأن مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## عاشرا - بيان المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي

٦١ - سلطت المديرة التنفيذية الضوء في بيانها على الأثر الملحوظ للأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمتعلقة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في حالات الأزمات. وقالت إن الصندوق قد أحرز تقدما مطردا في تحقيق النتائج المستهدفة للخطة في كافة المناطق، بما في ذلك في سبيل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وقد برز التقدم بأوضح صوره في البلدان ذات الأولوية، باستثناء تلك التي تمر بأزمات، ولا سيما في أقل البلدان نموا، التي تلقت معظم الميزانية البرنامجية. وسلطت الضوء على الانخفاضات الحادة في معدل وفيات الأمهات وحمل المراهقات وزواج الأطفال وعلى التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، وتحقيق النتائج لصالح المراهقين والشباب، وتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتسخير قوة البيانات والتحليلات لفائدة خطط التنمية الوطنية. وقدمت أيضاً التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2018/4, (Part I)) والاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/4 (Part I/Add.1)) والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الصادر في عام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/4, (Part II)).

٦٢ - وأكدت المديرة التنفيذية الدور الذي تؤديه الشراكات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق الإنجازات، إلى جانب الجهود الرامية إلى إيجاد صندوق للسكان يتسم بالاستجابة والكفاءة والفعالية والابتكار. غير أن التحديات لا تزال قائمة. وبناءً على الدروس المستفادة، ينفذ الصندوق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ من خلال الاستثمار في مبادرة متكاملة للدعم البرنامجي ووظيفة تقييم قوية. ويسخر الصندوق النتائج التحويلية الثلاث للخطة الاستراتيجية من أجل حفز الشراكات والدعوة وتعبئة الموارد، ويكثف الحوار المتعلق بالتمويل. وشجعت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء على تقديم إسهامات مبكرة ومتعددة السنوات في الموارد الأساسية كي يتسنى تحسين التخطيط وضمان تحقيق نتائج مستدامة ودائمة. وقالت إن صندوق السكان يأمل بأن يصل إلى ١٥٠ مساهماً في تمويل الموارد الأساسية في عام ٢٠١٨. ووجهت الانتباه إلى إطلاق صندوق السكان للصندوق المواضيعي للعمل الإنساني من أجل تعزيز عمله في حالات الأزمات. وألقت الضوء على عمل الصندوق من أجل النهوض بصحة الشباب ورفاههم وحقوقهم، والالتزام بالمشاركة في الإشراف على المبادرة التي تنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن والاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني.

٦٣ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شددت المديرة التنفيذية على عملية إعادة التنظيم الاستراتيجي الجارية للصندوق من حيث كيفية دعمه للعمليات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تنظيم هياكل

الصـــندوق، وتعزيز الروابط بين العمليات الحكومية الدولية وتنفيذ البرامج في الميدان. وأشـــارت إلى أن التغييرات ســـتتمثل في نقل فرع المجلس التنفيذي إلى مكتب المديرة التنفيذية. وســـينفذ الصـــندوق هذه التغييرات بحلول أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٨، وســـيطلع المجلس على آخر التطورات في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨. وأكدت أن الاستعراض الشامل للموارد هو عملية ترشيد ويتعلق أساساً بجعل الصندوق أكثر ملائمة للغرض المنشود. وأكدت أيضا التزام الصندوق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عدم التسامح إطلاقاً والدفاع عن الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وسيشارك الصندوق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والشركاء في استعراضات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٨، التي من شأنها أن تصب في تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٩، وأن تسهم في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أواخر عام ٢٠١٩.

٦٤ - وأبدى أعضاء المجلس عموماً دعما قويا لولاية الصندوق، ورحبوا بالأدلة التي تثبت مساهمته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، وفي تحسين سبل الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحصول على الحقوق الإنجابية. ووجهوا الانتباه إلى التقدم المحرز في بلوغ الأهداف التحويلية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعربوا عن تقديرهم لتعاون الصندوق الوثيق مع المجلس لجعل الصندوق يفي بالغرض المنشود المتمثل في تنفيذ الأهداف وخطة عام ٢٠٣٠، وأكدوا أن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ لن يكتب لهما النجاح ما لم يقم الصندوق بدوره في النهوض بتنفيذ مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت الوفود على أهمية دور الصندوق في تعزيز التغييرات الاجتماعية والثقافية والسلوكية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحديث الإطار الاستراتيجي للصندوق بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة. وأبدت الوفود دعماً قويا لتركيز الصـــندوق على الشـــباب باعتبارهم من عوامل التغيير والتزامه بخطة الأمم المتحدة للشـــباب. وطلبت وفود أخرى إلى الصـــندوق أن يولي اهتماما خاصـــا للاحتياجات الديمغرافية الفريدة للمجتمعات الشائخة. وبصفة عامة، أيدت الوفود تعزيز دور الصندوق في الحالات الإنسانية وحالات الأزمات، ولا سيما للتصدي للعنف الجنساني والعنف ضد المرأة، وفي تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وحذرت وفود أخرى من أن تحويل الأموال المخصصة للتنمية للأزمات الإنسانية يمكن أن يصبح عائقا يحول دون إحراز التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أقل البلدان نموا.

٦٥ - وشجع المجلسُ الصندوقَ على المبادرة في العمل وتقديم الدعم الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، واتباع نهج منسق ومتسق على نطاق المنظومة، على النحو المبين في استعراض عام ٢٠١٦ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشمل ذلك دعم الصندوق الكامل ومساهمته في تقاسم تكاليف تنشيط نظام المنسقين المقيمين، بناءً على الاتفاقات المنصوص عليها في الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية لكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي هذا الصدد، شجع المجلس الصندوق على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على أكمل وجه.

٦٦ - وشـجعت مجموعة من الوفود الصـندوق ومؤسـسـات الأمم المتحدة الأربع على مواءمة تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مع إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما النواتج المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وعلى إطلاع المجلس على خطط التنفيذ. وطلبت هذه الوفود إلى المؤسسات

أن تتيح مساهماتها بالكامل لآلية تقاسم التكاليف من أجل تمويل عملية تنشيط نظام المنسقين المقيمين. ودعت المؤسسات إلى العمل معا على وضع وثيقة استراتيجية قوية على نطاق المنظومة تنص على المزايا النسبية والتعاونية، وتشمل الخطط الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة عبر إنشاء وحدة تقييم مستقل شاملة لنطاق المنظومة. وعلى المستوى القطري، دعت المجموعة الصندوق إلى استعراض آثار التشكيلة الجديدة لنظام المنسقين المقيمين وإبلاغ المجلس عن كيفية تأثيره على نموذج الأعمال والإنجاز في الصندوق بالنسبة إلى النتائج التحويلية. وحثت المؤسسات على المضي قدما نحو استخدام أماكن العمل المشتركة وتنفيذ الأعمال المشتركة.

٦٧ - وشددت وفود كثيرة على أن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب التركيز بقوة على تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق النساء والفتيات، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وفي موضوع ذي صلة، حثت الوفود الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة على تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الانتهاك والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي تنفيذا كاملا. وحثت وفود أخرى الصندوق على أن يعمل، في برامجه وعملياته، وفقا للقيم المقبولة في الأمم المتحدة ولمبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وذكر أحد الوفود، في الوقت الذي أعرب فيه عن التأييد لتقديم الصندوق خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأم والوليد على أساس مستنير وطوعي، أنه يعارض أي برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم اللاإرادي.

٦٨ - ورحب أعضاء المجلس بالمشاورات بشأن الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وعملية إدارة التغيير، والاستعراض الشامل للموارد. وأعربت بعض الوفود عن القلق بشأن عواقب عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بالموارد؛ ورأت وفود أخرى أن المقترح يحتاج إلى مزيد من التفكير الجاد قبل اتخاذ أي قرار. وأشارت الوفود إلى قرار الصندوق بإعادة تنظيم الوحدات والموظفين داخل المنظمة، بما في ذلك عمليات النقل إلى الميدان، ولكنها طلبت تفاصيل عما يمكن تحقيقه من مكاسب في الكفاءة، وأعربت عن قلقها إزاء الآثار السلبية المحتملة التي قد تترتب على هذه الخطوة وخطوات مماثلة لها في تنفيذ الولاية. ووُجِّهت دعوات إلى الصندوق لبذل المزيد من الجهود في وضع المعايير وللتركيز على مهمته المعيارية على مستوى المقر، رغم أن أحد الوفود طلب توضيحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يواصل أداء مهمته المعيارية في ضوء التخفيضات المقررة في الاستعراض الشامل للموارد.

٦٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية وتأثيره المحتمل في قدرة الصندوق على إنجاز ولايته. وأثنوا على جهود الصندوق الرامية إلى معالجة الاختلال الحاصل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وشددوا على ضرورة أن يواصل الصندوق إقامة شراكات قوية، مع جهات تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستكشاف الوسائل المبتكرة التي يمكن تعبئة الموارد من خلالها.

٧٠ - وشددت الوفود على أهمية أن يواصل الصندوق الاستثمار في قدراته المتصلة بالإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم والإبلاغ والمساءلة والشفافية، وبناء تلك القدرات، بسبل منها تحسين إتاحة البيانات. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي، طلبت الوفود إجراء تحليل أعمق بشأن سبب عدم بلوغ بعض المؤشرات، وطلبت أن تتضمن التقارير المقبلة بيان الكيفية التي يعزز بها الصندوق القيادة والإدارة الداخلية على الصعيد القطري. ورحبت الوفود بالعمل المبتكر للصندوق في جمع البيانات الديمغرافية وتحليلها، وشجعته على الاستثمار في حلول إنمائية مبتكرة واستكشافها، لا سيما في مجالي البيانات والتحليل.

٧١ - وردا على ذلك، أكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يعمل على بناء عالم يكون فيه كل حمل مرغوبا فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب إمكاناته وكل شابة إمكاناتها. ويركز عمل الصندوق مع الشباب على أبعاد السلام والتنمية والأبعاد الإنسانية، علما أن الأجيال اللاحقة ستشكل جزءا من هيكل اتخاذ القرارات. ويركز الصندوق على إدارة التغيير وعلى الإصلاح ليصبح مهيأ للنهوض بالدور الملقى على عاتقه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضمان تقديم استجابة متباينة حسب السياقات القطرية، بالاستناد إلى البيانات والتحليل والرصد والتقييم والإبلاغ والقدرة على الإقناع. وأكدت المديرة التنفيذية مجددا أن عملية إدارة التغيير هي عملية مستمرة، يتابع الصندوق في إطارها القيام بتنفيذ تدريجي يتيح له في الوقت نفسه إنجاز ولايته الخاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد استفادت الميزانية المتكاملة المنقحة من عملية التشاور، وسوف تواصل التطور في ضوء إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتكتسي الشراكات أهمية بالغة، وقد قام الصندوق بتنشيط مجلسه الاستشاري العالمي المؤلف من أكثر من ٢٠ جهة من الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة وذلك لإسداء المشورة له. ويواصل الصندوق، من أجل ضمان إنجاز ولايته بنجاح، توخي الحذر في إدارة الموارد ويعمل على اجتذابها من أجل إحداث التغيير.

٧٢ - وأوضح نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) أن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين الفتيات المراهقات في الجنوب الأفريقي تكمن في الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين. واستجابة لذلك، يركز الصندوق على التثقيف الجنسي والوقاية وتحقيق التوازن بين الوقاية والعلاج، مع اتباع نهج متكامل في التعامل مع الإصابات الجديدة. ويشارك الصندوق في وضع جدول الأعمال وإعداد الوثائق المتصلة بأفضل الممارسات ومساعدة البلدان التي تركز على الوقاية في انتظار المؤتمر الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٣ - وشدد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية في الصندوق على قلق الصندوق إزاء الانخفاض في الموارد الأساسية. واستنادا إلى الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، يسعى الصندوق إلى الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات للموارد الأساسية. كما يسعى الصندوق إلى تعزيز قدرته على اجتذاب الموارد الأساسية، بما في ذلك الشفافية في استخدام التمويل الوارد من الجهات المانحة، واستخدام مختلف الأدوات مثل وثائق البرامج القطرية، وتبسيط هيكل تعبئة الموارد، والتبرعات الفردية، ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وأكد مدير الشعبة للمجلس أن الزيادة البالغة ٢٥ مليون دولار سنويا في الموارد غير الأساسية تحققت بعد مراجعة شاملة لتوقعات الإيرادات. وبحلول منتصف عام ٢٠١٨، قيَّد الصندوق ٤٣٠ مليون دولار في الموارد غير الأساسية. وتكتسي المدفوعات المبكرة والمتعددة السنوات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والجدوى.

٧٤ - وكررت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) التأكيد على التزام الصندوق بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، التي تركز على الوقاية والكشف، وعلى تقديم الدعم للضحايا. وتركز الاستثمارات المقترحة في هذا المجال في الميزانية المتكاملة المنقحة على الصندوق وليس المقصود منها أن تكون استثمارات على نطاق المنظومة. ويولي الصندوق أهمية كبيرة للمساءلة ويعمل مع وحدة التفتيش المشتركة، وهو ملتزم بإصلاح الأمم

المتحدة، الأمر الذي يتجلى في إدارة التغيير والاستعراض الشامل للموارد والذي أُدمِج في البرمجة والعمليات مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٥ - وأكد مدير شعبة البرامج في الصندوق على أن ٧٠ في المائة من مكاتب الصندوق القطرية مدمجة في مكاتب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويتكفل الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمثيل الصندوق في كثير من الأحيان. وتتمثل أولوية الإصلاح في العمل من خلال الهيكل الجديد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحديد نظام المنسقين المقيمين، مع تحديد العوامل التي من شأنها تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، بحيث تحظى الصحة الجنسية والإنجابية بالاهتمام الذي تستحقه. والفصل المشترك هو بمثابة مقدمة للقرار ٢٧٩/٧٢، ويشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عنصرا رئيسيا، كما هو الحال مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٠/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي المقدم من المديرة التنفيذية.

## حادي عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٧٧ - عرضت المديرة الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي البند وقدمت وثيقة البرنامج القطري لكينيا ورواندا. وكان من بين المواضيع المطروحة للمناقشة أيضا التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، فضلا عن التمديد الأول لمدة عام واحد لوثيقة البرنامج القطري لكوبا.

٧٨ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/FPA/CPD/KEN/9) وأقرّها.

٧٩ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/CPD/RWA/8) وأقرّها.

٨٠ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لكوبا على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2018/3.

## ثاني عشر - التقييم

٨١ - قدم مدير مكتب التقييم التابع للصندوق التقرير السنوي لمكتب التقييم لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/5) وقدم نائب المديرة التنفيذية للصندوق (لشؤون البرامج) معلومات الإدارة المستكملة بشأن مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك تنفيذ توصيات التقييم (DP/FPA/2018/CRP.3).

٨٢ - وفي التدخل الوحيد، رحبت مجموعة من الوفود باتساع نطاق التقرير، وبموجزه للاستعراضات والتقارير، وبتقييمه السنوي للأداء. وركزت مجموعة الوفود على ستة عناصر هي: (أ) استعراض مهمة التقييم؛ (ب) أداء مهمة التقييم؛ (ج) التقييم كتعلم؛ (د) تخصيص الموارد؛ (هـ) التحليل التجميعي لعمل الصندوق في سياقات شديدة الضعف؛ (و) المهام المشتركة.

٨٣ - *استعراض مهمة التقييم*. رحبت الوفود باكتساب مهمة التقييم قدرا من النضج والخبرة وبأنها تعمل بصورة مستقلة. وأشارت إلى الحاجة إلى زيادة التفاعل المنسَّق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية وشعبة البرامج طوال عملية تخطيط التقييم وإدارته، وأعربت عن تطلعها إلى تلقّي سياسة التقييم المنقحة.

٨٤ - *أداء مهمة التقييم*. أعربت الوفود عن تقديرها لتحسن جودة التقييمات إلا أنها أعربت مجددا عن قلقها إزاء نطاق عمليات التقييم اللامركزية. وحثت مكتب التقييم وشعبة البرامج على مواصلة العمل معا من أجل ضمان واقعية التخطيط وترتيب الموارد حسب الأولوية لعمليات التقييم على الصعيد القطري حالما يتقرر إجراء التقييم. ورحبت الوفود بوضع خطة عمل جديدة بشأن تنمية قدرات التقييم الداخلي وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على تعقيبات بشأن الأثر الناتج حال توافرها.

٨٥ - *التقييم كتعلم*. أعربت الوفود عن سرورها لأن التقرير يتضمن أمثلة عن كيفية تغير سياسات الصندوق وممارساته نتيجة تنفيذ توصيات التقييم. وشددت على أن التنفيذ المنهجي والشامل للإجراءات الإدارية التي أوصت بها عمليات التقييم أمر أساسي لضمان أن تؤدي نتائج التقييم إلى التعلم وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع. ورحبت الوفود بنظام تتبع الاستجابة الإدارية وحثّت الصندوق على مواصلة تحويل التركيز من إثبات النتائج إلى تحسينها.

٨٦ - *تخصيص الموارد*. أكدت الوفود على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية لمهمة التقييم ورحبت بخطة الصندوق لزيادة الموارد المخصصة لهذه المهمة في عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض التمويل في عام ٢٠١٧. وشددت على أهمية الهدف المتمثل في بلوغ نسبة ٣ في المائة (مقابل النسبة الحالية البالغة ٠,٨٣ في المائة) على النحو الذي أرسته سياسة التقييم المنقحة لتوجيه الإدارة عند تخصيص التمويل. وأعربت عن أسفها إزاء تأثر عمليات التقييم على الصعيد القطري تأثرا مباشرا بتدابير التقشف المتخذة في عام ٢٠١٧، وحثت مكتب التقييم على العمل مع إدارة الصندوق على التقليل إلى أدنى حد من احتمال تكرار ذلك في المستقبل.

٨٧ - *التحليل التجميعي لعمل الصندوق في سياقات شديدة الضعف*. أعربت الوفود عن سرورها للدروس المستفادة في ٢٥ بلدا من بلدان العمل الإنساني، ولا سيما ضرورة زيادة التركيز على التأهب لإدارة الاحتياجات الإنسانية. وأيدت الدعوة إلى ضمان أن يعكس هيكل مكاتب الصندوق بدقة الاحتياجات الإنسانية في نطاق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعربت عن تطلعها إلى معرفة الكيفية التي يعتزم بها الصندوق متابعة الاستنتاجات والاقتراحات التي تمخض عنها التحليل التجميعي وكيفية تحسين الصندوق عمله الإنساني.

٨٨ - *المهام المشتركة*. رحبت الوفود بمشاركة الصندوق في عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة وفي فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك من خلال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشجعت مكتب التقييم على مواصلة عمله. وأكدت مجددا على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في تقارير التقييم وإجراء تقييمات مشتركة، بما في ذلك للفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وطلبت أيضا الحصول على معلومات بشأن الخطط المزمعة لإنشاء حافظة للتقييمات المشتركة على الصعيد القطري.

٨٩ - وردا على ذلك، أعاد مدير مكتب التقييم التابع للصندوق تأكيد التزام مكتبه بالعمل مع شعبة البرامج وشعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية لتحسين معدلات تنفيذ عمليات التقييم ونطاقها. وقد بدأ المكتب بتعزيز التعاون وهو يشهد تحسن معدلات التنفيذ، وسيُدرَج ذلك في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. والمكتب ملتزم بالعمل مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات الأمم المتحدة. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون بشأن الاشتراك في إجراء تقييم للفصل المشترك. ويتعاون المكتب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم الإنساني، ومن المقرر إجراء عدد من التقييمات المشتركة بموجب خطة التقييم المدرجة في الميزانية الرباعية السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويخطط المكتب لإجراء تقييمات مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والقيام بعمليات تقييم البرامج القطرية لمجموعات المكاتب القطرية الصغيرة. ويواصل مكتب التقييم الاضطلاع بعملية تشاورية مع مختلف أصحاب المصلحة لتنقيح سياسة التقييم.

٩٠ - وأشار نائب المديرة التنفيذية للصندوق (لشؤون البرامج) إلى أن قرار المجلس بتخصيص ٣ في المائة من الموارد الأساسية للتقييم قد جاء في وقت كانت فيه الموارد الأساسية للصندوق تشكل ثلثي التمويل. وانخفضت هذه النسبة إلى الثلث. وفي إطار تنقيح سياسة التقييم ولكفالة تمويل التقييم، من الضروري تخصيص ٣ في المائة من الموارد غير الأساسية أيضا. وقد ازداد عدد عمليات التقييم والموارد المخصصة لها على حد سواء، رغم تدابير التقشف، لأن الصندوق قد حافظ على ميزانية التقييم. وبُغية مواصلة الحفاظ على مهمة التقييم، يعكف الصندوق على تنفيذ 'آلية تحصين' لضمان حصول المكاتب القطرية على التمويل اللازم للتقييم.

٩١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٨ بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## ثالث عشر - بيان المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي

٩٢ - ذكرت المديرة التنفيذية في كلمتها أن عام ٢٠١٧ كان عاماً قياسياً. فقد طلب عدد متزايد من الحكومات خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وارتفع معدل تسليم هذه الخدمات بنسبة تفوق ٢٥ في المائة. وواصل المكتب التركيز على المستويين المحلي والمجتمعي، وغالباً ما يجري ذلك في حالات الطوارئ والسياقات الإنسانية. وركزت عند عرض تقريرها السنوي (DP/OPS/2018/2) على العمليات والبنى التحتية والمشتريات والخدمات المتقاسمة والتحديات. ففي عام ٢٠١٧، واصل المكتب العمل التنفيذي في السياقات الإنسانية لإعادة بناء البنى التحتية واستخدام الطاقة الخضراء. واستخدم المكتب خبرته لمعالجة شواغل اجتماعية أوسع نطاقاً تتصل بالثقافة والبيئة والوضع الاقتصادي، بغية إنشاء مجتمعات أكثر أماناً واستقراراً. ومن خلال إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، استثمر المكتب في المعايير الصناعية وأفضل الممارسات الدولية والعمليات والنهج التي محورها الأشخاص. وأصبحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر كفاءة وفعالية عند تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٣ - وشددت المديرة التنفيذية على أهمية الاستفادة القصوى من الموارد من أجل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. ونُفذت غالبية خدمات المكتب في عام ٢٠١٧ من خلال المشتريات، إذ خُصص أكثر من نصفها للموردين المحليين. وجرى التركيز على تشجيع نماذج المشتريات العامة الوطنية التي تتسم بالاستدامة والزيادة في الكفاءة والشفافية، والتي لها قيمة مقابل المال. وقد قدم المكتب خدمات الدعم الإداري لمؤسسات الأمم المتحدة واستضاف بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وقد التزم المكتب بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، باستخدام المزايا النسبية لحفز الكفاءة من حيث التكاليف والابتكار. وأوضحت أن تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين من شأنه أن يؤثر سلباً على كفاءة المكتب فيما يتعلق بالتكاليف، وأنه سيتعين عليه إحالة التكاليف الإضافية إلى شركائه. وبالمثل، فقد كان الحضور القطري الخفيف للمنظمة جزءًا من نموذج أعمالها؛ فمن شأن أي تغيير للتكيف مع الإصلاح أن يؤثر على الكفاءة من حيث التكلفة والتنفيذ. وينبغي للمكتب أن يمضي قدماً بحذر، وأن يعمل في إطار توجيهات المجلس على استثمار فائض الدخل لتلبية الطلبات الجديدة.

٩٤ - وأثنى أعضاء المجلس على النتائج التي حققها المكتب في ضوء خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى النمو المستمر في الطلب على الخدمات. ورحبوا بتواؤم التقرير مع المبادرة العالمية لتقارير الإبلاغ والعرض العام الشامل للعمليات المتصلة بالبنى التحتية وإدارة المشاريع والمشتريات. وكرروا دعمهم القوي لمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بما في ذلك الاستثمارات الواسعة النطاق في البنى التحتية المكينة المستدامة (التي تركز على الطاقة المتجددة والإسكان الميسور التكلفة)، وتشجيع الابتكار على الصعيد العالمي من خلال تقنية سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي.

٩٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها للدور الفريد الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتباره المؤسسة الوحيدة ذاتية التمويل، وشددت على أن له دوراً مركزياً في تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام الموارد في مؤسسات الأمم المتحدة. وشجعت الوفود المكتب على تعزيز تعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال المشتريات والبنى التحتية. وتوقعت من المكتب أن يعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، وطلبت خططاً ملموسة بشأن كيفية القيام بذلك. وحثت الوفود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه أكبر مؤسسة للمشتريات في الأمم المتحدة، على قيادة أهداف الإصلاح لمواءمة مهام مكتب الدعم الإداري للأفرقة القطرية بحلول عام ٢٠٢٢، وعلى توسيع نطاق استراتيجيات تسيير الأعمال. وشجعت المديرة التنفيذية على العمل مع الأمين العام بشأن الأثر السلبي المحتمل لإصلاح الأمم المتحدة على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٦ - ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في التوظيف، وشجعوا المكتب على تحقيق التوازن الجنساني بين الموظفين والتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المشاريع. واقترحوا أن يدرج المكتب الإبلاغ عن الأهداف المتعلقة بتأمين الوصول المتكافئ للأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات. وشجعوا المكتب على الإبلاغ عن السلوك المسؤول في تسيير الأعمال بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن تسيير الأعمال وحقوق الإنسان، وأن يُدرج معلومات عن الكيفية التي يدير بها المخاطر، بما في ذلك تقييم حساسية النزاعات والآثار السلبية المحتملة

على الفئات الضعيفة. وأيدت الوفود بقوة سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأكدت الحاجة إلى التركيز على تنفيذ تغييرات مؤسسية وثقافية، وكفالة اتباع نهج متجانس على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩٧ - ورحبت مجموعة من الوفود بتوسيع نطاق عمليات المكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساعدت التغطية الإقليمية الواسعة النطاق للمكتب على تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع مستوى الخدمات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي البلدان النامية، وهو ما كان له تأثير مباشر في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لاستقرار الموارد المالية للمكتب، وشفافية ولايته، وتقاسمه لأفضل الممارسات في الكفاءة والفعالية التشغيليتين.

٩٨ - وردت المديرة التنفيذية بالتشديد على أن إصلاح الأمم المتحدة سيكون في صميم عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن المكتب سيستكشف السبل الكفيلة بتحويل الآثار السلبية للإصلاح إلى إيجابيات. وسوف تساعد كفاءته من حيث التكلفة، بالإضافة إلى فعاليته وشفافيته وسجله القوي في تنفيذ المشاريع، في تحديد الكيفية التي يمكنه من خلالها أن يسهم في الإصلاح. وستواصل المؤسسة تقديم التقارير إلى المجلس، بما يتماشى مع المبادرة العالمية لتقارير الأداء، والتماس السبل الكفيلة بإعداد تقارير مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة. كما أن المكتب ملتزم بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وقد وضع سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ المشاريع. وقد انخرط مع الشركاء لاستكشاف كيفية توسيع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال مبادرة الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي ومفهومها المتعلق بمراكز الابتكار. ويُعد الشباب في صميم ولاية المكتب، الذي سيستمر في دعم الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير. وسيواصل المكتب العمل مع الشركاء لكفالة الحفاظ على المشتريات العمومية شفافة وتنافسية ومبتكرة، بغية زيادة أثرها وكفاءتها من حيث التكاليف.

٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك

## رابع عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١٠٠ - قدم مدير مكتب المراجعة والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريرًا عن المراجعة الداخلية والتحقيقات (DP/2018/15)، وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مديرة مكتب المراجعة والتحقيقات، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريرًا عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي قام بها الصندوق في عام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/6)، وقدمت أيضاً الرأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليته (DP/FPA/2018/6/Add.1)، وذكرت التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2018/Add.2)؛ وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات (DP/FPA/2018/6/CRP.5). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريرًا عن أنشطة فريق المراجعة الداخلية

للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2018/3) لعام ٢٠١٧، وقدم المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*

١٠١ - رحبت مجموعة من الوفود بالرأي ''المُرضي'' عن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما أحرزه من تقدم. وشجعت مجموعة الوفود مكتب المراجعة والتحقيقات على أن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن الأساس المنطقي للآراء وأن يدرج الإبلاغ في ضوء مؤشرات الأداء والتقييم الشامل للمخاطر. وأعربت عن سرورها من أن الاستعراض الخارجي الثالث لضمان الجودة في عمليات المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٧ قد منح أنشطة المكتب في المراجعة الداخلية العلامة التقديرية ''ممتثل عموما''، وهو ما يشهد للمكتب بالمهنية والالتزام بالمعايير. كما رحبت مجموعة الوفود بالأفكار المتعمقة التي وردت في الاستعراضات الخارجية لضمان الجودة، وشجعت المكتب على الإبلاغ في ضوء توصياتها. وأعربت المجموعة عن تقديرها للعمل الذي قام به المكتب في عمليات المراجعة المشتركة بين الوكالات، وعن الحرص على معرفة كيفية تنظيم هذا العمل بكفاءة أكبر على نطاق المنظومة.

١٠٢ - وأثنت المجموعة على إدارة البرنامج الإنمائي لارتفاع معدل تنفيذها لتوصيات مراجعي الحسابات وتخفيضها لعدد التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة. وحثت الوفود الإدارة على إيلاء الاهتمام للتوصيات ذات ''الأولوية العالية'' وتحديد أولويات المسائل المتكررة فيما يتعلق بإدارة البرامج والمشاريع، والنهج المنسق للتحويلات النقدية، وإدارة الشركاء المنفذين، والمشتريات، والحوكمة، والإدارة المالية. وطلبت المجموعة تفاصيل بشأن كيفية دعم إدارة البرنامج الإنمائي لتنفيذ المعايير الجديدة في مجال البرمجة ذات الجودة؛ وأعربت عن تطلعها إلى ما يثبت إدخال تحسينات على عمليات الشراء في التقارير المقبلة؛ وطلبت معلومات عن درجة الامتثال للتقييمات ومتطلبات الضمان بموجب النهج المنسق للتحويلات النقدية. ورحبت المجموعة بهيكل عمليات المراجعة المنتظمة لاستثمارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنظمات المنتسبة، ودعت البرنامج الإنمائي إلى العمل مع المجلس بشأن توقيت وجدولة عمليات مراجعة حسابات كل من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٣ - وطلبت المجموعة آراء مكتب المراجعة والتحقيقات بشأن حجم العمل فيما يتعلق بفعالية البرنامج الإنمائي في منع الغش والكشف عنه والتصدي له، وعلى وجه الخصوص الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لوضع استراتيجية شاملة بشأن مكافحة الغش. وأكدت حرصها على معرفة التحديات والاستراتيجيات المتبعة لاستعادة الأموال وتسريع عمليات الاسترداد. وطلبت أن يتضمن تقرير عام ٢٠١٨ رسماً بيانياً يوضح معلومات مقارنة سنوية تبين كيف أن الخسائر المتكبدة في سنة معينة يتم استردادها في سنة لاحقة. وطلبت المجموعة تفاصيل عن استخدام وفعالية الخطوط الساخنة وآليات الإبلاغ عن الشكاوى، لا سيما بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال والتحرش الجنسيين، وتأثيرات البرامج الضارة بالبيئة، ورأي مكتب المراجعة والتحقيقات بشأن استخدام هذه الآليات وفعاليتها.

١٠٤ - ورد مدير مكتب المراجعة والتحقيقات بالتأكيد على أن المكتب على استعداد لتقديم تقارير مفصلة والعمل مع مكاتب المراجعة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بغية الاستثمار في أعمال مراجعة الحسابات وتحسينها. وشدد على فائدة الاعتماد بشكل أكبر على نموذج الاعتماد المتبادل في

العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات، الذي يؤدي إلى تقليص نطاق العمل وإنشاء أساس شامل لتقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة. ولم يكتشف المكتب أي انهيار بنيوي للرقابة في البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من عدد تصنيفات المراجعة من الفئة ''مرض جزئياً – بحاجة إلى بعض التحسينات''، فإن إجمالي الحافظة لعام ٢٠١٧ كان واعداً، مع وجود مجال للتحسين في عناصر إدارة المخاطر المرتبطة بالحوكمة، وفي الضوابط. وكان الافتقار للشفافية في مكتب المراجعة والتحقيقات سبباً ممكناً لاحتمال نقص الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في البرنامج الإنمائي؛ لذلك، يعمل المكتب مع الإدارة لتوسيع وتعزيز خدمات الإبلاغ والاستجابة.

١٠٥ – وأكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج الإنمائي لديه خطط مراجعة سنوية لحسابات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيقدم البرنامج الإنمائي معلومات بشأنها في المستقبل. وفيما يتعلق بمنع الغش واسترداد الأموال، فقد أنشأ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ مجلساً دائماً بين المكاتب معنياً باسترداد الأموال، وفي عام ٢٠١٧، ألزم رؤساء المكاتب القطرية بإصدار شهادة ذاتية خطية تفيد بأنهم قد استوفوا الضوابط المتعلقة بمنع الغش. وتضمنت مدونة الأخلاقيات الموحدة لعام ٢٠١٧ توجيهات واضحة بشأن الأخلاقيات، وشملت التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات. وقد عمل البرنامج الإنمائي على إعداد مواد بشأن مكافحة الغش، كان من المقرر إصدارها في عام ٢٠١٧. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي تدابير تضمن إجراء المعاملات في مستويات مركزية خارج المواقع، لتجنب تضارب المصالح على المستوى القطري. وأشارت مديرة المكتب إلى أن معدل التغطية للنهج المنسق للتحويلات النقدية فاق ٩٠ في المائة. وقد أنشأ البرنامج الإنمائي نظام إبلاغ بدون كشف لهوية المبلغ عن الاستغلال والتحرش الجنسيين، وذلك لمعالجة احتمال النقص في الإبلاغ، ويشمل هذا النظام خطاً ساخناً بالتعاقد لخدمات الإبلاغ وتقديم المشورة.

*صندوق الأمم المتحدة للسكان*

١٠٦ – رحبت مجموعة من الوفود بالتقارير وبردود الإدارة، وأحاطت برأي مكتب خدمات المراجعة والتحقيقات بوجود ''حاجة إلى بعض التحسينات'' فيما يتعلق بكفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي يتبعها الصندوق. وخلصت المجموعة إلى أن الأساس المنطقي المصاحب بشأن المجالات الرئيسية للمخاطر مفيد، وحثت إدارة الصندوق على إحراز تقدم في المجالات التي تم تحديدها على أنها تحتاج إلى تحسين، ألا وهي إطار الرقابة المتكاملة، والإدارة المركزية للمخاطر، والهيكل التنظيمي والتوظيف، ودعم المقر والمكاتب الإقليمية والرقابة عليهما، وإدارة البرامج، وإدارة العمليات. وشددت على أن إحراز التقدم في تلك المجالات من شأنه أن يساعد على تقليل عدد التوصيات التي يتكرر ورودها في تقارير المراجعة.

١٠٧ – وشجعت المجموعة إدارة الصندوق على مواصلة خفض عدد توصيات مراجعي الحسابات التي ظلت غير منفذة لفترة تجاوزت ١٨ شهراً. وطلبت تفاصيل عن التحديات التي يواجهها الصندوق في تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب، وشجعت الإدارة على مواجهة تحديات تأخر ردود الإدارة بغية تمكين إعداد تقارير المراجعة بشكل أسرع. ورحبت المجموعة بمواصلة إدارة الصندوق حماية مكتب خدمات المراجعة والتحقيق من تدابير التقشف، ولكنها أعربت عن القلق إزاء عدم التطابق المبلغ عنه بين الموارد

المقدمة واحتياجات المكتب، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن ذلك. وأشـــارت مجموعة الوفود إلى أن المكتب كان غير قادر على الالتزام بدورات مراجعة الحســـابات المقررة، وطلبت إلى المكتب تحديد حجم وطبيعة الموارد المالية وغيرها من الموارد التي يحتاجها للاضطلاع بولايته. وحثت الوفود إدارة الصندوق على ضمان توفير الموارد الكافية للمكتب لإنجاز مهامه، بما في ذلك ملاءمة النطاق المشمول بالمراجعة والتعامل بفعالية مع عبء التحقيقات التي يضطلع بها، وشجعت المكتب على أن يدرج في المستقبل مؤشرات الأداء الرئيسية.

١٠٨ - ورحبت المجموعة بالتقدم الذي أحرزه مكتب خدمات مراجعة الحســـابات والتحقيقات فيما يتعلق بالشـــفافية والاســـتجابة، ولاحظت أن حالات الغش والاختلالات المالية كان لها النصـــيب الأكبر من عبء العمل. وطلبت إلى المكتب إبداء آرائه بشـــأن ما يشـــير إليه عبء العمل فيما يتعلق بفعالية نهج منع الغش والكشـف عنه والتصـدي له. وطلبت المجموعة من الإدارة تقديم تحديثات بشـأن القضـايا المعلقة المعروضـة على الهيئات التأديبية وإضـافة تفاصـيل في التقارير المقبلة وفي ردود الإدارة على بطء وتيرة استرداد الخسائر. وشجعت المكتب على مواصلة دعم إدارة الصندوق والمبادرات المشتركة بين الوكالات للتصدي للاستغلال والتحرش الجنسيين.

١٠٩ - ورداً على ذلك، أكدت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحســـابات والتحقيقات، في صـــندوق الأمم المتحدة للسكان، أن المكتب سيحدد احتياجاته من الموارد وسيقدم تقاريره في ضوء مؤشرات الأداء في المستقبل. وفيما يتعلق بالتوصيات التي لم تنفذ منذ فترة تزيد عن ١٨ شـهراً، قالت إن المكتب يعكف على مراجعتها، وأشارت إلى أن مبادرة التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أثرت على الكثير منها. وغالباً ما تنتج التأخيرات في إنهاء المراجعات عن قضـــايا شـــاملة تتطلب التنســـيق بين الوحدات المختلفة. وفي عام ٢٠١٧، تم اكتشـــاف العديد من حالات الغش عبر المعلومات الســـرية أو من خلال عمليات مراجعة النهج المنســـق للتحويلات النقدية. وشـــددت على أن التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات ينبغي أن يحســـن الكشـــف عن الغش من خلال تحليل البيانات بطريقة آلية أكثر. وســـوف يستمر المكتب في المشـاركة في العمل المشـترك بين الوكالات، على الرغم من التحديات الكامنة في إجراء عمليات مراجعة مشتركة، بما في ذلك تحديد متى تكون وثيقة الصلة بالموضوع ومتى لا تكون كذلك.

١١٠ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي لصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان (الشـــؤون الإدارية) أن التحدي الرئيســـي فيما يتعلق بالتوصـــيات المتكررة لمراجعي الحســـابات يتمثل في كونها تتناول في كثير من الأحيان مســـائل معقدة ومتراكبة. وقد عالج الصـــندوق العديد منها وســـيحســـم أمر التوصـــيات المتبقية من خلال عملية التحويل في تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وســـياســـات إدارة ســـلســـلة الإمداد، والتنقيحات المدخلة على عمليات البرمجة. ورحب الصـــــندوق بالنهج الابتكارية لمكتب خدمات مراجعة الحســـــابات والتحقيقات فيما يتعلق بإجراء مراجعات الحسابات، ولاحظ أثر مستويات تحمل المخاطر، ووجه الانتباه إلى الموارد الإضافية المخصصة في عام ٢٠١٨ لمعالجة الحالات المعلقة المعروضة على الهيئات التأديبية.

١١١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٨ بشـأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للســـكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع بشـــأن المراجعة الداخلية للحســـابات والتحقيقات وردود الإدارات.

## خامس عشـــر – تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٢ – عرض مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ (DP/2018/16)، وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وعرض مدير مكتب الأخلاقيات بصـــندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2018/7)، وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصـــندوق (الشـــؤون الإدارية) رد الإدارة. وعرض المســـتشـــار القانوني، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠١٧ (DP/OPS/2018/4)، بالإضافة إلى رد الإدارة.

١١٣ – ولم يتدخل أي من الوفود للتعليق على تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١١٤ – واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٨ بشـــأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

# الجزء الثالث
# الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

## المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
## في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

# أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/17). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩ (DP/2018/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

٣ – وقد وردت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي أثناء الدورية العادية الثانية في عام ٢٠١٨ في الوثيقة DP/2019/2 وفي نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٣/٢٠١٨ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩:

| | |
|---|---|
| الدورة العادية الأولى: | ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ |
| الدورة السنوية: | ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ |
| الدورة العادية الثانية: | ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ |

# الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

*بيان مدير البرنامج الإنمائي*

٥ – قال مدير البرنامج في خطابه أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) إن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقفان على أعتاب مرحلة حاسمة من الإصلاح العميق. وجاءت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ كي تعطي زخماً لعملية التحول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمر الذي جعل منه المنظمة الإنمائية الأكثر استشرافاً للمستقبل وصاحبة الشبكة الأوسع فكانت المنظمة التي طبقت حلولاً من القرن الحادي والعشرين لمواجهة التحديات الإنمائية المعقدة. لقد شرع البرنامج الإنمائي في عملية تطور فبعد أن كان مجرد وكالة إنمائية تقليدية أصبح الآن مصدراً للنصائح الإنمائية العصرية وقادراً على توصيل البلدان بالموارد والشبكات المعرفية العالمية.

٦ – عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطبيق حلوله الستة التي تحمل بصمته على المستوى القطري، ومن المخطط إنشاء منصات قطرية في نحو ٥٠ بلداً بحلول عام ٢٠٢١. وأعاد البرنامج الإنمائي صياغة خبراته في قالب شبكة السياسة العالمية فضلاً عن كادر مكون من خبراء في أهداف التنمية المستدامة. وقد استثمر مرفق الابتكار الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو ١٤٠ تجربة مبتكرة في ٨٥ بلداً منذ عام ٢٠١٤، فضلاً عن إطلاقه مرفق الاستثمار القطري الخاص به في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تأثير أهداف التنمية المستدامة، وهو مشروع ناشئ يهدف إلى زيادة الاستثمار الخاص من أجل تحقيق هذه الأهداف. وقد عمل البرنامج الإنمائي، من خلال مشروع الحفاز، مع فريق صغير من الخبراء مكرَّس لتوليد أفكار متبصرة

فيما يتعلق باتجاهات التنمية والحلول الإنمائية. وفي ٢٠١٨، توصل البرنامج الإنمائي إلى اتفاقيات تعاون وشراكة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فيما ظل ملتزماً بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك استضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وقد اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات مهمة لتحسين نموذج الأعمال الخاص به وجعله أكثر فعالية وكفاءة وأكثر تركيزاً على النتائج. وكان التقدم ملموساً على صعيد الإدارة المالية الحريصة، واستعراض الخدمات الإدارية، والالتزام بنهج في الموارد البشرية محوره الإنسان، وتحسين وتوسعة الأعمال التجارية المشتركة وخدمات المشتريات، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة المناصفة على مستوى منصب مساعد الأمين العام، وإعطاء الأولوية لعدم التسامح مطلقاً بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأكد مدير البرنامج على أنه في الوقت الذي شهدت فيه الموارد العادية (الأساسية) زيادة لأول مرة منذ عام ٢٠١٣، ألمح عدد من المانحين إلى أنهم غير متيقنين بشأن المساهمات المستقبلية في ضوء متطلبات الإصلاح. وناشد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي التحرك بصورة عاجلة لمواجهة حالة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد الأخرى (غير الأساسية) فيما شدد على الحاجة إلى قدر أكبر من القابلية للتوقع والمرونة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد ربط بين إطاره المتكامل للنتائج والموارد وحافظته من البرامج.

٨ - منذ تبني قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ الصادر بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد كبيرة لدعم الفريق الانتقالي التابع للأمين العام، وأنشأ فريقاً متفرغاً لتيسير عملية نقل ١٢٩ منصب منسق مقيم والمئات من موظفي مكاتب المنسقين المقيمين وموظفي مكتب تنسيق العمليات الإنمائية إلى اتفاقيات تعاقدية مستقبلية. وسوف يضاعف البرنامج الإنمائي مساهمته في آلية تقاسم تكاليف أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وسوف يستمر في تقديم الدعم للعمليات على أساس الدفع مقابل الخدمة في الفترة الانتقالية.

٩ - وقد رحبت الوفود في المجلس التنفيذي برمته بالتقدم الذي تم إحرازه إزاء الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما يعزز نموذج الأعمال والقيادة القوية لمدير البرنامج خلال عملية الإصلاح. ورحبت الوفود بالمبادرات الجديدة ومنها بوجه خاص شبكة السياسة العالمية، وكادر خبراء أهداف لتنمية المستدامة، والاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21). وأعربت الوفود عن تأييدها التام للدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتأثيره بصفته محركاً للابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ وخاصة في مجال القيادة الفكرية، وجمع البيانات، وتعبئة التمويل على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال اتفاق التمويل.

١٠ - وأعربت وفود عديدة عن تطلعها لرؤية نتائج العمل الوقائي للبرنامج الإنمائي على صعيد العمليات الانتقالية الإنسانية - الإنمائية وشددت هذه الوفود على دور البرنامج الإنمائي في التعامل مع علاقة الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، الذي عبَّر عنها قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٧١ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأكدت الوفود على أهمية

سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة ومشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى المساءلة والشفافية، وقالت إنها تتطلع إلى رؤية تقارير كاملة حول هذه القضايا.

١١ - وشددت الوفود على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورحبت الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمضاعفة مساهمته في تقاسم التكاليف، مع الإقرار بتأثير المضامين المالية والتحديات الإصلاحية الأكبر حجماً على المنظمة. وأثنت الوفود على تعاون البرنامج الإنمائي مع الفريق الانتقالي التابع للأمين العام حول فك ارتباط اختصاص المنسق المقيم عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبَّرت عن تطلعها لرؤية التحديثات. وشددت الوفود على وجوب ألا يؤثر إعادة التنظيم تأثيراً عكسياً على إنجاز البرنامج الإنمائي على أرض الواقع. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي لأن يأخذ في الحسبان التوصيات المنبثقة عن تقييم الخدمات التنفيذية المشتركة بين الوكالات (DP/2018/25)، مؤكدة على الدور المهم للبرنامج الإنمائي بصفته المزود التنفيذي الأهم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد اتفقت وفود عديدة في الرأي الذي يرى أن الإصلاح منح البرنامج الإنمائي الفرصة كي يعزز من موقعه كقائد إنمائي، وطلب منه أن يزودها بتفاصيل بشأن تنفيذ دوره كأداة تكامل وحول المزايا المقارنة المحددة له في سياق عملية إعادة التنظيم.

١٢ - وعلّقت الوفود أهمية كبرى على عمل البرنامج الإنمائي الداعم للجهود الوطنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتحقيق **الأهداف** وفقاً لترتيب الأولويات الوطنية. وتتطلب خطة عمل ٢٠٣٠ اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة والعمل الجماعي نحو تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بكل الأشكال والأبعاد. ويؤدي البرنامج الإنمائي دوراً مهماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايته التي تركز على التنمية. وأكدت الوفود على أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ يتماشى مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات وأشارت بالتحديد إلى أن التركيز الأساسي لنظام المنسقين المقيمين هو التنمية والقضاء على الفقر في كافة الأشكال والأبعاد، وعلى أن الغرض الأساسي منه هو تنسيق تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بكل فاعلية تحت مظلة الملكية والقيادة والأولويات الوطنية.

١٣ - وطلبت مجموعة من وفود أقل البلدان نمواً أن يتماشى التركيز البرامجي ومجموعات المهارات للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً بدرجة أكبر مع المجالات ذات الأولوية كما حددها برنامج عمل اسطنبول الذي يتركز حول القضاء على الفقر، وأن يدعم أقل البلدان نمواً المتأخرة في تنفيذ أهدافها لضمان إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ودعت هذه المجموعة البرنامج الإنمائي إلى تجنب اختلال إنجاز البرامج وتنسيق منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً خلال الفترة الانتقالية لعملية الإصلاح. ورحبت بتركيز الخطة الاستراتيجية على القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية المطردة في أقل البلدان نموا من التحول الهيكلي للاقتصادات، الاستراتيجية ودعت إلى التنسيق الوثيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال مجالسها التنفيذية.

١٤ - وفيما يخص الميزانية، رحبت الوفود بالزيادة العامة التي طرأت على المساهمات لعام ٢٠١٧، بما في ذلك إيرادات من القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني. بيد أن الوفود عبّرت عن قلقها العميق حيال اختلال التوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وشددت على الحاجة إلى تخصيص موارد أساسية قوية لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يتسنى له الوفاء بمسؤوليات ولايته والاحتفاظ بطبيعته الحكومية - الدولية متعددة الأطراف. وحث الكثير من الوفود المانحين على الوفاء بتعهداتهم وحثوا البلدان التي يؤهلها موقعها على زيادة المساهمات في الموارد العادية.

ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة استكشاف الحوافز والآليات المبتكرة من أجل توسيع نطاق قاعدة مانحيه، بما في ذلك المانحين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمصارف ثنائية/متعددة الأطراف. وشددت الوفود على أهمية زيادة الوفورات في التكاليف ومكاسب الكفاءة وضمان توافق استرداد كامل التكاليف مع قرارات المجلس التنفيذي.

١٥ - وعبّرت مجموعة من الوفود عن قلقها حيال عدم كفاية التمويل التي من شأنها أن تؤثر عكسياً على الدول الجزرية الصغيرة النامية والمكاتب متعددة الأقطار والبلدان متوسطة الدخل، ودعت إلى إيجاد حل شامل للمناطق دون الإقليمية. وشددت هذه الوفود على الحاجة إلى اعتماد معايير موضوعية ومنهجية منصفة وبيانات دقيقة يمكن التثبت من صحتها، باستخدام قياسات الفقر متعددة الأبعاد، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وحضور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، دون اللجوء إلى الاشتراطات أو مجالات التركيز المعينة. ونبهت الوفود إلى ضرورة عدم ممارسة الضغوط على البلدان المستفيدة من البرامج كي تتحمل التكاليف المضافة، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقية معدّلة لتقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وشددت مجموعة أخرى من أقل البلدان نمواً على أهمية الالتزام بالمبادئ التوجيهية للتمويل التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا.

١٦ - وأكدت مجموعة أخرى من الوفود على أهمية الحفاظ على مبدأ 'المسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة' للتعاون بين الشمال والجنوب. وشددت هذه المجموعة على وجوب النظر إلى تعبئة الموارد المحلية على أنه يشكل إضافة إلى، وليس بديلاً عن، التمويل الكافي كماً ونوعاً، مجددة التأكيد على أهمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت مجموعة الوفود أيضاً على أنه ينبغي على الدول الأعضاء، بموجب المذكرة الفنية بشأن تمويل نظلم المنسقين المقيمين المجدد، أن تستثني رسم الواحد في المئة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومساهمات الحكومات المحلية وأن تُحجم عن المغالاة في تقدير مكاسب الكفاءة كمصدرٍ للتمويل. وكررت المجموعة تأكيدها على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يشكل بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

١٧ - ورداً على ذلك، أكد مدير البرنامج مرة ثانية على مركزية استعراض عام ٢٠١٦ الذي يجري كل أربع سنوات والهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر في جميع أبعاده في الخطة الاستراتيجية والتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومسار ساموا. وأكد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالحد الأدنى من الاختلال في الإنجاز جراء إصلاح الأمم المتحدة، ولفت الانتباه إلى الكثافة غير المسبوقة للإصلاحات. وأكد مدير البرنامج على أن دور البرنامج الإنمائي يتمثل في دعم نائب الأمين العام في تنفيذ عملية التحول وليس تأمين التمويل لنظام المنسقين المقيمين. ومع ذلك فإن البرنامج الإنمائي عاقد العزم على الاستفادة من الإصلاح وفك ارتباطه مع نظام المنسقين المقيمين ليصبح منظمة أقوى وأكثر فاعلية وكفاءة مع مواصلة تقديمه الخدمات الأساسية للمنظومة الأكبر. وقال مدير البرنامج إنه يتعين مناقشة تمويل البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار النقاشات الدولية المتعلقة بالتمويل الإنمائي مع لفت الانتباه إلى الكيفية التي دفعت بها الحوافز السلبية منظمات أممية منفردة إلى التركيز على جمع التبرعات لصالح عملياتها الخاصة وليس للمنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة مما أدى إلى استمرار التنافس بين الوكالات وتشتتها. لقد تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة اتباع النُهُج المبتكرة في الحصول على التمويل من قبيل مبادرة حصة الأسد. وأشار مدير البرنامج إلى أنه من حيث الإنجاز وحجم التبادل كان الطلب عالياً على خدمات البرنامج

الإنمائي مع زيادة سنوية منتظمة في التمويل العام، لكنه نبّه إلى أن زيادة الطلب على خدمات البرنامج الإنمائي قد لا يكون أمراً مستداماً عند المستويات الحالية للتمويل الأساسي أو وفورات التكاليف.

## ثانيا – حوار التمويل المنظم

١٨ – قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ومديرة مكتب الخدمات الإدارية عرضاً للاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٧ (DP/2018/19 و DP/2018/19/Add.1)، وتقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٨ وما بعده (DP/2018/20).

١٩ – وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن دعمهم القوي للحوار المستمر بشأن التمويل المنظم واستعراض الحالة المالية وأثنوا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه مع الوفود. وأشارت مجموعة من الوفود إلى أن الاختلال بين الموارد العادية وغير العادية يشكل التحدي الأكثر صعوبة أمام المنظمة. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تضمين التقارير المستقبلية اقتراحات بشأن الكيفية التي سيعالج بها الاختلال بين الموارد العادية وغير العادية والطريقة التي سيدير بها عدم استقرار أسعار صرف العملات. وكررت الوفود طلبها للبرنامج الإنمائي تقديم مقترح حول النسق الذي سيضعه لحوار التمويل المنظم، وفقا للقرار ٢٠١٨/٥. وطلبت الوفود أن يقوم البرنامج الإنمائي في المستقبل بالآتي: (أ) تقديم رؤية واضحة لمبادئ وأهداف حوار التمويل المنظم، (ب) استخدام الحوار كأداة لتيسير إشراف المجلس التنفيذي على الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، (ج) إنشاء عملية ودورة سنوية للحوار من أجل إحداث نقاشات أكثر تفاعلية، (د) تحسين عملية إعداد التقارير المالية بحيث تتضمن التقارير معلومات عن الاحتياجات المالية والفجوات والتوقعات ودرجة تماشي الموارد المالية مع ميزانية الخطة الاستراتيجية، وتفاصيل حول المهام التي ينبغي تمويلها من خلال الموارد العادية أو المرنة، (هـ) توضيح مجموعة موارده التمويلية واستكشاف سبل تحسين نوعية المساهمات مخصصة الغرض. ورحبت الوفود بالتزام البرنامج الإنمائي بالشفافية، من خلال مبادرة شفافية المساعدة الدولية وأدواتها الجديدة الخاصة بالشفافية لاسيما استخدام الأدوات الرقمية. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل مع منظمات الأمم المتحدة على صياغة نسق حوار التمويل المنظم.

٢٠ – ورحبت وفود أخرى بجدول الأعمال المعدل لحوار التمويل والذي واءم بشكل أفضل بين حوارات التمويل في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل مع منظمات الأمم المتحدة وتضمين المراجعات المستقبلية قضايا تمويلية شاملة إلى جانب تمويل/تقارير تنفيذ الفصل المشترك. وأكدت الوفود على أهمية أن يعبِّر حوار التمويل عن النقاشات الأوسع نطاقاً بخصوص التمويل ذي الصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واتفاق التمويل وأن يبني على تلك النقاشات. ودعت الوفود إلى أن يكون الارتباط بين الخطة الاستراتيجية وحوار التمويل أقوى بكثير كي يتسنى إظهار الاحتياجات التمويلية للخطة الاستراتيجية بصورة أفضل. ورحبت الوفود بتركيز البرنامج الإنمائي على الابتكار واستخدام طرق جديدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتباعه نُهجاً تكاملية مشتركة بين القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١ – ورداً على ذلك، جددت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وربط حوار التمويل المنظم بالاتفاق التمويلي الأوسع

نطاقاً. وأشارت إلى التحدي الذي واجهه البرنامج الإنمائي للوفاء بالمستوى المنشود تحقيقه وهو نسبة ٣٠ في المئة من التمويل الأساسي كما حددها اتفاق التمويل. وعند بلوغ نسبة ١٢ في المئة لم يعد بمقدور البرنامج الإنمائي إجراء مزيد من التخفيض دون تهديد قدرته على الإنجاز. وسوف يزود البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي بمقترحات حول ربط التمويل بنتائج التنمية في الخطة الاستراتيجية قبل البدء بأية حوارات تمويل مستقبلية، وبمقترحات ملموسة للتعامل مع اختلال الموارد العادية/وغير العادية. وسوف يستكشف البرنامج الإنمائي آفاق التمويل الشامل في مجالات من قبيل الترابط الإنساني – الإنمائي، ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرة على التحمل. ويظل البرنامج الإنمائي ملتزماً بالموازنة المتوازنة والكفاءة المعززة وتولي مسؤولياته في إصلاح الأمم المتحدة واستكشاف نُهُج مبتكرة في التمويل والإنجاز.

٢٢ - ولفتت مديرة مكتب الخدمات الإدارية الانتباه إلى قاعدة التمويل الأساسي المتنوعة للبرنامج الإنمائي والمؤلفة من مانحين تقليديين والبلدان المستفيدة من البرامج. وقد سار تمويل البرنامج الإنمائي وتعبئة موارده على نحو مترادف مع اتفاق التمويل والنقاشات التي تتناول إصلاح الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بفائض الأموال، أشارت مدير مكتب الخدمات الإدارية أن ''الفائض'' مشتق من التمويل متعدد السنوات الذي تلقاه البرنامج الإنمائي، من خلال منظمات مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، ولم يكن قابلاً للنقل ولكنه ظهر في الكشوفات المالية السنوية للبرنامج الإنمائي وتمت الإشارة إليه كأموال تم استلامها للبرامج في السنوات التي تلت. وعبر التراكم، بلغت هذه الموال بلايين الدولارات الأمريكية وعكست قيمة التمويل غير الأساسي متعدد السنوات للمشاريع. ولحماية هذه الأموال من تقلبات أسعار الصرف والحفاظ عل قيمتها، يمتلك البرنامج الإنمائي واحدة من أكبر وحدات خدمات الخزانة الموجودة في منظمات الأمم المتحدة. وقد أدار البرنامج الإنمائي هذه الأموال من خلال استثمارات تحفظية مما سمح له بوقايتها من عدم اليقين. وكان ذلك فائضاً لم يكن بوسع البرنامج الإنمائي استعماله للتعويض الموارد العادية. وأكدت مديرة المكتب على أن الضغوطات على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلبت منه امتلاك قاعدة أقوى من الموارد العادية.

٢٣ - وأشار نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية إلى أن وحدة الخزانة التابعة للبرنامج الإنمائي قدمت خدمات لمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة مستخدمة سياسة استثمار تحفظي تم تدقيقها بصورة مستقلة، واستفادت من نظام قوي من آليات الضبط الإداري، وواكبت الديناميات الاستثمارية للسوق. لقد تم تحويل المبالغ الفائضة في حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور إلى دولار أمريكي وكانت أموالاً مخصصة تماماً وغير قابلة للنقل وفقاً لأنظمة المجلس. غير أن البرنامج الإنمائي حقق فائدة على الأموال الفائضة المستثمرة وعمل على تغطيتها بتدابير احترازية لحمايتها من تقلبات أسعار الصرف، مما ساعد في تعويض اختلال الموارد العادية/غير العادية.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم ١٦/٢٠١٨ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم للبرنامج الإنمائي.

## ثالثا – قضايا الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ – قدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً لاستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21).

٢٦ – رحبت مجموعة عبر إقليمية من أعضاء المجلس التنفيذي بالاستراتيجية الجديدة وأثنت على البرنامج الإنمائي لالتزامه بالمساواة بين الجنسين في مختلف جوانب عمله. وأقرت مجموعة الأعضاء بأن أداء البرنامج الإنمائي كان جيداً نسبياً في دفع عجلة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب استراتيجيته السابقة للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت المجموعة إلى أن التقدم كان كبيراً في بعض البلدان والمجالات المواضيعية، ألا أنها أكدت بأن إطار السياسات وقدرات الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين والوسائل المؤسسية وفرت الأساس الصلب الذي يجب البناء عليه وأنه ينبغي لها أن تمثل الحد الأدنى من المعايير للمضي قُدماً. بل إن هذه الجوانب تضمنت، بوجه عام، طريقاً أكثر طموحاً للمسير على هذا الدرب. وأكدت مجموعة الأعضاء على أن تمثيل النساء والبنات ضمن الفئات التي تخلفت عن الركب هو تمثيل زائد، وأنه ينبغي على البرنامج الإنمائي أن يعمل، على نحو مضطرد، على ترتيب أولويات نتائجه وقياسها على أساس يقوم على نجاحه في تحسين آفاق وأحوال النساء والبنات بدءاً 'بالأكثر تخلفاً عن الركب' بمن فيهن أولئك اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز واللواتي يعشن أوضاع الأزمات، وأن يضمن البرنامج إشراك الرجال والأولاد كفاعلين في التغيير.

٢٧ – ورحبت المجموعة نفسها بامتثال الاستراتيجية الجديدة بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل المتواصل بأختام ومؤشرات المساواة بين الجنسين. وفيما أقرت المجموعة بأن مؤشرات الجنسانية عملت في كل حل من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي على تحسين الإطار المتكامل لنتائج وموارد البرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١، قالت إنه يمكن لدليل تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين أن يستفيد من زيادة الروابط المفصلة مع مسارات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ – وذكرت مجموعة الأعضاء أن الاستراتيجية الجديدة ليست على نفس القدر من التفصيل الذي كانت عليه الاستراتيجية السابقة فيما يتعلق بالالتزامات والموارد المؤسسية الخاصة بالتنفيذ، وأنها تتوقع أن يحدد البرنامج الإنمائي تلك الالتزامات وأن يبني القدرات في مختلف أقسام المنظمة مع مضي عملية التنفيذ. وشددت المجموعة على أهمية الحفاظ على القيادة والمساءلة وتحفيز الابتكار.

٢٩ – ورحبت المجموعة بعزم البرنامج الإنمائي على مواصلة إصدار تقرير التقدم المحرز بشأن استراتيجية المساواة بين الجنسين كتقرير مكمل للتقرير السنوي.

٣٠ – وأشارت مجموعة الأعضاء إلى توافر أدلة دامغة على أن المساواة بين الجنسين لم تكن منصفة وحسب، بل أفادت أيضاً المجتمع على كافة المستويات وكان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والصحة والتعليم والسلام المستدام. وقد أتاحت استراتيجية المساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢١، المجال كي يبقى البرنامج الإنمائي نصير المساواة بين الجنسين من خلال العمل الموجهة.

٣١ – وأشار أحد الوفود إلى أنه في الوقت الذي يؤيد فيه استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للمساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة تأييداً كاملاً، إلا أنه لا يؤيد أو يوافق على إدراج عبارتي 'خدمات الصحة الجنسية والإنجابية' و 'الصحة الجنسية والإنجابية'. وأكد الوفد على أن بلاده لم تعترف،

بما يتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. ومع ذلك أكد الوفد على استمرار التزامه المعنوي والمالي القوي بصحة المرأة ومنع وفيات الأطفال وتحسين مستوى صحة الأم في شتى بقاع العالم.

٣٢ - ورداً على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيضاعف جهوده لتعزيز المساواة بين الجنسين في أوضاع الأزمات. وشدد على أن المساواة بين الجنسين موجودة في صميم عمل البرنامج الإنمائي وتعميمها في جميع الحلول التي تحمل بصمته. وأكد مجدداً على الالتزام المؤسسي للبرنامج الإنمائي بالمساواة بين الجنسين في كافة المجالات بما في ذلك المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

٣٣ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢١.

## رابعا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٣٤ - قدم البرنامج الإنمائي تسعة برامج قطرية للمجلس التنفيذي للحصول على موافقته عليها، بالإضافة إلى تمديد ثلاثة برامج قطرية أخرى. وقد قام المدراء الإقليميون لكل من أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ بعرض البرامج القطرية لكل من: بنن وبوتان وغينيا الاستوائية وليسوتو وليبيا وناميبيا والفلبين والسنغال وجنوب السودان، بالإضافة إلى أول تمديد لسنة واحدة للبرامج القطرية لكل من كوبا والمكسيك وثاني تمديد لسنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا.

٣٥ - وقد استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية لكل من بنن (DP/DCP/BEN/3) وبوتان (DP/DCP/BTN/2) وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/3) وليسوتو (DP/DCP/LSO/3) وليبيا (DP/DCP/LBY/3) وناميبيا (DP/DCP/NAM/3) والفلبين (DP/DCP/PHL/3) والسنغال (DP/DCP/SEN/3) وجنوب السودان (DP/DCP/SSD/3)، ووافق عليها، طبقاً للقرار رقم ٢٠١٤/٧.

٣٦ - كذلك وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وأحاط علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لكوبا والمكسيك من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (DP/2018/22 و DP/2018/22/Corr.1).

## خامسا - التقييم

٣٧ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم خدمات التمويل الجماعي فيما بين الوكالات (٢٠١٠-٢٠١٧) (DP/2018/23) وتقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات (DP/2018/25). وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات (DP/2018/26)، كما قدم المدير التنفيذي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء رد الإدارة على تقييم خدمات التمويل الجماعي فيما بين الوكالات (DP/2018/24).

٣٨ - ورحبت مجموعة وفود عبر إقليمية بالتوقيت المناسب لصدور التقييمين. وأكدت المجموعة على أن اجتذاب المساهمات للتمويل الجماعي فيما بين الوكالات يعتمد على كفاءة البرامج في استخدام تلك المساهمات، وأثنت على مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء لقوة تصميم الصناديق وشفافيتها وإدارتها، فيما نوهت إلى الحاجة إلى مراجعة المبادئ التوجيهية الحالية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحيث تعبّر عن التطور في الطلبات من أجل الإبلاغ عن النتائج المالية. وعبّرت المجموعة عن دعمها لصياغة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإرشادات واضحة بخصوص نوعية البرامج وتخطيطها وتنفيذها، ولضمان المساءلة وإدارة المخاطر. ورحبت مجموعة الوفود بالوثيقة التي يعتزم البرنامج الإنمائي تقديمها لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول النُهج الخاصة بتعزيز جودة إطار النتائج وتصميمه في سياق التمويل الجماعي بالأمم المتحدة، لكنها التمست الوضوح في صياغته. وأكدت المجموعة على أن النُهُج المتكاملة لن تؤتي أُكُلها على أرض الواقع ما لم تتم ترجمة مبدأ الاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال إلى إجراءات عملية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها. وأعربت المجموعة عن تأييدها لتوسيع دور مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء كمدير للصناديق، وخاصة من أجل جني ثمار الدروس المستفادة والخطة/والتقرير حول النتائج. ورحبت المجموعة بمبادرة المكتب الرامية إلى تحسين عملية الإبلاغ عن النتائج عبر بوابته الإلكترونية ومقترحه المتعلق بتطوير إطار تقديم التقارير الخاص بالسرد المالي للنتائج على مستوى المنظومة، وذلك لغايات مناقشتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ووافقت مجموعة الوفود على التوصية بإنشاء لجنة توجيهية متعددة أصحاب المصلحة لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء من أجل تبادل الأفكار والدروس المستفادة، لكنها أعربت عن قلقها من أن ذلك قد يشتت انتباه موظفي المقر في وقت يشهد قيوداً على الموارد.

٣٩ - ورحبت مجموعة الوفود نفسها بالرؤى المتبصرة المنبثقة عن تقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات في البرنامج الإنمائي وأقرت بأن البرنامج الإنمائي قد شرع بالفعل باتخاذ إجراءات للنهوض بنموذج الأعمال الخاص به. ولفتت المجموعة الانتباه إلى أن البصمة الجغرافية للخدمات التنفيذية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي الأضخم بين المنظمات الأممية وأنه من شأنه أن يبقى له دوره المهم مع ظهور ما ستتمخض عنه إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية بالأمم المتحدة وفك ارتباط نظام المنسقين المقيمين عن البرنامج الإنمائي. ودعت مجموع الوفود البرنامج الإنمائي لبيان الكيفية التي سيخدم بها المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على أكمل وجه، وبما يتماشى مع ما خلص إليه التقييم من توصيات.

٤٠ - ورحب مدير مكتب التقييم المستقل بتعليقات الوفود والرد المتميز من الإدارة، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد جداول زمنية محددة، وأشار إلى أن بعض النقاط المدرجة على الجدول الزمني قد تستغرق وقتاً أطول في التنفيذ مع المضي قُدماً في عملية إعادة تنظيم الأمم المتحدة.

٤١ - وأكدت مديرة الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقيم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات كان مفيداً تماماً وأنه جاء في موعده المناسب، وأعادت التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ التوصيات الناتجة عن التقييم. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي للمجلس التنفيذي تقريراً منتظماً حول ما يجريه من تغييرات وابتكارات كي يصبح أكثر كفاءة وفاعلية، بما يتسق مع جهود الإصلاح الأوسع على نطاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وأوضحت مديرة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالأمم المتحدة، في معرض الرد على شواغل الوفود، بأن الهدف من توصية التقييم المتعلقة بإنشاء لجنة توجيهية متعددة أصحاب المصلحة

هو توفير منتدى لتبادل المعلومات والحوار والنقاش الاستراتيجي بصورة أفضل مع تجنب تحميل موظفي المقر أي عبء جديد.

٤٣ - وقد تبنى المجلس التنفيذي القرار ١٧/٢٠١٨ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

*بيان المديرة التنفيذية*

٤٤ - لفتت المديرة التنفيذية الانتباه في بيانها (متوفر على موقع الخدمات الموفرة للورق Papersmart) إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى السنوية الخمسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في عام ٢٠١٩، كظرف ملائم لتقييم مدى التقدم وتجديد الالتزام. ويشتمل ذلك على دور الصندوق في إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة كي يحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقاً لخطته الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، والولاية الممنوحة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنتائج التحولية الثلاث المتمثلة في إنهاء: (أ) الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها على صعيد تنظيم الأسرة، (ب) وفيات الأمهات التي يمكن تفاديها، (ج) العنف الجنساني وجميع الممارسات المضرة بالنساء والبنات. وشكل عنصر 'إنهاء حالة التواري' جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج وذلك من خلال توفير البيانات السكانية عالية الجودة. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي تعيش أزمات ودوره في ردم الهوة في تواصلية العلاقة الإنسانية - الإنمائية، وعمله المشترك من أجل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المصابين بإعاقات، والالتزام مع الشباب وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب.

٤٥ - وكررت المديرة التنفيذية تأكيدها على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصلاح الأمم المتحدة وبالعمل مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إن الصندوق يشارك في قيادة الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي لأهداف التنمية المستدامة من أجل مساعدة البلدان على التوجه نحو التمويل من أجل تحقيق نتائج مفضية إلى التحول. وقد اشتمل ذلك على إنشاء مركز للمعارف والبحوث بشأن تمويل هذه الأهداف، وبناء معرفة الموظفين بالنواحي المالية، وتطوير مبادئ المشاركة، وصياغة معايير البيانات المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بإعداد التقارير. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يساعد في تطوير أساليب الحضور القطري من أجل الجيل الجديد من الفرق القطرية، وسيشارك في قيادة الجهود المشتركة لدعم القدرات الإحصائية الوطنية.

٤٦ - وعلى صعيد الميزانية المتكاملة المنقحة، ٢٠١٨-٢٠٢١، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عاكف على تنفيذ عمليات إدارة التغيير وتأسيس هيكله الجديد من أجل اتباع نهج تنظيمي أكثر قوة وتماسكاً على صعيد العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة فيما بين الوكالات. وقد أنشأ الصندوق فرعاً لهذا الغرض ضمن شعبة السياسات والاستراتيجية المجددة التابعة له، ووضع فرع المجلس التنفيذي ضمن مكتب المدير التنفيذي. وقد أعاد الصندوق توزيع الموارد الواردة من المقر الرئيسي على البلدان والمناطق لضمان القُرب المكاني للدعم الفني حيثما كانت الحاجة إليه أكبر ما يمكن. وقد عكف الصندوق على تنفيذ هيكلية جديدة للشؤون الإنسانية، بما في ذلك مكتب الشؤون

الإنسانية التابع للصندوق في جنيف. وناشدت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء مواصلة الدعم للأعمال التي يتولاها الصندوق في الأوضاع الإنسانية.

٤٧ - شهد صندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة في الموارد العادية (الأساسية) والموارد مشتركة التمويل سنة ٢٠١٧ لتتخطى قيمتها بليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٢٧ في المئة عن سنة ٢٠١٦. وناشدت المديرة التنفيذية للصندوق الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في الموارد العادية، وأشارت إلى أن ٤٤ بلداً مستفيداً من البرامج قد أسهم في الموارد العادية سنة ٢٠١٨. وقد ركز الصندوق على اكتساب تمويل مشترك عالي الجودة، جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى بناء شراكات أقوى مع مانحين غير تقليديين ومنظمة الأمم المتحدة. وكررت المديرة التنفيذية التأكيد على عدم التساهل مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين واستمرار الصندوق في بناء القدرات في هذا المجال وأنه قام بتعيين منسق ليكون متفرغاً تماماً للتركيز على إطلاق استراتيجية شاملة لمنع سوء السلوك الجنسي ومواجهته، ومراجعة سياسة التحرش، والعمل بإجراءات التدقيق السابق للتوظيف، واستعراض اتفاقيات التعاقد مع الشركاء المنفذين من أجل تعزيز عدم التساهل المطلق. ولدعم الهدف المتمثل في تحقيق مستويات مناسبة من التمويل المستدام للخطة الاستراتيجية، أعلنت المديرة التنفيذية أن مصر والسويد وافقتا على أن تصبحا نصيرا مشاركا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حوارات التمويل المنظم، وشكرتهما على قيامها بهذا الدور.

٤٨ - وكرر أعضاء المجلس التنفيذي دعمهم التام لولاية الصندوق في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولعمله المتعلق بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في السياقات الإنمائية وحالات الأزمات، بما في ذلك مكافحته للعنف الجنساني. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لمشاركة المجلس التنفيذي في الجهود الرامية إلى جعل صندوق الأمم المتحدة للسكان أهلاً لمهمة إنجاز أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وعبَّر الأعضاء عن سرورهم بالتزام الصندوق القوي بإصلاح الأمم المتحدة والدور المركزي الذي يؤديه في تجديد نظام المنسقين المقيمين، ولاحظوا بروح التقدير استخدام أكثر من ٧٠ في المئة من المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أبنية وخدمات مشتركة، وحثوا الصندوق على مشاطرة أفضل ممارساته في ذلك المجال مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٤٩ - واستوضحت مجموعة من الوفود بشأن الكيفية التي سيؤثر بها إصلاح الأمم المتحدة على تمويل المناطق والمناطق دون الإقليمية وشجعت الصندوق على أن يركز في إعادة الهيكلة على بناء القدرات الوطنية على تنفيذ المشاريع على المستوى القطري مع دعم البلدان بقوة من أجل إعمال الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وخطة عام ٢٠٣٠، بما يتماشى مع السيادة والملكية الوطنيتين. وأكدت الوفود على أهمية التآزر في المجالات المواضيعية التي تركز على النواحي متعددة الأبعاد في الفقر. ورحبت الوفود ببنود الميزانية الخاصة بتمويل نظام المنسقين المقيمين والتزام الصندوق بوضع تصميم جديد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لكنها شددت على وجوب ألا تأتي رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة ١ في المئة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أو من التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي. وأكدت الوفود على وجوب أن يعود نهج الصندوق في إعادة تنظيم شؤونه متعددة الأطراف بالفائدة على البلدان المستفيدة من البرامج والبرامج القطرية مع لعب المجلس التنفيذي دوراً استشارياً. وذكرت وفود أخرى أنه يتعين على أي استعراض لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يركز على التنفيذ وليس على الولايات والسياسات. وحثت الوفود الصندوق

على التقيد بولايته والنأي بنفسه عن القضايا الخلافية غير المتفق حولها من قبل الدول الأعضاء. وحاول وفد واحد ثني صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الخوض في مسائل الإجهاض والتعقيم القسري.

٥٠ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بمنجزات صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد تعبئة الموارد سنة ٢٠١٧ وشجعوه على مواصلة إقامة الشراكات المبتكرة لتعبئة مزيد من التمويل، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص. وتوقع الأعضاء أن تقترن الزيادات المبلغ عنها في التمويل بقدر أكبر من التأثير على المستوى القطري وارتباط أوضح لعلاقة النتائج بالموارد ضمن الميزانية. وأعرب الأعضاء عن قلقهم بخصوص الانخفاض المستمر في الموارد العادية وحثوا الصندوق على معالجة هذه النزعة السلبية من خلال الميزانية المنقحة وخاصة لفائدة أقل البلدان نمواً. ووُجهت دعوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإقامة شراكة مع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تقاسم أكبر للأعباء. وشددت بعض الوفود على أهمية التمويل الأساسي القابل للتنبؤ ومتعدد السنوات والكافي كي يتسنى للصندوق الوفاء بولايتيه في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. والتمست الوفود التوضيح فيما يتعلق بما إذا كان تخصيص موارد بنسبة ١٥ في المئة للأنشطة المشتركة قد غطى أنشطة الصندوق على أرض الواقع، وما إذا تضمنت تلك النسبة الدعم المالي لمكاتب الإسناد المشترك والمساهمات في التقييم القطري المشترك. وشددت الوفود على أن يخصص الصندوق الوفورات المتأتية عن مراجعة الميزانية لصالح البرامج القطرية، مع بقاء الفارق بين الميزانية المؤسسية وميزانية البرامج لصالح البرمجة. وقالت الوفود إنه ينبغي رؤية حوار التمويل المنظم ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة.

٥١ - وعبّر أعضاء المجلس التنفيذي عن الدعم القوي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشباب ومحاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال سياسة عم التساهل مطلقاً معهما، بما في ذلك في البيئات الإنسانية. وحث الأعضاءُ الصندوقَ على مواصلة تعبئة التمويل للمساعدات الإنسانية لضمان الحصول على الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة في بيئات النزاعات. وينبغي أن يركز النهج الإنساني لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الوقاية وبناء القدرات، والتصدي في المقام الأول لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. ورحب الأعضاء، بل وشجعوا، على إيلاء قدر أكبر من التركيز للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في إطار الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١. وتم الإعراب عن دعم قوي للتغطية الصحية الشاملة وتعميق النقاشات حول القضايا السكانية والحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في أطر النتائج والموارد التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأقر الأعضاء بعمل الصندوق مع الدول الأعضاء من أجل تطوير نظام أكثر تمحوراً حول النتائج ويركز على المزايا المقارنة، وشددوا على أهمية المساءلة والشفافية.

٥٢ - وفي معرض ردها على ذلك، شددت المديرة التنفيذية على أن الكرامة الإنسانية هي العنصر الرئيسي في دورة الحياة وفي استراتيجية الصندوق المتعلقة بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. والغرض من استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ٢٠١٩ هو تقييم مدى التقدم المحرز والتحديات حتى تاريخه وليس لإعادة فتح ولاية المؤتمر للنقاش. وبالتالي، عكف الصندوق على إعادة تركيز اهتمامه على الشيخوخة وأوجه التحيز لأحد الجنسين في الصحة الإنجابية وعلى مبادئ إطار سنداي، وبصفة خاصة حماية النساء والبنات في البيئات الإنسانية. وقد قاد الصندوق الجهود المبذولة لضمان أن مجموعة المهارات التي يتمتع بها المنسقون المقيمون المستقبليون تتضمن المبادئ المتعلقة بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فضلاً عن التزامهم بالمساءلة والشفافية. وكان

الهدف من تمرين إدارة التغيير هو تعزيز قدرة الصندوق وقيادته على تحقيق الأهداف وصياغة نهج متماسك ومناسب تماماً للغرض يتيح له الاستجابة بسرعة للأوضاع الناشئة على الصعيدين القطري والإقليمي. وعكف الصندوق على العمل على ضمان عدم تأثير إصلاح الأمم المتحدة وغير ذلك من عمليات التغيير على إنجاز البرامج، فيما ركز على الإنجاز الموسّع من خلال شراكاته بما في ذلك شراكته مع القطاع الخاص. وقد أولى الصندوق أهمية كبرى للعمليات الحكومية الدولية والمشاركة الشفافة مع الدول الأطراف، وسوف يواصل الاجتماع بأعضاء المجلس التنفيذي من خلال المشاورات الاعتيادية غير الرسمية.

٥٣ - وكررت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) الإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان تشاطر مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ٧٠ في المئة من الخدمات التي تقدمها مكاتب الإسناد التابعة له على المستوى القطري. وكان الصندوق رائداً في الخدمات المشتركة، التي تشكل عماد نموذج الأعمال الخاص به والعامل المحرك للفاعلية والكفاءة. ويدير الصندوق نموذجه التجريبي للخدمات المشتركة في جنوب أفريقيا، حيث يجمع بين عدة عمليات لتسيير الأعمال من عدد من البلدان الصغيرة لتحرير الموارد لصالح البرمجة. ويشارك الصندوق في رئاسة الفريق المعني بإعادة تصميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يعد محورا من محاور الإصلاح والذي ينصبَّ تركيزه على تحسين التقييم القطري المشترك.

٥٤ - وقال نائب المديرة التنفيذية (المعنية بالبرامج) إن استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٩ سيقيّم المنجزات المحرزة منذ عام ١٩٩٤ ويحدد الثغرات وأسبابها ويجدد الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر. وسوف تُعقد مؤتمرات إقليمية مختلفة قبل الشروع بعملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي ستظهر نتائجه في التقارير الإقليمية برنامج العمل التي ستصدر في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٩.

٥٥ - ولفت مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية الانتباه إلى أن الغرض من اتفاق التمويل هو تأمين التمويل المناسب للخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ وأنه يتوافق تماماً مع اتفاق التمويل المبرم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ودار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وأعضاء المجلس التنفيذي، بلا استثناء، بهدف الالتفاف حول جدول أعمال الصندوق. ولن يستخدم الصندوق موارد البرامج لتغطية رسم الواحد في المئة لصالح تحديد نظام المنسقين المقيمين.

٥٦ - وذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية سعوا إلى استكشاف أفضل معدل ومنهجية لاسترداد التكاليف، من حيث الكفاة والفاعلية، في المنظومة برمتها، مع ربطهما بالتكاليف الإدارية التي كانت قد شهدت تذبذباً بسبب وفورات الحجم. كما ركزت المنظمات اهتمامها على تحقيق المنهجية الموحدة لاسترداد التكاليف ومعدلات استرداد التكاليف.

## سادسا - حوار التمويل المنظم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٧ - قدم نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) التقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء ومساهمات آخرين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لسنة ٢٠١٨ والسنوات القادمة (DP/FPA/2018/10، DP/FPA/2018/10/Add.1 والمرفقات). وشكر نائب المدير التنفيذية وفديّ مصر

والسويد لموافقتهما على دور النصير المشارك في حوار التمويل المشترك وألقى الضوء على دورهما في حشد مجموعة أكبر من الشركاء حول بلورة اتفاق التمويل الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان ووضع الهيكل المالي موضع التنفيذ.

٥٨ - وذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع السياقات المناسبة لمقترح الصندوق المتعلق بكيفية تحسين حوار التمويل المنظم عبر اتفاق تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك بناءً على تحليل التمويل لسنة ٢٠١٧ والآفاق المنظورة لسنة ٢٠١٨. وعرض مدير الشعبة الطريقة التي عمل بها الصندوق على إعادة ترتيب هيكل التمويل الخاص به حول النتائج الثلاث المفضية إلى التحول، مع حشد التأييد بقوة للموارد الأساسية، واستكماله بتمويل مواضيعي من خلال الصناديق الاستئمانية والتمويل المرن مقابل البرامج القطرية والصناديق الاستراتيجية الجماعية أو المشتركة للأمم المتحدة.

٥٩ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بحوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعربوا عن تقديرهم لانخراطه الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز هيكل التمويل الخاص به بغية تحقيق الأداء المطلوب تجاه الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. ورحب أعضاء المجلس أيضاً باتفاق التمويل المقترح من الصندوق باعتباره جزءا من إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وعبّروا عن تقديرهم لأهدافه وعلمياته الواضحة للتفاعل مع أعضاء المجلس التنفيذي والشركاء. وقال أعضاء المجلس إن الصندوق كان قدوة، من خلال جهوده في حوار التمويل المنظم، وشجعوه على مواصلة مواءمة حوار التمويل المنظم مع اتفاق التمويل والحوار الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. وعلى هذا الصعيد، كان هناك مقترح لتغيير اسم اتفاق التمويل الخاص بالصندوق كي لا يتم الخلط بينه وبين اتفاق التمويل العام للأمم المتحدة الذي تم اقتراحه بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢.

٦٠ - وطلبت بعض الوفود معلومات وتحليلات تبيّن أن المقترحات المنبثقة عن حوار التمويل تتماشى مع أهداف الخطة الاستراتيجية بحيث يتمكن المجلس التنفيذي من القيام بدوره الإشرافي والتوجيهي. والتمست الوفود تزويدها بتفاصيل حول نوع الموارد وجودتها فضلاً عن حيثيات (على مستوى النواتج والمخرجات) تتعلق بالنتائج التي ستتم خدمتها على أكمل وجه عبر الموارد الأساسية والتي تتطلب موارد غير أساسية مرنة ومخصصة بشكل طفيف. وتساءلت الوفود عما إذا كانت نواتج/مخرجات معينة ستستفيد من النقاشات الفردية مع المانحين كلاً على حدة، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع الدول الأطراف التي قدمت تمويلاً أساسياً محدوداً ومع الفاعلين من غير الدول من أجل الحصول على مزيد من الموارد المرنة. وقد توقعت الوفود أن حوار التمويل سيساعد الصندوق على اجتذاب تمويل أساسي يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات، وحثت على أن تُجرى جهود الإصلاح طبقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وأن تتم تلك الجهود حسب توجيه المجلس وأن يتم تخصيص أموال إضافية للبرامج القطرية.

٦١ - وشددت الوفود على وجوب النظر إلى عملية إعادة تنظيم صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة دون المساس بذلك الإصلاح. وأكدت الوفود على أهمية التنسيق مع المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ضمن إطار اتفاق التمويل على نطاق المنظومة كلها، وأثنت على إدراج الصندوق، في الميزانية المقترحة، لحصته من المساهمة في نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك رسم الواحد في المئة. ورحبت الوفود بمفهوم 'الالتزامات المتبادلة' ولكنها اقترحت توفير أهداف

لالتزامات الصندوق تكون خاصة بالصندوق بدرجة أكبر، وطلبت إيراد تفاصيل حول الدروس المستفادة من حوار التمويل وكيف يمكن مشاطرتها مع بقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٢ - ورداً على ذلك، أكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية للوفود أن الصندوق انخرط مع منظمات الأمم المتحدة بشأن خطة الإصلاح الأوسع وأنه شرع في حوار التمويل المنظم ضمن هذا السياق. وكان الصندوق قد أنشأ فرقة عمل مشتركة بين الشُعب للنهوض بمستوى إعداد التقارير وتحليل الثغرات بغية اجتذاب تمويل عالي الجودة. وظلت الموارد الأساسية حاسمة بالنسبة للاستقرار والنجاح فيما كانت الملكية الوطنية الأساس الراسخ الذي تقوم عليه برمجة الصندوق. وكان ثمة حاجة لكتلة حرجة من الموارد الأساسية في النتائج الاستراتيجية الأربعة لأن كل منها ينطق بلسان الدور المعياري للصندوق بصفته نصيرا وداعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعملت موارد غير أساسية إضافية على معالجة تلك الجوانب غير المعيارية من النتائج. وشكّلت تقلبات أسعار صرف العملات سبباً أساسياً للانخفاض في التمويل الأساسي، فيما استفادت بعض الأنشطة على الوجه الأمثل من خلال أساليب تمويل أخرى من قبيل الصناديق المشتركة أو الاستئمانية. وقد سعى الصندوق لاستخدام نُهُج مبتكرة مع مصارف دولية وإقليمية وطرق التمويل الخاصة - العامة؛ حيث سعى الصندوق إلى الحصول على التمويل لغاية وحيدة هي تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وليس لتعبئة الموارد على نحو يفتقر للتمييز. وقد شارك الصندوق التزاماً متبادلاً مع دول أعضاء من أجل تحقيق تلك النتائج التي كان يلزم لها موارد أساسية وغير أساسية من أجل التعامل مع ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وشواغل الدول الأعضاء.

٦٣ - وكرر نائب المديرة التنفيذية (المعني بالبرامج) تأكيده بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد طور مقترحاً استشرافياً للتمويل وذلك بالتشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي وبروح الالتزام المتبادل من أجل تحويل حوار التمويل المشترك إلى 'اتفاق تمويل' للصندوق مع الدول الأعضاء ويكون متماشياً مع اتفاق التمويل لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ومع الخطة الإصلاحية الأوسع نطاقاً. وأكد نائب المديرة التنفيذية على التزام الصندوق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والالتزام مع الفريق الانتقالي التابع للأمين العام.

٦٤ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ١٨/٢٠١٨ بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## سابعا - الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١

٦٥ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) تعريفاً بهذا البند فيما قدمت رئيسة فرع التخطيط والميزانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرضاً مفصلاً للميزانية المتكاملة للصندوق، الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/8 و DP/FPA/2018/8/Corr.1 والمرفقات) أجملت خلاله الجدول الزمني لتنقيح الميزانية وناقشت احتياطي الإيواء الميداني وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/9)، وخطة الموارد المتكاملة والخطوات التالية.

٦٦ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالعملية التشاورية التي اتُّبعت مع الدول الأعضاء في تنقيح الميزانية المتكاملة، ٢٠١٨-٢٠٢١. وشدد أعضاء المجلس على وجوب ألا يؤدي إصلاح الأمم المتحدة

إلى إبطاء أداء الصندوق على أرض الواقع في البلدان المستفيدة من البرامج. وفي هذا الصدد، التمس الأعضاء التوضيح فيما يخص مضامين تخصيص رسم الواحد في المئة لتمويل نظام المنسقين المقيمين المجدد بالنسبة لعمل الصندوق على أرض الواقع، وتوقعوا أن تؤثر التخفيضات في الميزانية المؤسسية تأثيراً إيجابياً على الأداء على المستوى القطري. والتمس الأعضاء توضيحاً بخصوص توزيع الموارد بين المقرات والميدان.

٦٧ - وأثنت مجموعة واحدة على جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان للارتقاء بمستوى كفاءته وقيامه باستعراض شامل للموارد، وأعربت عن تطلعها لمعرفة المزيد عن النتائج المنبثقة عن عملية إدارة التغيير وخاصة قدرة الصندوق على الأداء وفقاً للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وتحسين دوره المعياري. وشددت المجموعة على وجوب أن تعتمد التغييرات في الهيكل التنظيمي على تحليل الكيفية التي يمكن بها إنجاز الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة. وطلبت من الصندوق إدراج معلومات في تقاريره النهائية عن الاحتياجات المالية والثغرات والتوقعات، بما في ذلك تنظيم الموارد المالية للميزنة الخاصة بالخطة الاستراتيجية. ورحبت المجموعة بتحليل الصندوق لمضامين إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقالت إنها تتطلع لرؤية المعلومات المتعلقة بالتنفيذ والمضامين المالية، بما فيها تأثيرات مضاعفة حصة الصندوق في تكاليف نظام المنسقين المقيمين. وأكدوا مجدداً على دعمهم القوي للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وتعميمها لمراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على امتداد عملية التنفيذ، وأعربت عن تقديرها لمواصلة التركيز على الأقطار وإعطاء الأولوية لأولئك الذين هم في أمسّ الحاجة.

٦٨ - ورداً على ذلك، ذكرت رئيس فرع تخطيط الموارد والميزانية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عمل على معالجة الثغرات من خلال منظور عابر للتخصصات من أجل تحديد الصلات بين النتائج والموارد على نحو أفضل. وفي الوقت الذي تظل فيه الخطة الاستراتيجية هي المرشد التنظيمي الرئيسي، تبنى الصندوق ترتيباً لأولويات الإنجاز يلبي احتياجات البرامج القطرية، مما أثر على علاقات النتائج - بالموارد على الصعيد المحلي. وسوف يتأتى تمويل نظام المنسقين المقيمين المجدد من: (أ) مضاعفة مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان، (ب) رسم الواحد في المئة، (ج) مساهمات طوعية. وسوف تدير الأمانة العامة للأمم المتحدة الطريقة التي سيتم بها استخدام تلك الأموال لنظام المنسقين المقيمين. وأوضحت رئيسة الفرع بأن الإشارة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى مناصب موظفي المقرات الرئيسية على المستوى القطري والمتعلقة بعدد المناصب المهنية الدولية كانت مقتصرة على الميزانية المؤسسية وأنها لم تعبّر عن إجمالي موارد الصندوق.

٦٩ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سعى إلى تقديم نظرة شاملة لموارده كي يضمن أنها متماشية مع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وأهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. وبنفس الطريقة، ساعدت النقاشات المتعلقة بالميزانية المتكاملة والاستعراض الشامل للموارد الصندوق على تركيز اهتمام مؤشراته ونظريته للتغيير على نحو أفضل، مما أعطى الميزانية قوة أكبر. وقد ركزت عملية إدارة التغيير على أربعة مخرجات تنظيمية ومخرجات متعلقة بالكفاءة، بالإضافة إلى تغيير ثقافة المؤسسة وعقليتها، وكلها أمور جعلت من صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر تركيزاً على النتائج وأكثر سرعة في التحرك وأكثر ابتكاراً وتمسكاً بالقيم. وقد اشتمل ذلك على التغييرات الجارية على نموذج الأعمال بغية مواءمة العملية والموظفين والهياكل مع الخطة الاستراتيجية.

٧٠ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ١٩/٢٠١٨ بشأن الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## ثامنا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧١ – قام نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) بالتعريف بهذا البند ثم قدم موجزاً عن ١٤ برنامجاً قطرياً مطروحاً لموافقة المجلس التنفيذي إلى جانب التمديد لخمسة برامج قطرية أخرى. بالمقابل، قدم المدراء الإقليميون للصندوق المعنيون بهذه البرامج عرضاً للبرامج القطرية لمناطق الدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا. وشملت هذه البرامج دول إكوادور، وبنن وبوتان وبوروندي وتوغو وجنوب السودان والسنغال وغينيا الاستوائية والفلبين وليسوتو وليبيا وملاوي وناميبيا ونيكاراغوا، بالإضافة إلى أول تمديد للبرامج القطرية لجزر القمر وجمهورية الكونغو والمكسيك لمدة سنة واحدة والتمديد الثاني للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا لمدة سنة واحدة.

٧٢ – وقد استعرض المجلس التنفيذي ومن ثم وافق، بالاستناد إلى قراره رقم ٢٠١٤/٧، على وثائق البرامج القطرية لدول: بنن (DP/FPA/CPD/BEN/9) وبوتان (DP/FPA/CPD/BTN/7) وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/8) وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/7) وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/7) وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/7) وليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/1) وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/8) وناميبيا (DP/FPA/CPD/NAM/6) ونيكاراغوا (DP/FPA/CPD/NIC/9) والفلبين (DP/FPA/CPD/PHL/8) والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/8) وجنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/3) وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/7).

٧٣ – وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول للبرامج القطرية لكل من جزر القمر وجمهورية الكونغو والمكسيك لمدة سنة واحدة، ووافق على التمديد الثاني للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا لمدة سنة واحدة (DP/FPA/2018/11).

# الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## تاسعا – بيان المديرة التنفيذية

٧٤ – أكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن المكتب ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة سعياً منه لتحقيق وفورات وكفاءة في التكاليف وإسهاماً في نموذج التمويل لنظام المنسقين المقيمين المجدد. وقد سجل أداء مكتب خدمات المشاريع مستوى قياسياً هو الأعلى تاريخياً بينما انخفض متوسط الأجور فيه فيما عمل نظامه الجديد لتخطيط موارد المؤسسات لعام ٢٠١٦ على تخفيض تكاليف النظام والمعاملات. وقد سمح له نموذجه المشترك بالتدخل 'في أي مكان وزمان' بطريقة عملت على تحقيق القيمة الأمثل للمال، كما هو مدون في تقارير الاستدامة المتوافقة مع مبادرة الإبلاغ العالمية. لن يتأثر مجمل أنشطة مكتب خدمات المشاريع برسم الواحد في المئة المخصص لنظام المنسقين المقيمين ولن يغطي الشركاء التكاليف الزائدة ذات الصلة به. غير أنه من الأهمية بمكان أن يبقى المكتب، بصفته وكالة غير مقيمة، عضواً أساسياً في الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٧٥ – ولفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى أن النتائج الأولية أكدت أن نسبة النساء اللواتي تم تعينهن في مناصب قيادية جديدة خلال سنة ٢٠١٨ بلغت ٦٠ في المئة، بينما أدت عملية التوعية الموجهة إلى ارتفاع الطلبات المقدمة من نساء بنسبة ٢٠ في المئة، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ دشن مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع استراتيجية وخطة عمل جديدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد عمل المكتب مع العديد من الشركاء الوطنيين على وضع تصميم لتخطيط البنى التحتية، وممارسات الإنجاز والإدارة المتماشية مع أفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي كان له قيمة مهمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. واستمر الاستثمار في الأثر الاجتماعي في بقائه واحداً من المبادرات التي تحتل مرتبة عليا في مكتب خدمات المشاريع، حيث تم للتو توقيع مشروع جديد وضخم للطاقة المتجددة في المكسيك (وهي مبادرة مبتكرة تم بموجبها تمويل حصة رأس المال بأكملها في الاستثمار الجديد من الميزانية العمومية الخاصة بالمكتب)، فيما يُحتمل أن يتلوه مشاريع أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٦ - ومضت المديرة التنفيذية قائلة إن المشتريات ظلت تمثل محركاً رئيسياً لإنجاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيث تخطت قيمتها بليون دولار سنة ٢٠١٧، ذهب أكثر من نصفها لموردين محليين مما خلق فرص عمل محلية ونشاطاً اقتصادياً محلياً. وسيواصل مكتب خدمات المشاريع تطوير وسائله للقياس والتفتيش وإدارة الموردين لضمان امتثالهم لأعلى معايير النزاهة. ودعت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس إلى استعراض التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة المشتريات التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٧ (DP/OPS/2018/5) للاطلاع على معلومات مفصلة حول النزعات على مستوى المنظومة بأكملها. ولفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى رد مكتب خدمات المشاريع على استعراض وحدة التفتيش المشتركة للإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2018/6) الذي أقر بقيمة نموذج الأعمال الخاص بالمكتب وقياس الأداء إزاء المعايير الدولية، وأكدت على الدرجة العالية من الشفافية التي اتسم بها.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالتقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٧ وشددوا على دور المشتريات المشتركة في رفع مستويات الكفاءة والفعالية ضمن إطار الإصلاح. وشجع الأعضاء مكتب خدمات المشاريع على البناء على الدروس المستفادة من العمل مع القطاع الخاص وضمان تقديم خدمات مشتريات أكثر ملاءمة للمستخدم وأن تتضمن تقاريره المستقبلية تفاصيل حول الاستدامة في المشتريات. لقد كان دور مكتب خدمات المشاريع مهماً في البيئات الإنسانية والبيئات التي تكتنفها تحديات، وكذلك الأمر بالنسبة لعمله الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد الأعضاء على أهمية الشفافية في أنشطة المشتريات وعلى إحالة العقود بطريقة موضوعية ودون تحيُّز.

٧٨ - ورحبت الوفود برد مكتب خدمات المشاريع على استعراض وحدة التفتيش المشتركة وبخطواته التي اتخذها من أجل تعزيز إطار الأخلاقيات، ولفتت الانتباه إلى أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تتمتع بصلاحية تقديم النصح للمجلس التنفيذي وتحسين المراقبة والإشراف. واقترح أحد الوفود أن ينظر المجلس التنفيذي في إجراء نقاشات حول الاحتياطيات التشغيلية لتحديد ما إذا كان بيان المخاطر الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد تغير. ورحبت الوفود بالتزام مكتب خدمات المشاريع بتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة وتوقعوا منه الإسهام في بلوغ الأهداف المنشودة من أجل توحيد وظائف مكاتب إسناد المكاتب القطرية بحلول عام ٢٠٢٢. ودعت الوفود إلى إجراء تحسينات على الطريقة التي تعامل بها المجلس التنفيذي مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع المنظمات فرادى، واقترحوا أن يعين لها المجلس بنداً مستقلاً على جدول الأعمال في المستقبل. وأعربت الوفود عن سرورها بالنهج البنّاء لمكتب خدمات

المشـاريع تجاه إشـراك القطاع الخاص لاسـيما الأنباء عن الاسـتثمار في المكسـيك، وبالأفكار المتعلقة بالكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستفيد بها من الابتكار بشكل أفضل.

٧٩ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي بالعمل المتواصل لمكتب خدمات المشاريع في إدارة المشـاريع المسـتدامة، وإنشـاء البنى التحتية، والمشـتريات، والقدرة على بناء قدرات الإنتاج، خصـوصـاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستجابة السريعة للتحديات التشغيلية. وشجع الأعضاء المكتب على مواصلة تعزيز مجالات اختصاصه في الاستدامة وتوسيع أعماله في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان متوسـطة الدخل. ونظراً للقيمة المضـافة التي يملكها المكتب، دعا الأعضـاء المكتب إلى مواصلة تقديم الخدمات للشركاء ومنظمات الأمم المتحدة، ورحبوا باحتياطيات التمويل الخاصة بالمكتب ودعوه إلى الاستثمار في البلدان النامية وطلبوا تزويدهم بتفاصيل حول أولوياته الاستثمارية. وأضافوا بأنه ينبغي على المكتب الحرص على بقاء سلامته المالية في أعلى مستوياتها بينما يعمل على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتوحيد الأداء. ودعا الأعضاء المكتب إلى ضمان اتساق أدائه مع الملكية والأولويات الوطنية.

٨٠ - ورحبت الوفود بزيادة المشتريات من البلدان النامية، وخاصة من أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتوقعت أن تدعم الزيادات في المشتريات الاقتصادات المحلية وأن تخلق نظماً محلية شفافة وفعالة. وطلبت الوفود توفير مزيد من البيانات المصنفة بحيث تعيّن فرص المشتريات في البلدان المستفيدة من البرامج ومزيداً من التأكيد على إشراك الموردين بهدف تعزيز القدرة على تقديم المنتجات المستدامة. وأُطلقت دعوة لإجراء قدر أكبر من التحليل لكفاءة خطط المشتريات كلاً على حدة، وزيادة المشتريات التعاونية بين منظمات الأمم المتحدة، وإجراء تقسيم أدق للعمل بين مكتب خدمات المشاريع ومنظمات الأمم المتحدة على الأساس المزايا المقارنة. وكان بوسع المكتب الاستفادة بشكل أفضل من هياكله المحورية متعددة الأقطار وزيادة دوره في مراكز الخدمات المشتركة ومكاتب الإسناد على نطاق المنظومة بأكملها. والتمست الوفود التوضيح بشأن ما إذا كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيدفع رسم الواحد في المئة الخاص بنظام المنسقين المقيمين عن الخدمات التي قدمها المكتب لمنظمات الأمم المتحدة.

٨١ - رداً على ذلك، شددت المديرة التنفيذية على أن الدور الرئيسي لمكتب خدمات المشاريع في الإصلاح هو عرض حلول فعالة ومتسمة بالكفاءة من حيث التكاليف لجميع الشركاء والمستفيدين. ونظراً لأن المشتريات تشكل جانباً أساسياً من أجل الإصلاح فقد كان من الضروري إصلاح المشتريات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. لقد استندت تقارير المشتريات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع نيابة عن المنظومة على الشفافية من أجل تحديد الثغرات والتحديات سعياً لتحقيق الاستدامة. وقد التزم المكتب بالتقسيم الفعال والكفء للعمل والمبني على المزايا المقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مواصلاً تعاونه الوثيق مع القطاع الخاص. وكما أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة، تعتبر إدارة المخاطر أمراً أساسياً فيما يقوم مكتب خدمات المشاريع بتقديم التقارير للمجلس التنفيذي حول جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٨٢ - تبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠/٢٠١٨ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك

## عاشرا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٣ – قدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المديرة التنفيذية (للبرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عرضاً مشتركاً بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2018/27-DP/FPA/2018/12).

٨٤ – وأقرت مجموعة من الوفود بأهمية مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقدم الذي تم إحرازه على صعيد أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً، الهدف المتمثل في القضاء على وباء الإيدز باعتباره تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، مشيرة إلى أن ذلك التقدم كان متفاوتاً. ولم يكن التقدم كافياً بصفة خاصة على صعيد الوقاية من الفيروس الذي يُعتبر أمراً أساسياً لبلوغ الهدف المنشود لعام ٢٠٣٠. ورحبت الوفود بتركيز التقرير على المراهقات والشابات، وشددت على الحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات والتثقيف فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وإلى معالجة المحركات العامة للعدوى، بما في ذلك العنف ضد النساء والبنات وأوجه اللامساواة بين الجنسين. وشجعت مجموعة الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على القيام بدور قيادي في إدماج الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على مستوى العالم، بما في ذلك توعية المراهقات، ودعم زيادة توزيع الواقيات الذكرية وتعزيز الحماية المضاعفة. ورحبت مجموعة الوفود بالنقاش حول النموذج الجديد لتوزيع مخصصات التمويل والإطار الموحد للنتائج والمساءلة في اجتماع مجلس تنسيق البرامج الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨، لكنها طلبت التوضيح بشأن الطريقة التي كان يستخدم فيها الكفلاء المشاركون الأموال وكيف أنه كان بوسعهم إظهار تقدم أفضل نحو تحقيق الأهداف (وخاصة في البلدان التي تطبق نهج المسار السريع)، بما في ذلك من خلال النهوض بمستويات إعداد التقارير والمساءلة في اجتماعات مجلس تنسيق البرامج المستقبلية. وأعربت مجموعة الوفود عن ترحيبها بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيئات الإنسانية، وشجعته على مواصلة تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في البيئات الإنسانية. وعبرت المجموعة عن دعمها الكامل لنتيجة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس تنسيق البرامج ومفادها أن ثمة حاجة للمزيد من العمل لمواجهة التمييز والوصم. ورحبت مجموعة الوفود بالتركيز على تحقيق مستوى أفضل من تكامل الجهود من أجل التصدي للإيدز والسل.

٨٥ – ورحبت مجموعة أخرى بنموذج التشغيل المعدّل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخاصة لتركيزه على العمل المشترك والحوكمة المعززة على المستوى القطري، والتقسيم المنقح للعمل في البرنامج وهو تقسيم يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وعبّرت المجموعة عن قلقها بشأن بطء التقدم على صعيد التقليل من الإصابات الجديدة، وخاصة في صفوف المراهقين والفئات الرئيسية من

السكان. وشددت مجموعة الوفود على أهمية التثقيف الجنسي الشامل، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والجهود المكرسة للوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية، والتركيز بشكل واسع على النساء والبنات، وإشراك الرجال والأولاد. وشددت المجموعة على أهمية احترام حقوق الإنسان في جهود الوقاية وحثت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة إدماج المنظور الحقوقي – الإنساني في الاستجابة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية. وأخذت كلتا المجموعتين علماً بإنشاء مجلس تنسيق البرامج للجنة خبراء مستقلة لاستعراض مسائل الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوقعتا تطبيقه على منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

٨٦ - وفي معرض الرد على ذلك، أثنى مدير مكتب نيويورك التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمساهمتهما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد قضايا إنمائية معقدة تتسم بالتحدي وعلى صعيد حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وفئات السكان الرئيسية. أشارت الأرقام الأكثر حداثة إلى وجود أزمة وقاية من الإيدز، تتسم بمعدلات إصابة عالية على نحو مستعصٍ مقرونة بخدمات وقاية غير مناسبة. وثمة دور حاسم يمكن للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤدياه على صعيد الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لفئات السكان الرئيسية. ورحب مدير المكتب بالمشاركة الجماعية للجهات الراعية المشاركة في تنفيذ النموذج العملي الجديد في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأكد على الحاجة إلى التركيز على التخطيط والعمل المشترك والتكاملي على المستوى القطري. وأشار مدير المكتب إلى أن مستوى التمويل دون الهدف المحدد يعرض التقدم على هذا الصعيد للخطر، ودعا جميع الشركاء، بمن فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، إلى تقديم مساهمات في أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة بمرض الإيدز.

٨٧ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرة أخرى على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع أعضاء آخرين من التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من أجل النهوض بالجهود الجماعية المتركزة حول منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد استثمر البرنامج الإنمائي، بما يتماشى مع خطته الاستراتيجية، في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية كما اتضح من الشراكات متعددة القطاعات التي أقامها من أجل التنمية المستدامة، معززا القدرة والالتزام بتوسيع أثر التمويل في معرض مكافحة هذه الوباء.

٨٨ - وشدد نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية كانت النهج الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف في محاربة هذا الفيروس، مشيراً إلى أن الصندوق انخرط انخراطاً تاماً في تقديم المساعدة الفنية للبلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك لغايات الرصد والتقارير. وقد أدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان منظور فيروس نقص المناعة البشرية في الأعمال المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وعلى وجه الخصوص في تلبية الاحتياجات غير الملباة على صعيد تنظيم الأسرة وتوعية النساء والبنات. وفيما عدا المشتريات، عمل الصندوق على تحسين وظائف سلسلة الإمداد في بعض البلدان بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني. وقد انخرط الصندوق على نحو وثيق مع القطاع الخاص، وبصفة خاصة في الحصول على الواقيات الذكرية ضمن الجهود الرامية إلى تسريع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٨٩ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الخاص بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

## حادي عشر - الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة

*التقرير المشترك حول استرداد التكاليف*

٩٠ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً مشتركاً حول استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2018/1) وأبلغتا المجلس بأحدث المعلومات حول مقترحات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القائمة على أدلة بخصوص السياسة الموحدة لاسترداد التكاليف.

٩١ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي بجهود المنظمتين لتوحيد سياسات استرداد التكاليف مع الإقرار بأنهما تقفان في طليعة المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. وشددت المجموعة على أن الاسترداد الكامل للتكاليف ظل المبدأ التوجيهي الذي يحكم عملية تمويل التكاليف غير البرنامجية. وبعد دراسة مختلف الخيارات والولايات التنظيمية والهياكل ونماذج الأعمال، خلُصت المجموعة إلى أن الإطار الحالي الموحد لاسترداد التكاليف هو الأجدى لضمان المبادئ الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة والحد من المخاطر على بنيتها المالية. واقترحت مجموعة الأعضاء أن تتخذ المنظمات خطوات ملموسة من أجل: (أ) المزيد من توحيد الفئات الحالية لتصنيف التكاليف بغية إيجاد إطار عمل موحد أوضح وأكثر شفافية، (ب) سد الثغرات وتخفيض عدد الإعفاءات الممنوحة وضمان وجود معايير شفافة وموحدة لمنح الإعفاءات، (ج) المحافظة على معدلات الاسترداد الحالية واستكشاف الطيف الكامل للمعدلات المتمايزة التي وفرت الحوافز لأساليب التمويل المحبذة والتي ثبطت الأساليب غير المحبذة.

٩٢ - وقال أحد الوفود إنه من السابق لأوانه مراجعة سياسة استرداد التكاليف ودعا المنظمات إلى إجراء المزيد من التحليلات المشتركة لتصنيف النفقات وذلك بالنظر إلى التغييرات التي طرأت على نماذج الأعمال. وشدد الوفد على ضرورة أن يتقيد المستفيدون والمانحون باسترداد كامل التكاليف طبقاً لموافقة المجلس التنفيذي بالوقت المناسب في ضوء رسم الواحد في المئة لتمويل نظام المنسقين المقيمين.

٩٣ - وشددت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية استرداد التكاليف بالنسبة للبرنامج الإنمائي وأكدت على انه سيواصل عمله مع المنظمات الأخرى لتوحيد فئات وتصنيفات التكاليف مشيرة إلى أن الكل لديه نموذج أعمال مختلف. وقد اتّبع البرنامج الإنمائي سياسة صارمة في منح الإعفاءات بما في ذلك لممثلي الدول الأعضاء على المستوى القطري. والتمست مديرة مكتب الخدمات الإدارية من الوفود التأكد من أن بعثات بلادهم، التي استخدمت صناديق التعاون الإنمائي، على علمٍ بتعليمات المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بأنه 'لا إعفاءات' من التكاليف.

٩٤ - وبالمثل، شددت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الصندوق مارس نفس القدر من الصرامة فيما يتعلق بمنح إعفاءات من التكاليف، والتي كانت بالحد الأدنى، وكررت الالتماس ذاته من الدول الأعضاء بضرورة إبلاغ بعثات بلادها بالتعليمات الصادرة عن المجلس التنفيذي بأنه 'لا إعفاءات' من التكاليف. وسيواصل الصندوق إعداد التقارير بشأن استرداد التكاليف بكل شفافية.

٩٥ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢١/٢٠١٨ بشأن التقرير المشترك لاسترداد التكاليف.

*تقرير حول أنشطة المشتريات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع*

٩٦ - قدم كل من مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب التموين والعمليات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس فرع خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان والمديرة الدولية لمجموعة المشتريات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقرير هذه الوكالات الثلاث حول أنشطة المشتريات المشتركة (DP-FPA-OPS/2018/1) ولخصوا النقاط والنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال عملهم المشترك في مجال المشتريات خلال سنة ٢٠١٧. كما أنهم شرحوا بالتفصيل المبادرات التي يجري تنفيذها حالياً لعام ٢٠١٨ وذلك في إطار الجهود التي ابتدأت عام ٢٠١١ لتحديد مبادرات المشتريات المشتركة بين المنظمات والسعي لتطبيق عمليات أكثر كفاءة وممارسات أقوى في مجال المشتريات وبتكاليف أقل.

٩٧ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذا التقرير.

٩٨ - أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة المشتريات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## ثاني عشر - أساليب عمل المجلس التنفيذي

٩٩ - نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ألقى رئيس فرع المجلس التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على الجهود المشتركة التي تبذلها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تطوير أساليب عملهم استجابة إلى طلبات الدول الأعضاء في السنوات السابقة. ولفت رئيس فرع المجلس الانتباه بصفة خاصة إلى 'تقارب وجهات النظر' الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي انعقد في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وغطى خمسة مجالات هي: عمل المكتب، والجلسات، والمشاركة، والزيارات الميدانية، والاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية.

١٠٠ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١٠١ - تبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٢/٢٠١٨ بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

## ثالث عشر – الزيارات الميدانية

١٠٢ – قدمت المقررة تقرير الزيارات الميدانية المشتركة إلى أوغندا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) والتي تمت في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وتلا عرض التقرير فيلم قصير حول الزيارة الميدانية المشتركة.

١٠٣ – قدم المقرر التقرير المتعلق بزيارة المجلس التنفيذي لهايتي (DP/FPA/OPS/2018/CRP.1) التي تمت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتلا ذلك عرض فيلم قصير عن هذه الزيارة الميدانية.

١٠٤ – وقدم المقرر في كلا العرضين أبرز جوانب الزيارتين والدروس المستفادة، وشدد على أهمية الزيارات الميدانية بالنسبة لفهم أعضاء المجلس لعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المختصة على المستوى القطري، وهو جانب رئيسي من جوانب إشراف المجلس.

١٠٥ – لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١٠٦ – أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بالزيارات الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى أوغندا أعضاء المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1).

١٠٧ – أحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى هايتي (DP/FPA/OPS/2018/CRP.1).

## رابع عشر – مسائل أخرى

*كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.*

١٠٨ – في كلمته أمام المجلس التنفيذي، سلَّط رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على علاقات العمل والتعاون المتينة التي تربط مجلس الموظفين مع إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأكد أيضاً على علاقة العمل الوثيقة التي تربط مجلس الموظفين بالأمين العام على صعيد الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وكرر رئيس مجلس الموظفين التأكيد على الطلب الثابت لمجلسه من المجلس التنفيذي بعقد جلسات تشاورية منتظمة مع الموظفين كجزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المؤسسة. وشدد على الأهمية الحاسمة لموظفي الأمم المتحدة، الدوليين والوطنيين، في دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، ودعا إلى تآزر أفضل بين مصالح مختلف منظمات الأمم المتحدة ومصالح موظفيها. وقال إن التعديلات الهيكلية المستمرة منذ عام ٢٠٠٨ تركت أثراً كبيراً على الموظفين. وأعرب رئيس مجلس الموظفين

عن تقديره لسياسة الباب المفتوح التي تمتع بها مجلسه مع المكتب التنفيذي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونوه إلى الحاجة إلى إصلاح الموارد البشرية للاحتفاظ بالكفاءات، بما في ذلك تحديد أساليب التعاقد بحيث تعتمد الترقية القائمة على الجدارة، وأداة لتقييم أداء الموظفين، وثقافة إدارية أقوى. وأشار رئيس مجلس الموظفين إلى الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن إدارة الموارد البشرية دعت إلى اعتماد ترتيبات تعاقدية ومواءمة شروط الخدمة بهدف توفير قدر أكبر من الاستقرار وقابلية التنبؤ لأعضاء طاقم العمل من خلال ثلاثة أنواع من التعيينات (تعيين مؤقت وتعيين محدد المدة وتعيين مستمر). ودعا رئيس المجلس إلى التطبيق الكامل للقرار وبذل جهود أكبر لضمان ثقافة المساءلة في المنظمات.

١٠٩ - ورداً على ذلك، أثنت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي على رئيس مجلس الموظفين لخدمته الطويلة في البرنامج الإنمائي ومجلس الموظفين وأكدت على علاقات العمل الطيبة التي تربط البرنامج الإنمائي مع مجلس الموظفين والتدابير التي يتخذها كل منهما من أجل معالجة هموم الموظفين. ونوهت مديرة المكتب إلى التزام مدير البرنامج الإنمائي بالشواغل ذات الصلة بالموظفين منذ توليه منصبه سنة ٢٠١٧ واستجابة لتأثير إصلاح الأمم المتحدة على الموظفين. وكان البرنامج الإنمائي في معرض تحديد قطاع الموارد البشرية لديه بتعيين مدير جديد لمكتب الموارد البشرية، مما يُعتبر إشارة على تحديث الموارد البشرية وإدارة الكفاءات وإعطائها صبغة مهنية بحيث تركز على الكفاءات الشابة والمرأة والتنوع. وكان البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى منهمكين في التغيير الكبير ومنفتحين على الاقتراحات المتعلقة بكيفية إدارة ثقافة المهارات وإدارة الكفاءات فيما تمضي المسيرة قدماً.

١١٠ - وعبّر المستشار القانوني ومدير المجموعة القانونية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تقديره لرئيس مجلس الموظفين على خدماته ولمجلس الموظفين على التزامه تجاه موظفين وجميع العاملين. وأكد المستشار القانوني على أن مجلس الموظفين انخرط في إدارة التغيير واستراتيجية تكافؤ الجنسين ونقاشات إدارة الشكاوي، والعمل بعقد توظيف جديد لشمول الموظفين العاملين في الميدان. وقال إنه على الرغم من الاختلافات إلا أن مكتب خدمات المشاريع ومجلس الموظفين تربطهما علاقة عمل متينة.

١١١ - من جهته، أثنى نائب مدير شعبة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان على رئيس مجلس الموظفين لخدماته والتزامه، وأكد على علاقة العمل القوية التي تربط بين مجلس الموظفين والصندوق. وردد بدوره توكيد رئيس مجلس الموظفين بشأن الأهمية المركزية للموظفين في إنفاذ الولاية الممنوحة للصندوق، بيد أنه ذكر أن إعادة تنظيم الأمور تكون ضرورية في بعض الأحيان. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان وفّر للموظفين الفرص المهنية وفرص الترقي والقيادة وأنه سعى بجد إلى الاحتفاظ بموظفيه وأنه قدم المساعدة لموظفيه عندما كانت تحين أوقات الانفصال.

١١٢ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١١٣ - أحاط المجلس التنفيذي علماً ببيان رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

# المرفق الأول

# القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨

## المحتويات


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| | **الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨**<br>**(٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)** | |
| ١/٢٠١٨ | خطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١ | ٨٥ |
| ٢/٢٠١٨ | خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ | ٨٦ |
| ٣/٢٠١٨ | تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦ | ٨٧ |
| ٤/٢٠١٨ | استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ | ٨٨ |
| | **الدورة السنوية لعام ٢٠١٨**<br>**(٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨)** | |
| ٥/٢٠١٨ | تقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ | ٩١ |
| ٦/٢٠١٨ | تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ٩٤ |
| ٧/٢٠١٨ | تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧ | ٩٤ |
| ٨/٢٠١٨ | برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج | ٩٥ |
| ٩/٢٠١٨ | مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ | ٩٦ |
| ١٠/٢٠١٨ | التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان | ٩٧ |
| ١١/٢٠١٨ | تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان | ٩٩ |
| ١٢/٢٠١٨ | التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع | ١٠٠ |
| ١٣/٢٠١٨ | تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة | ١٠١ |
| ١٤/٢٠١٨ | تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع | ١٠٤ |
| ١٥/٢٠١٨ | استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٨ | ١٠٥ |

**الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨**
**(٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)**


١٦/٢٠١٨ الحوار المنظم المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ١٠٨

١٧/٢٠١٨ تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ١١٠

١٨/٢٠١٨ الحوار المنظم المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ١١٢

١٩/٢٠١٨ الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ..... ١١٤

٢٠/٢٠١٨ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ..... ١١٥

٢١/٢٠١٨ تقرير مشترك عن استرداد التكاليف ..... ١١٦

٢٢/٢٠١٨ أساليب عمل المجلس التنفيذي ..... ١١٨

٢٣/٢٠١٨ استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ ..... ١١٩

## ١/٢٠١٨
## خطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يرحب*** بخطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/4)؛

٢ - ***يؤكد من جديد*** أهمية التقييم بوصفه أداة أساسية للتعلّم والمساءلة، ويحث البرنامج الإنمائي على كفالة توفير الموارد الكافية لإجراء التقييم، امتثالا لسياسة التقييم على نحو ما أيده القرار ٢٠١٧/٢٠١٦ الذي يقر السياسة التقييمية للبرنامج الإنمائي، وتمشيا مع التوقعات الواردة في خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/39)؛

٣ - ***يلاحظ*** قرار مكتب التقييم المستقل تغيير إجراءاته فيما يتعلق بتقييم البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحقيق التغطية الكاملة في تقييم جميع البرامج القطرية قبل نظر المجلس في وثائق البرامج القطرية الجديدة، وفقا للتوجيهات الواردة في القرار ٨/٢٠١٥؛

٤ - ***يحيط علما*** باستعراض مكتب التقييم المستقل لتقييم جودة التقييمات اللامركزية لعام ٢٠١٦، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة ضمان تحسين نوعية التقييمات اللامركزية؛

٥ - ***ينوه*** بالتقييمات المؤسسية/المواضيعية التي اقترح مكتب التقييم المستقل إجراءها خلال فترة السنوات الأربع هذه، ويعتبرها تقييمات ذات أهمية بالنسبة لأهداف البرنامج الإنمائي وبرامجه في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة؛

٦ - ***يطلب*** *إلى* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التقييم المستقل التماس الفرص مع سائر وكالات الأمم المتحدة لإجراء تقييمات مشتركة للبرمجة المشتركة، وكذلك للفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية؛

٧ - ***يتطلع*** إلى تلقي معلومات مستكملة من مكتب التقييم المستقل بشأن أي آثار محتملة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمهمة تقييم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال التقرير السنوي عن التقييم؛

٨ - ***يقرر*** الموافقة على خطة عمل مكتب التقييم المستقل للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٢٦ *كانون الثاني/يناير ٢٠١٨*

## ٢٠١٨/٢

## خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يرحب*** بأهمية ومنفعة خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/1)؛

٢ - ***ينوه*** بالعملية الشفافة القائمة على المشاركة والمضطلع بها في وضع خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٣ - ***يؤكد*** أهمية التقييم بوصفه أداة أساسية للتعلّم والمساءلة، ويحث الصندوق على كفالة توفير الموارد الكافية لإجراء التقييم، تمشيا مع خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وامتثالا لسياسة التقييم على نحو ما أيده القرار ٢٠١٣/٢٠٢١ الذي يقر السياسة التقييمية للصندوق؛

٤ - ***يشجع*** إدارة الصندوق على العمل مع مكتب التقييم لمواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز معدل تنفيذ التقييمات اللامركزية وتغطيتها، وعلى استخدام التقييمات كأدوات للتعلم ولإدارة المعارف من أجل تعزيز البرامج في المستقبل؛

٥ - ***يطلب*** إلى الصندوق ومكتب التقييم المستقل التماس الفرص مع سائر وكالات الأمم المتحدة لإجراء تقييمات مشتركة للبرمجة المشتركة، وكذلك للفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية؛

٦ - ***يتطلع*** إلى تلقي معلومات مستكملة من مكتب التقييم المستقل بشأن أي آثار محتملة بالنسبة للصندوق فيما يتعلق بمهمة تقييم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال التقرير السنوي عن التقييم؛

٧ - ***يوافق*** على خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

*٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨*

## ٣/٢٠١٨

## تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦

***إن المجلس التنفيذي،***

*وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:*

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/2018/7) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والإجراءات الأخرى التي يُعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

٢ - ***يلاحظ*** الآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦؛

٣ - ***يلاحظ أيضا*** التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية في تناول الأولويات العليا السبع المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٤ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتبقية، لا سيما تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التوصيات المتكررة؛

٥ - ***يرحب*** بالجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل تعزيز جودة تصميم البرامج وإدارتها والرقابة عليها، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز تنفيذ الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر على جميع المستويات؛

٦ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة على الشركاء المنفذين وإدارتهم، لكفالة تنفيذ سياساته ومقتضيات ضمان الجودة كما ينبغي على نطاق المنظمة ورصد الامتثال في هذا الصدد؛

٧ - ***يشجع أيضا*** البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده من أجل منع وكشف المخالفات في عمليات الشراء وغيرها من الممارسات الاحتيالية وتحسين إجراءات استرداد الأموال، ويشدد على أهمية حماية المبلّغين عن المخالفات وكفالة أن تكون وسائل حماية المبلغين عن المخالفات فعالة ومعروفة؛

٨ - ***يلاحظ*** أهمية مجالات التحسين ذات الأولوية المحددة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وكذلك وضع خطة العمل للتعاون مع المجلس في هذا الصدد؛

٩ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن ينظر، في سياق الاستعراض القادم لسياسته المتعلقة بمكافحة الغش وغيره من الممارسات الفاسدة، في ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بإجراء استعراض شامل للظروف الكامنة التي أدت إلى حالات الغش، وتحديد الثغرات المحتملة ووضع استراتيجية شاملة لمكافحة الغش بغية التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الغش وما يرتبط بها من خسارة؛

١٠ - ***يدعم*** الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارتا البرنامج والصندوق في تناول وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

*وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:*

١١ - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/FPA/2018/2) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

١٢ - ***يلاحظ*** رأي المجلس الذي يقرر فيه أن البيانات المالية للصندوق تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

١٣ - ***يلاحظ أيضا*** التقدم الذي أحرزه الصندوق في معالجة توصيات السنة السابقة ودعم الجهود الجارية في الإدارة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

١٤ - ***يشجع*** الصندوق على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتبقية، لا سيما تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التوصيات المتكررة؛

١٥ - ***يشجع أيضا*** الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة على الشركاء المنفذين وإدارتهم، لكفالة تنفيذ سياساته ومقتضيات ضمان الجودة كما ينبغي على نطاق المنظمة ورصد الامتثال في هذا الصدد؛

١٦ - ***يشجع كذلك*** الصندوق على مواصلة تعزيز نهجه في مجال الشراء وسلسلة الإمدادات وإدارة المخزون وفقا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

*وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:*

١٧ - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/OPS/2018/1) المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والجهود الجارية في الوقت الحاضر لكفالة تنفيذ التوصيات المتبقية بصورة ناجحة؛

١٨ - ***يسلّم*** بأن مكتب خدمات المشاريع يحتاج لمواصلة العمل حتى ما بعد السنة المالية ٢٠١٧ لتنفيذ التوصيات بنجاح لأنه تلقى هذه التوصيات قرب نهاية تموز/يوليه ٢٠١٧، ولأن الكثير منها يتطلب اهتماماً طويل الأجل.

*٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨*

## ٤/٢٠١٨

## استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨

***إن المجلس التنفيذي،***

***يشير*** إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ بما يلي:

**البند ١**

**المسائل التنظيمية**

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٨:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد جاغديش دال - كونجول (موريشيوس) |
| نائب الرئيس: | السيد شول - جو بارك (جمهورية كوريا) |
| نائبة الرئيس: | السيدة بيسيانا كاداري (ألبانيا) |
| نائب الرئيس: | السيد توماسي بلير (أنتيغوا وبربودا) |
| نائب الرئيس: | السيد دومينيك فافر (سويسرا): |

وأقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.1)؛

واعتمد التقريرين الصادرين عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ (DP/2018/1) ودورته الاستثنائية لعام ٢٠١٧ (DP/2018/2)؛

وأقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٨ (DP/2018/CRP.1)؛

واعتمد خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٨؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

| | |
|---|---|
| الدورة السنوية: | ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ |
| الدورة العادية الثانية: | ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. |

**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

**البند ٢**

**البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها**

وافق على وثائق البرامج الإقليمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لأفريقيا (DP/RPD/RBA/3)، وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RPD/RAP/3)، والدول العربية (DP/RPD/RAS/4)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/4) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/3 و DP/RPD/RLA/3/Corr.1)؛

وافق على البرامج القطرية التالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للقرار ٢٠١٤/٧:

*أفريقيا*: بوركينا فاسو (DP/DCP/BFA/3 و DP/DCP/BFA/3/Corr.1)؛ وكابو فيردي (برنامج قطري مشترك، DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1)؛ وغابون (DP/DCP/GAB/3)؛ وغانا (DP/DCP/GHA/3)؛ وموريتانيا (DP/DCP/MRT/3)؛

*آسيا والمحيط الهادئ*: ميانمار (DP/DCP/MMR/2)؛ وباكستان (DP/DCP/PAK/2)؛

*الدول العربية*: جيبوتي (DP/DCP/DJI/3)؛ ومصر (DP/DCP/EGY/3)؛ والأردن (DP/DCP/JOR/3)؛ والصومال (DP/DCP/SOM/3)؛

**البند ٣**

**التقييم**

اتخذ القرار ١/٢٠١٨ بشأن خطة عمل مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

**البند ٤**

**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**

أحاط علما بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5)؛

**البند ٥**

**متطوعو الأمم المتحدة**

أحاط علما بالإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/6)؛

**الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

**البند ٦**

**البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة**

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CPD/CAF/8)؛ وجيبوتي (DP/FPA/CPD/DJI/5)؛ ومصر (DP/FPA/CPD/EGY/10)؛ وغانا (DP/FPA/CPD/GHA/7)؛ والأردن (DP/FPA/CPD/JOR/9)؛ وموريتانيا (DP/FPA/CPD/MRT/8)؛

ووافق على البرنامج القطري المشترك لكابو فيردي (DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1)

**البند ٧**

**التقييم**

اتخذ القرار ٢/٢٠١٨ بشأن خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

**الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

**البند ٨**

**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

استمع إلى بيان ألقته المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع؛

## الجزء المشترك

### البند ٩
### توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار ٣/٢٠١٨ المتعلق بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، المتصلة بالتقارير التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٦ (DP/2018/7)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2018/2)؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٦ (DP/OPS/2018/1)؛

### البند ١٠
### مسائل أخرى

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

إحاطة مشتركة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن استرداد التكاليف؛

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استرداد التكاليف؛

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

جلسة إحاطة غير رسمية مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة التغيير.

*٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨*

## ٥/٢٠١٨
## تقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علما*** بالإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، وبالأداء الكلي للبرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/10)؛

٢ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على استخدام الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لبلوغ الأهداف المرحلية والغايات السنوية المحددة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد بالنسبة لجميع النواتج المتعلقة بالتنمية والفعالية المؤسسية؛

٣ - ***يقر ويرحب*** بالتقدم المحرز في ملء الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل صقل وتحسين الإطار المتكامل للنتائج والموارد في سياق مواصلته تنفيذ خطته الاستراتيجية؛

٤ - ***يقر*** بالجهود المشتركة بين الوكالات التي تبذل لتعزيز الفصل المشترك ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل المشاورات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن النموذج المنسق للإبلاغ فيما يتعلق بالفصل المشترك؛

٥ - ***يرحب*** بالإشارة إلى الفصل المشترك في التقرير السنوي ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك، بدءا بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٩، وأن يعرض النتائج في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وفي الدورة السنوية؛

٦ - ***يقر ويرحب*** بالمشاركة الاستراتيجية والمساهمة المالية للبرنامج الإنمائي في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويطلب إلى مدير البرنامج، عند الحاجة إلى معلومات إضافية، أن يقدم معلومات مستكملة سنوية لبيان النتائج التي تحققت بفضل هذه المساهمات في مرفق للتقرير السنوي، وأن يكفل أن يدرج مكتب المراجعة والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطط عملهما، وأن يقدم معلومات مستكملة إلى المجلس عن التقدم المحرز بحلول الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ للمساعدة في إرشاد المداولات؛

٧ - ***يعرب عن تقديره*** للبرنامج الإنمائي لالتزامه ودعمه الطويلي الأمد والقويين لنظام المنسقين المقيمين وللدعم الإداري المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويعترف بأهمية منابر الدعم القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، والدعم المقدم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل العمل مع الأمين العام والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء بغية دعم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مساهمتها في انتقال سلس لنظام المنسقين المقيمين واستمرارية تصريف أعماله؛

٩ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي، بوصفه كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يعمل عن كثب مع الأمين العام والدول الأعضاء على دعم إعداد خطة تنفيذ مدروسة جيداً من أجل بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط، بما في ذلك العمل على تفعيل ترتيبات تمويله، وذلك لعرضها على الجمعية العامة؛

١٠ - ***يطلب كذلك*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تحليلا أوليا للآثار المالية والآثار الأخرى للقرار ٢٧٩/٧٢ على البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

١١ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، أن يقدّم مساهمته في توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، بما يتسق مع خطة التنفيذ المقبلة لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط التي ستُقدَّم إلى الجمعية العامة، وذلك على أساس سنوي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

١٢ - ***يرحب مع التقدير*** بالتفاعل مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل الحوار مع المجلس التنفيذي وأن يواصل تحديث خطة عمله الخاصة بالمشاركة في الاستجابة لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢؛

١٣ - ***يشير*** إلى القرار ٢٠/٢٠١٧ المتصل بالحوارات المتعلقة بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي طُلب فيه إلى البرنامج الإنمائي تقديم مقترح إلى المجلس في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ عن كيفية تحسين أداء الحوارات؛

١٤ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على إتاحة مزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء عن طريق التبكير بالأعمال التحضيرية للحوارات المتعلقة بالتمويل المنظَّم، وتقديم عرض عام تفصيلي إلى المجلس يتضمن الموارد المرتبطة بالنواتج في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فضلا عن عرض عام لفجوات التمويل فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع مراعاة كل من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

١٥ - ***يلاحظ*** أن البرنامج الإنمائي لم يقدم تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٧ كما في السنوات السابقة، ويتطلع إلى العرض المتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ ويتوقع بعد ذلك أن يُستأنف في الدورة السنوية الإبلاغ السنوي عن التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين؛

١٦ - ***يرحب*** بالتزام مدير البرنامج بتنفيذ القرارين ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢ ويشجع في هذا الصدد أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع أمانتي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإصدار رد مشترك على الاجتماع المشترك لعام ٢٠١٨ لجزء أعمال المجلس التنفيذي المتعلق بأساليب العمل في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بما يسمح بإجراء عملية تشاور بين الدول الأعضاء قبل تلك الدورة.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ٦/٢٠١٨
## تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي المتعلق بالتقييم وإضافته (DP/2018/12 و DP/2018/12/Add.1) ويطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة؛

٢ - ***يشير*** إلى القرار ١/٢٠١٨ الذي يوافق على خطة عمل مكتب التقييم المستقل، ويشجع مكتب التقييم المستقل، بالاستناد إلى العمل القائم، وبالاشتراك مع مدير البرنامج ورؤساء الكيانات المرتبطة به، أي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على كفالة أن تكون لكل كيان أطر الرصد والتقييم المناسبة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات التي يتبعها البرنامج الإنمائي، ولا سيما ممارساته في مجالات الائتمان والشفافية وبذل العناية الواجبة، وأن يقدم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي بشأن هذا العمل في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٣ - ***يشير أيضا*** إلى قراره ١/٢٠١٨، ويحيط علما بأهمية التقييمات المشتركة مع كيانات أخرى، بما في ذلك التقييم المشترك للفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج، ويدعو مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي إلى تقديم إحاطة إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ عن التخطيط لهذا التقييم المشترك في إطار مساهمته في توسيع نطاق التعاون بشأن التقييمات المشتركة للأنشطة على نطاق المنظومة وفي المهمة المتعلقة بتدابير التقييم المستقل على نطاق المنظومة؛

٤ - ***إذ يشير*** إلى القرار ١٢/٢٠١٧، يلاحظ بقلق نوعية التقييمات اللامركزية ويشجع البرنامج الإنمائي على العمل مع مكتب التقييم المستقل على مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين النوعية والتخطيط الاستراتيجي وتحديد أولويات التقييمات اللامركزية، فضلا عن تحسين معدل التنفيذ والإبلاغ عن ردود الإدارة على النتائج؛

٥ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل إحراز تقدم بشأن التوصيات المتبقية، بما في ذلك فيما يتعلق بالفعالية المؤسسية، وأن يكفل اتباع نهج واع بالمخاطر ومستند إلى النتائج على حد سواء لتنفيذ تلك التوصيات، وكذلك استخدام التقييمات كقاعدة أدلة لأغراض التعلم وإدخال التحسينات.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ٧/٢٠١٨
## تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير المتعلق بالنتائج التراكمية والسنوية التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النحو الوارد في التقرير (DP/2018/13)؛

٢ - ***يرحب*** بالتقدم المحرز صوب تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/5)؛

٣ - ***يشيد*** بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتتبع مساهماته في إحداث أثار أوسع نطاقا على النظام الإيكولوجي وتنمية الأسواق وإطلاع الدول الأعضاء على الدروس المستخلصة من هذه الجهود وإرشاد أعمال جهات أخرى من خلال شبكة النظراء التابعة له؛

٤ - ***يرحب*** بالوضع الذي اتخذه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بوصفه جهة مبتكرة وحريصة على تقليل المخاطر في مجال الحلول المالية المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المهمشة، ويؤكد من جديد أهمية الحلول المالية المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٥ - ***يرحب أيضا*** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق في تصميم حلول تمويل المراحل الأخيرة من المشاريع واختبارها، بوسائل منها الاستفادة المثلى من أدواته المالية وإقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص؛

٦ - ***يلاحظ*** سيناريوهات التمويل في الإطار الاستراتيجي الجديد والقيود التي نشأت بسبب نقص الموارد العادية، وتأثير ذلك على عدد من أقل البلدان نموا التي تستفيد من الخدمات، ومتانة الحضور القطري للصندوق، وقدرته على حفز الابتكار ومرونة استثماراته الإنتاجية؛

٧ - ***يؤيد*** أهداف تمويل الصندوق، بما في ذلك تخصيص ٢٥ مليون دولار سنويا من الموارد العادية، ويدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء القادرة على دعم تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا إلى أن تفعل ذلك بهدف مساعدة الصندوق على تحقيق هذا الهدف.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ٢٠١٨/٨
## برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علما*** بتقرير فترة السنتين المركز على النتائج لمدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2018/14)؛

٢ - ***يعرب عن تقديره*** لجميع متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة العاملين على الإنترنت الذين يجندهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إسهاماتهم المتميزة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٣ - ***يشيد*** ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة على ما تحقق من نتائج ضمن إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٤ - ***يرحب*** بالإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/6)، القائم على أساس التوجيه الاستراتيجي لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة من أجل التنمية وبشأن نتائج وتوصيات التقييم المستقل للإطار الاستراتيجي السابق، مع مراعاة مصفوفة النتائج النهائية؛

٥ - ***يرحب أيضا*** بالتحول التنظيمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وبإضفاء اللامركزية على القدرات وتفويض السلطة من المقر إلى المستويين الإقليمي والقطري، بما يمكِّن البرنامج من ''الوفاء بالغرض'' لإطاره الاستراتيجي الجديد؛

٦ - ***إذ يشير*** إلى الفقرة ٨ من القرار ٣١/٢٠١٧، ***يلاحظ*** أهمية الموارد العادية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ ما يتعلق بإطاره الاستراتيجي؛

٧ - ***يؤكد مجددا*** الدور الحاسم لصندوق التبرعات الخاص بالنسبة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويدعو جميع الشركاء في التنمية إلى المساهمة في الصندوق إذا كانوا قادرين على ذلك؛

٨ - ***يطلب*** إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للبرنامج.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ٩/٢٠١٨

## مشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علما*** بمشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٢ - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدُّم الذي أحرزه صندوق السكان في تنقيح الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٣ - ***يشيد*** بصندوق السكان على تفاعله وشفافيته في العمل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالميزانية المتكاملة، ويطلب إلى الصندوق أن يواصل هذا العمل المتعلق بالميزانية المتكاملة وأن يبلغ المجلس بأثر تنفيذ الاستعراض الشامل للموارد على الميزانية؛

٤ - ***يشجع*** صندوق السكان على مواءمة الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وأن يواصل ترتيب هياكله التنظيمية بأكثر الطرق فعالية لتحقيق النتائج والنواتج على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك العمل الذي كُلفت به المنظمة والمتمثل في تقديم التوجيه المعياري إلى الدول الأعضاء؛

٥ - ***يرحب*** بطموح صندوق السكان في مجال حشد الموارد لزيادة التمويل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار على مدى أربع سنوات للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويلاحظ مع التقدير التحول من الميزانية المؤسسية إلى الميزانية البرنامجية، ويشجع الصندوق على مواصلة تخصيص الموارد للبرمجة؛

٦ - ***يطلب*** من صندوق السكان إعداد توقعات واعية بالمخاطر للإيرادات والميزنة في إطار الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تُعتمد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، والحفاظ على مستويات تمويل مناسبة في المكاتب والبرامج القطرية بهدف ضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٧ - ***يطلب أيضا*** مزيدا من التفاصيل من صندوق السكان بشأن احتياطيه للإيواء الميداني.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٠/٢٠١٨
## التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علماً*** بالوثائق التي يتألّف منها تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام ٢٠١٧: DP/FPA/2018/4 (Part I و Part I/Add.1 و Part II)؛

٢ - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدُّم الذي أحرزه صندوق السكان في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان أن يواصل العمل مع الأمين العام والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء بغية دعم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مساهمتها في انتقال سلس لنظام المنسقين المقيمين واستمرارية تصريف أعماله؛

٤ - ***يطلب أيضا*** إلى صندوق السكان، بوصفه كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يعمل عن كثب مع الأمين العام والدول الأعضاء على دعم إعداد خطة تنفيذ مدروسة جيداً من أجل بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط، بما في ذلك العمل على تفعيل ترتيبات تمويله، وذلك لعرضها على الجمعية العامة؛

٥ - ***يطلب كذلك*** إلى صندوق السكان أن يقدم تحليلا أوليا للآثار المالية والآثار الأخرى للقرار ٢٧٩/٧٢ على صندوق السكان إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٦ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، أن يقدّم مساهمته في توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، بما يتسق مع خطة التنفيذ المقبلة لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط التي ستُقدَّم إلى الجمعية العامة، وذلك على أساس سنوي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

٧ - ***يشيد*** بصندوق السكان على ما يقوم به من عمل لتحسين الحوارات المقبلة المتعلقة بالتمويل المنظَّم، ويشجع في هذا الصدد صندوق السكان على التبكير بالأعمال التحضيرية لتلك الحوارات، وأن يقدم مسبقا عرضا عاما لفجوات التمويل فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع مراعاة كل من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

٨ - ***يقر*** بالجهود المشتركة بين الوكالات التي تبذل لتعزيز الفصل المشترك ويطلب إلى صندوق السكان أن يواصل المشاورات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن النموذج المنسق للإبلاغ فيما يتعلق بالفصل المشترك؛

٩ - ***يرحب*** بالإشارة إلى الفصل المشترك في التقرير السنوي ويطلب إلى صندوق السكان أن يقدم تقريرا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك، بدءا بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٩، وأن يعرض النتائج في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وفي الدورة السنوية؛

١٠ - ***يطلب*** إلى إدارة صندوق السكان أن تقدم إحاطة إلى المجلس التنفيذي قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ عن تنفيذ التوصيات السبع المنبثقة عن تقييم هيكل دعم تفعيل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأن يقدم معلومات مستكملة إلى المجلس عن أي آثار لهذه التوصيات بالنسبة للاستعراض الشامل للموارد، والميزانية المتكاملة، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

١١ - ***يحيط علما*** بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤/٢٠١٧، الذي شدد على حاجة صندوق السكان إلى مواصلة تحسين الشفافية في استخدام الموارد لتحقيق النتائج البرنامجية وتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين، والذي طلب أيضا إلى الصندوق أن يولي في خططه وتقاريره المالية المقبلة مستوى أعلى من العناية للتفاصيل فيما يتعلق بتخصيص الموارد العادية (الأساسية) واستخدامها، ويطلب إلى الصندوق أن يواصل في تقاريره السنوية المقبلة تحسين وضوح الرؤية والنتائج التي تحققت فيما يتعلق بالموارد العادية (الأساسية)؛

١٢ - ***يشجع*** صندوق السكان على إحراز مزيد من التقدم بشأن نهج الميزنة القائمة على النتائج؛

١٣ - ***يشير*** إلى القرار ١٤/٢٠١٧ ويقر بالجهود المبذولة فيما بين الوكالات لمواءمة منهجية التقرير وشكله، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل المشترك، ويطلب إلى صندوق السكان أن يواصل مشاوراته مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل زيادة مواءمة الإبلاغ؛

١٤ - ***يشير أيضا*** إلى القرار ١٤/٢٠١٧ ويحث صندوق السكان على مواصلة مواءمة هيكل نتائجه مع إطار أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق مع سائر صناديق وبرامج الأمم المتحدة، للمساعدة في قياس الأداء في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٥ - ***يشير كذلك*** إلى القرار ١٤/٢٠١٧ ويطلب إلى صندوق السكان أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة تحليلا ونظرة تأملية أكثر تفصيلا بشأن التحديات والدروس المستفادة بحسب مجالات النتائج، وبشأن التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٦ - ***يعرب عن قلقه*** من الآثار السلبية لنقص الموارد العادية على تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويحث في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية إذا كانت قادرة على ذلك، ويشجع أيضا الدول الأعضاء على تقديم تبرعات خلال النصف الأول من السنة وتقديم تبرعات متعددة السنوات لكفالة فعالية البرمجة، ويطلب إلى صندوق السكان أن يواصل استكشاف حوافز وآليات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة واجتذاب مصادر تمويل جديدة؛

١٧ - ***يرحب*** بالتزام المديرية التنفيذية لصندوق السكان بتنفيذ القرارين ٧١/٢٤٣ و ٧٢/٢٧٩ ويشجع في هذا الصدد أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع أمانتي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإصدار رد مشترك على الاجتماع المشترك لعام ٢٠١٨ لجزء أعمال المجلس التنفيذي المتعلق بأساليب العمل في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بما يسمح بإجراء عملية تشاور بين الدول الأعضاء قبل تلك الدورة.

٨ *حزيران/يونيه* ٢٠١٨

## ١١/٢٠١٨
## تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علمًا*** بالتقرير الحالي المتعلق بمهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٧، وببرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيّته في عام ٢٠١٨؛

٢ - ***يلاحظ*** الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض الخارجي المستقل لوظيفة التقييم في صندوق السكان، والتي تشير إلى أن وظيفة التقييم في الصندوق مستقلة على المستويين المؤسسي واللامركزي، ويحث إدارة الصندوق على مواصلة حماية وصون سمات استقلالية التقييم التي حددها الاستعراض الخارجي؛

٣ - ***يرحب*** بجهود صندوق السكان وبالتقدّم الكبير الذي أحرز في تعزيز مهمّة التقييم وبقيمة التقييم في المساهمة بفعالية في جهود التقييم على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وفي دعم الجهود الرامية إلى تنمية القدرات الوطنيّة في مجال التقييم؛

٤ - ***يؤكد من جديدٍ*** على دور مهمّة التقييم في صندوق السكان، ويشدد على أهمّية وجود أدلّة تقييم مُستقلّة عالية الجودة في سياق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وإسهام ذلك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٥ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان أن يقدم سياسة تقييم مُنقّحة للمجلس التنفيذي في دورته العاديّة الأولى لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***يشير*** إلى قراره ٢/٢٠١٨، ويحيط علما بأهمية التقييمات المشتركة مع كيانات أخرى، بما في ذلك التقييم المشترك للفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج، ويدعو مكتب التقييم وصندوق السكان إلى تقديم إحاطة إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ عن التخطيط لهذا التقييم المشترك في إطار مساهمته في توسيع نطاق التعاون بشأن التقييمات المشتركة للأنشطة على نطاق المنظومة وفي المهمة المتعلقة بتدابير التقييم المستقل على نطاق المنظومة؛

٧ - ***يشير أيضا*** إلى القرار ١٥/٢٠١٧ ويشجع إدارة الصندوق على العمل مع مكتب التقييم لمواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز معدل تنفيذ التقييمات اللامركزية وتغطيتها، بما في ذلك

استكشاف استراتيجيات حماية ميزانيات المكاتب القطرية الصغيرة، وعلى استخدام التقييمات كأدوات للتعلم ولإدارة المعارف من أجل تحسين البرامج المقبلة؛

٨ - ***يشجع بقوة*** صندوق السكان، وفقا للفقرة ٣٢ من سياسة التقييم، على بلوغ هدف تخصيص ٣ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية للصندوق لمهمة التقييم بحلول نهاية فترة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٢/٢٠١٨
## التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يعترف*** بمساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النتائج التشغيلية لكل من الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عام ٢٠١٧ من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة، وتوفير الخبرات التقنية المتخصصة الفعالة، وتوسيع نطاق القدرة التنفيذية لأغراض التنمية المستدامة؛

٢ - ***يحيط علما*** بنجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومنهاج التنفيذ المُحكم الذي وُضع وسيُشرع على أساسه في الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، لدعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣ - ***يحيط علما أيضا*** بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (DP/2018/2، المرفق ٤) وبالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالمكتب؛

٤ - ***يطلب*** إلى المكتب أن يواصل العمل مع الأمين العام والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء بغية دعم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مساهمته في انتقال سلس لنظام المنسقين المقيمين واستمرارية تصريف أعماله؛

٥ - ***يطلب أيضا*** إلى المكتب أن يقدم تحليلا أوليا للآثار المالية والآثار الأخرى للقرار ٢٧٩/٧٢ على المكتب إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٦ - ***يطلب كذلك*** إلى المكتب، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، أن يقدّم مساهمته في توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، بما يتسق مع خطة التنفيذ المقبلة لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط التي ستُقدَّم إلى الجمعية العامة، وذلك على أساس سنوي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

٧ - ***يرحب*** بالتزام المديرة التنفيذية بتنفيذ قراري الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ و ٧٢/٢٧٩ ويشجع في هذا الصدد أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع أمانتي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإصدار رد مشترك على الاجتماع المشترك لعام ٢٠١٨ لجزء أعمال المجلس التنفيذي المتعلق بأساليب العمل في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بما يسمح بإجراء عملية تشاور بين الدول الأعضاء قبل تلك الدورة.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٣/٢٠١٨

## تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧؛

٢ - ***يلاحظ مع التقدير*** الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات المراجعة المتبقية من تقارير سابقة، ويؤكد على وجه الخصوص أهمية إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المتكررة ذات الأولوية العالية؛

٣ - ***يشير*** إلى القرار ١٧/٢٠١٧ الذي أعرب المجلس فيه عن قلقه إزاء مواطن الضعف التي يشهدها على نحو متكرر كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان فيما يتعلق بإدارة البرامج، والمشتريات، والحوكمة والإدارة المالية، ويلاحظ أن تحديات مماثلة قد أشير إليها في تقارير عام ٢٠١٧، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لمعالجة هذه المسائل؛

٤ - ***يشير*** أيضا إلى القرار ١٣/٢٠١٥ وطلب المجلس إلى مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيق أن تقدم رأيًا بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة لسير عمل هذه المكاتب مناسبة وكافية وموزعة بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛

*فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:*

٥ - ***يحيط علما*** بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (الوثيقة DP/2018/15)؛

٦ - ***يعرب*** عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٧ - ***يعرب أيضا*** عن دعمه المستمر لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي، ويحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ويشيد بالبرنامج الإنمائي لرفعه مستوى رأي مراجعي الحسابات عموما إلى مستوى مُرض، ويطلب إلى مكتب المراجعة والتحقيق تقديم مزيد من التحليلات الداعمة لهذه الآراء في التقارير السنوية المقبلة، بما في ذلك أثر تقييمات المخاطر الواردة فيها، فضلا عن تحليل كيفية تقديم الشكاوى إلى مكتب المراجعة والتحقيق؛

٨ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات مقارنة سنوية أفضل تبين المواطن التي تسترد فيها في سنة لاحقة الخسائر المتكبدة في سنة من السنوات، وأن يزود المجلس بتفاصيل، موزعة حسب السنة التقويمية، للخسائر المتكبدة على مدى السنوات السابقة والمبالغ التراكمية المستردة حتى الآن مقابل خسائر كل سنة، وذلك بحلول الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٩ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي أن يزود المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الغش، بما في ذلك كيفية توفير الموارد المناسبة لهذا الغرض من داخل البرنامج الإنمائي، وذلك في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

١٠ - ***يشير*** إلى القرار ١٧/٢٠١٧، وإذ يرحب بعمل المنظمة في مجال نظم وعمليات مكافحة الغش والجهود الرامية إلى تحديد العقبات التي تعوق الاسترداد، يلاحظ بقلق انخفاض مستويات ما استُرد من أموال مسلوبة عن طريق الغش في عام ٢٠١٧، ويحث البرنامج الإنمائي على بذل كل ما في وسعه لضمان استرداد تلك الأموال في الوقت المناسب؛

١١ - ***يشجع*** مكتب التقييم المستقل، بالاستناد إلى العمل القائم وبالاشتراك مع مدير البرنامج ورؤساء الكيانات المرتبطة به، أي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على كفالة أن تكون لكل كيان أطر الرصد والتقييم وإدارة المخاطر المناسبة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات التي يتبعها البرنامج الإنمائي، ولا سيما ممارساته في مجالات الائتمان والشفافية وبذل العناية الواجبة، وأن يقدم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي بشأن هذا العمل في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

١٢ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يركز جهوده على تحسين الجداول الزمنية للتحقيقات، بما في ذلك الموارد ذات الصلة بها، ويشير إلى تزايد عدد الحالات التي تستدعي التحقيق وتُرحَّل من سنة إلى أخرى؛

١٣ - ***يحيط علماً*** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

*فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:*

١٤ - ***يحيط علما*** بتقرير مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق ((DP/FPA/2017/6، والرأي المتعلق بكفاية وفعالية إطار الصندوق للحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية، الصادر بناء على نطاق الأعمال المضطلع بها، والذي يشير إلى ''ضرورة إدخال بعض التحسينات'' (DP/FPA/2017/6/Add.1)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2017/6/Add.2)، ورد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.4) في هذا الشأن وردها على هذا التقرير؛

١٥ - ***يعرب عن دعمه المستمر*** لمهام مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويحث صندوق السكان على ضمان تزويد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بالموارد المناسبة والكافية للاضطلاع بولاياته، بما في ذلك ضمان كفاية النطاق المشمول بالمراجعة والتعامل بكفاءة مع عبء القضايا التي يجري التحقيق فيها؛

١٦ - ***يقر*** بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة المراجعة والتحقيق المشتركة ويدعم تلك المشاركة، ويشجع على مواصلة دعم إدارة صندوق السكان والمحافل المعنية المشتركة بين الوكالات في جهودها الرامية إلى التصدي للاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي؛

١٧ - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، ويحث صندوق السكان على مواصلة خفض عدد توصيات المراجعة غير المنفذة والتعجيل بإحراز تقدم في المجالات التي حدد رأي المراجعين أنها تتطلب التحسين، بما في ذلك إطار الرقابة المتكاملة، والإدارة المركزية للمخاطر، والهيكل التنظيمي والتوظيف، ودعم المقر والمكاتب الإقليمية والرقابة عليهم، وإدارة البرامج، بما في ذلك إدارة سلسلة الإمداد، وقدرات الشركاء المنفذين والرصد المالي، وإدارة العمليات؛

١٨ - ***يلاحظ بقلق*** ما يبدو من محدودية وبطء وتيرة في استرداد الخسائر، ويطلب إلى صندوق السكان أن يكمل المعلومات المقدمة بشأن الحالات بمزيد من التفاصيل، موزعة حسب السنة التقويمية، عن الخسائر الكلية على مدى السنوات السابقة والمبالغ المستردة التراكمية حتى الآن مقابل خسائر كل سنة؛

١٩ - ***يحث*** صندوق السكان على أن يكفل المتابعة في الوقت المناسب من جانب الهيئات التأديبية المعنية، بما في ذلك لجنة استعراض البائعين، لتقارير التحقيق الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق؛

٢٠ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان أن يركز جهوده على تحسين الجداول الزمنية للتحقيقات، بما في ذلك الموارد ذات الصلة بها، ويشير إلى تزايد عدد الحالات التي تستدعي التحقيق وتُرحَّل من سنة إلى أخرى؛

*فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:*

٢١ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧، وبرد الإدارة على ذلك التقرير؛

٢٢ - ***يحيط علما أيضا*** بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛

٢٣ - ***يحيط علما كذلك*** برأي مراجعي الحسابات العام الذي يشير إلى ”ضرورة إدخال تحسينات رئيسية“، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، فيما يتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المتَّبع في المنظمة (وفقا لأحكام قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥)؛

٢٤ - ***يحث*** الإدارة على مواصلة معالجة الملاحظات والتوصيات التي قدمها المراجع الداخلي للحسابات بهدف الحد من تعرض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمخاطر وتحسين رأي مراجعي الحسابات العام في السنوات المقبلة؛

٢٥ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ (وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٤/٢٠١٨

## تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يرحب*** بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2018/16 و DP/FPA/2018/7 و DP/OPS/2018/4)؛

٢ - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز الثقافة الأخلاقية في المنظمات الثلاث، بما في ذلك التدريب والتوعية بالأخلاقيات والحماية من الانتقام، ويؤيد التوصيات المقدمة إلى الإدارة؛

٣ - ***يطلب*** إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع مكاتب الأخلاقيات التابعة لها، وكذلك مع رؤساء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تكفل توفر البرامج الرامية إلى تعزيز الثقافة الأخلاقية، بما في ذلك التدريب، والتوعية بالأخلاقيات والحماية من الانتقام، ومكافحة التحرش الجنسي، وأن تقدم معلومات مستكملة عن هذا العمل إلى المجلس بحلول دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٤ - ***يلاحظ*** أهمية وجود مكاتب أخلاقيات مدعومة جيدا ومزودة بالموارد، ويشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النظر في زيادات أخرى في دعم ملاك الموظفين، بما يعكس تزايد احتياجات هذه المنظمات؛

٥ - ***يؤيد*** سياسة ”عدم التسامح إطلاقا“ التي ينهجها رؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تجاه التحرش الجنسي، ويعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذها البرنامج والصندوق والمكتب حتى الآن لمنع التحرش الجنسي ومكافحته، ولتنفيذ المزيد من التغييرات المؤسسية والثقافية، وضمان اتباع نهج مترابط ومتماسك على نطاق المنظومة؛

٦ - ***يطلب*** إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المطلوب في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أن تقدم شهادتها السنوية إلى المجلس التنفيذي في كل دورة سنوية، وأن تتناول مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، حسب الاقتضاء، على نحو يكمّل ويعزز عملية الإبلاغ القائمة، وأن تقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك تعاونها مع مكتب المدافع عن حقوق الضحايا في الأمم المتحدة، ويحث كذلك البرنامج والصندوق والمكتب على النظر في كيفية مواءمة عملية الإبلاغ، شكلا ومضمونا، مع الوكالات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٧ - ***يشجع*** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على القيام، باستخدام الموارد المتاحة في إطار الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، باستعراض مستقل يركز على الضحايا لسياساتها وعملياتها المتعلقة بالتصدي لكل من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، لاستعراض الممارسات الحالية للمنظمات الثلاث وأن تقدم توصيات بشأن كلتا المسألتين، ويطلب إلى البرنامج والصندوق والمكتب تقديم الاستعراض وردود الإدارة المرتبطة به إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

٨ - ***يطلب*** إلى مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبلغ في تقريره لعام ٢٠١٩ عن تنفيذ السياسة الجديدة المتعلقة بالحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات المراجعة أو التحقيقات المأذون بها حسب الأصول.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٥/٢٠١٨

## استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٨

***إن المجلس التنفيذي،***

***يشير*** إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٨ بما يلي:

### البند ١
### مسائل تنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.2)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ (DP/2018/8)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### البند ٢
### التقرير السنوي لمدير البرنامج

اتخذ القرار ٥/٢٠١٨ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٧ والتقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

### البند ٣
### التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/CF/SSC/6).

**البند ٤**

**تقرير التنمية البشرية**

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

**البند ٥**

**البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها**

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٢٠١٤/٧: كينيا (DP/DCP/KEN/3)، وملاوي (DP/DCP/MWI/3)، ورواندا (DP/DCP/RWA/2)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للكويت وجمهورية الكونغو وسيراليون التي سبق أن وافق عليها مدير البرنامج (DP/2018/11)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/2018/11).

**البند ٦**

**التقييم**

اتخذ القرار ٢٠١٨/٦ المتعلق بتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**البند ٧**

**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**

اتخذ القرار ٢٠١٨/٧ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٧.

**البند ٨**

**متطوعو الأمم المتحدة**

اتخذ القرار ٢٠١٨/٨ المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج.

**الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

**البند ٩**

**مشاورة بشأن الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك إدارة التغيير**

اتخذ القرار ٢٠١٨/٩ المتعلق بمشروع الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

**البند ١٠**

**التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان**

اتخذ القرار ٢٠١٨/١٠ المتعلق بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

**البند ١١**

**البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها**

وافق على البرنامجين القطريين التاليين وفقا للقرار ٢٠١٤/٧: كينيا (DP/FPA/CPD/KEN/9) ورواندا (DP/FPA/CPD/RWA/8)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوبا الذي سبق أن وافقت عليه المديرة التنفيذية؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2018/3).

**البند ١٢**

**تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان**

اتخذ القرار ٢٠١٨/١١ المتعلق بتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

**الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

**البند ١٣**

**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

اتخذ القرار ٢٠١٨/١٢ المتعلق بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

**الجزء المشترك**

**البند ١٥**

**مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان**

اتخذ القرار ٢٠١٨/١٣ المتعلق بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

**البند ١٦**

**تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

اتخذ القرار ٢٠١٨/١٤ المتعلق بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

**البند ١٧**

**مسائل أخرى**

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

إحاطة قدمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج والدروس المستفادة من عمليات التقييم الأخيرة؛

**صندوق الأمم المتحدة للسكان**

تأبين الراحل الدكتور باباتوندي أوسوتيميهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

إحاطة بشأن الديناميات السكانية والتنمية المستدامة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

*٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨*

## ١٦/٢٠١٨
## الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علما*** بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٧ (DP/2018/19 و DP/2018/19/Add.1) وبالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٨ وما بعده (DP/2018/20)؛

٢ - ***يلاحظ*** أهمية الموارد العادية، التي لا تزال تشكل حجر الأساس للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج، وخاصة البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا والبلدان المنخفضة الدخل؛

٣ - ***يشير*** إلى أهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل ويحث الدول الأعضاء على تحديد أولويات الموارد العادية لعام ٢٠١٨ والتعهدات المتعددة السنوات، بالنظر إلى أن المزيد من التخفيضات في الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة؛

٤ - ***يشير أيضا*** إلى قراره ٣٠/٢٠١٣، ويحث جميع البلدان المستفيدة من البرامج على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية؛

٥ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى ضمان الاستخدام الفعال للموارد وأيضا مواصلة تحسين تدابير تعزيز الكفاءة والوفورات في التكاليف؛

٦ - ***يحث*** الدول الأعضاء على مواصلة الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل مع البرنامج الإنمائي من أجل تحسين ممارسات التمويل بحيث يصبح التمويل من التبرعات أكثر مرونة وفعالية وكفاءة، مع زيادة إمكانية التنبؤ به والابتعاد عن تخصيصه لأغراض محددة والنهوض باتساقه مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛

٧ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يستعرض شكل ومحتوى التقرير السنوي عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات أخرى إلى البرنامج الإنمائي، وتوقعات الإيرادات للسنوات المقبلة، بغية تحسين نوعية الحوار المنظم المتعلق بالتمويل، بسبل منها تقديم لمحة عامة عن التمويل فيما يتّصل بالاحتياجات من التمويل اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع أخذ كل من الموارد العادية والموارد الأخرى في الحسبان؛

٨ - ***يرحب*** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة الموارد مع النتائج ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة زيادة الفعالية، بما في ذلك خفض تكاليف المعاملات، من أجل تعبئة الموارد وضمان مواءمة جميع الموارد مع النتائج البرنامجية والمؤسسية على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٩ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين التعاون بشأن الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل؛

١٠ - ***يلاحظ*** أهمية الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتأثيره في أقل البلدان نمواً المستفيدة من المشاريع وقدرته على تحفيز الابتكار والمرونة في استثماراته الرأسمالية، وكذلك لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يعزز السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي، وكلاهما أصول قيِّمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة يديرها البرنامج الإنمائي؛

١١ - ***يرحّب*** بالتزام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إطار التعاون الوثيق مع الفريق الانتقالي للأمين العام وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرّخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ويرحّب أيضا بالمعلومات المستكملة المقدمة مع التحليل الأولي لآثار القرار المالية وآثاره الأخرى ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل الحوار مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، بحيث يقدّم معلومات مستكملة بصورة منتظمة بدءا من عام ٢٠١٩؛

١٢ - ***يشير*** إلى القرار ٥/٢٠١٨ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يضاعف مساهمته في الترتيب القائم لتقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، وأن يودع مساهمته لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة الأمين العام المتعلقة بالتنفيذ، من أجل تفعيل نظام المنسقين المقيمين الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأن يقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

١٣ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يتعاون، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الفريق الانتقالي للأمين العام من أجل تقديم الدعم لوضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المبينة في القرار ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

١٤ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمته في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

١٥ - ***يدعو*** البرنامج الإنمائي إلى أن يستعرض عمليات التخطيط والتمويل والإبلاغ عن النتائج الخاصة به لضمان فعالية التعاون المشترك في سياق تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يقدم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات اللازمة.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ١٧/٢٠١٨
## تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

***إن المجلس التنفيذي،***

*فيما يتعلق بتقييم خدمات التمويل المجمّع المشترك بين الوكالات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2018/23) ورد الإدارة عليه (DP/2018/24):*

١ - ***يحيط علما مع التقدير*** بالاستنتاجات الواردة في التقييم، بما في ذلك أن عمل مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء يحظى بتقدير كبير من قبل الجهات المانحة والمنظمات المشاركة لما لديه من قدرات في مجالي تصميم الصناديق وإدارتها، ولما يتمتع به من مصداقية عالية في جمع ''أفضل الممارسات'' والتعريف بها، ووضع المعايير للمنظمات الأخرى التي تقدم خدمات الوكيل الإداري؛

٢ - ***يحيط علما*** بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم وبرد الإدارة؛

٣ - ***يلاحظ*** أهمية زيادة حجم التمويل من خلال ترتيبات الأمم المتحدة للتمويل المجمع وفعالية برامج الأمم المتحدة المدعومة بالتمويل المجمع في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٤ - ***يطلب*** أن يقوم البرنامج الإنمائي، وفقا للتوصيات الواردة في التقييم، باتخاذ تدابير بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة من أجل ضمان زيادة التركيز على النتائج والرصد والدعم لضمان الجودة في تنفيذ البرامج التي يدعمها التمويل المجمع، بما في ذلك على الصعيد القطري، وتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن التدابير الرامية إلى ضمان قدراته وأدائه بوصفه وكيلا إداريا، وبوصفه مدير صندوق وبوصفه منظمة منفِّذة؛

٥ - ***يطلب*** إلى مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء تسريع الإجراءات الجديدة لاستعراض جميع مقترحات الصناديق لامتثال توجيهات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٦ - ***يحيط علما*** بالتوصية ٨ الواردة في التقييم ورد الإدارة عليها ويطلب إلى مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء عقد منتديات نقاش دورية بين أصحاب المصلحة المتعددين لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة الاتجاهات في التمويل العالمي والاستراتيجيات المتعلقة بسبل المضي قدما، وتعزيز مشاركة الشركاء وترسيخ ثقة الجهات المانحة والمنظمات الشريكة في الآلية واستخدامها؛

٧ - ***يطلب*** أن يتيح مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء المعلومات المتعلقة بالفرص الجديدة في مرحلة مبكرة لجميع الشركاء المحتملين المهتمين، بما في ذلك المنظمات المشاركة المحتملة، وشركاء التمويل ومؤسسات الحكومات المضيفة، حسب صلتهم بفرادى المبادرات؛

٨ - ***يقر*** بأن البرنامج الإنمائي أصدر مؤخرا مبادئ توجيهية جديدة واتفاقا جديدا للطرف المسؤول بشأن وظيفة الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية، وأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات قد حُدّثت وفقا لذلك؛

*فيما يتعلق بتقييم الخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2018/25) ورد الإدارة عليه (DP/2018/26):*

٩ - ***يحيط علما*** بحسن توقيت وأهمية تقييم الخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتزامن مع نشر جهود الأمين في مجال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٠ - ***يقر*** بأن خدمات الإدارة وخدمات الدعم التشغيلي التي يقدمها البرنامج الإنمائي تتسم بالأهمية الأساسية لنمو البرنامج الإنمائي وتوضعه بوصفه دعامة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١١ - ***يحيط علما*** بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم ورد الإدارة عليها ويحث البرنامج الإنمائي على اتخاذ إجراءات لمعالجة جميع التوصيات الواردة في التقييم؛

١٢ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على وضع رؤية واضحة تحدد دوره بدقة على صعيد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة مع تحسين مراعاة احتياجات العملاء وجودة الخدمات؛

١٣ - ***يحث أيضا*** البرنامج الإنمائي على وضع نهج تدريجي للاستثمار في تحسين أدوات ونظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الخمس المقبلة وضمان توافر الموظفين الأساسيين واستراتيجية فعالة لحصاد ثمار هذه الاستثمارات؛

١٤ - ***يقر*** بأن البرنامج الإنمائي يقوم بالفعل باتخاذ إجراءات لتحسين واستنباط وابتكار نموذج الأعمال الخاص به الذي يشمل الخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات؛

١٥ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يضع نظام تسعير شفاف لخدمات الإدارة وخدمات الدعم التشغيلي التي يقدمها إلى كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى نظام المنسقين المقيمين الجديد؛

١٦ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز ترتيبات الخدمات المتكاملة المشتركة بهدف مواءمة ممارسات تسيير الأعمال الخاصة بالوكالات وعملياتها وطرق الإبلاغ الخاصة بها، بما في ذلك نظم تخطيط الموارد، باعتباره جزءا من المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال العاملة في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مسترشدا في ذلك بمبدأي التكامل والميزة النسبية لكيانات الأمم المتحدة.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ١٨/٢٠١٨
## الحوار المنظم المتعلق بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علماً*** بالتقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتوقعات الإيرادات لسنة ٢٠١٨ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2018/10)، بما في ذلك الإضافة التي تتضمن مقترح الصندوق بشأن إجراء حوارات منظَّمة حول التمويل (DP/FPA/2018/10/Add.1)؛

٢ - ***يؤكد*** أن الصندوق يحتاج إلى مؤازرة سياسية قوية وإلى مزيد من الدعم المالي، فضلا عن الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها، ليتمكن من تحسين مساعدته للبلدان، وتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وإدماج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة كلية في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ودعم البلدان في الدفع قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣ - ***يكرر التأكيد*** على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يقوم عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولقيامه بعمله، ويشجع الصندوقَ على مواصلة تعبئة هذه الموارد بالموازاة مع عمله على حشد موارد تكميلية لتمويل الصناديق والبرامج المواضيعية؛

٤ - ***يشجع*** جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، لأسباب ليس أقلها ضمان قدرة الصندوق على سد الفجوة الحرجة الحالية في الإيرادات الأساسية، ويشجع أيضا البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من العام وعلى إصدار تعهدات متعددة السنوات من أجل ضمان فعالية البرامج، على أن تفعل ذلك؛

٥ - ***يشجع أيضا*** جميع البلدان المانحة على الالتزام بالتعهدات المتعددة السنوات من أجل ضمان فعالية البرامج وجميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، حيثما أمكن، على توسيع نطاق مساهماتها في البرامج التي تنفذ في بلدانها؛

٦ - ***يشجع*** الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى ضمان الاستخدام الفعال للموارد وأيضا مواصلة تحسين تدابير تعزيز الكفاءة والوفورات في التكاليف؛

٧ - ***يؤكد من جديد*** الطابع الطوعي لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويثمن التقدم الذي أحرزه الصندوق والتحسينات التي أدخلها في الحوار المنظم الذي يجريه فيما يتعلق بالتمويل، ويرحب بالمقترح المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن الحوار المنظم المتعلق بالتمويل، على النحو المبين في إضافة هذا التقرير، دون الحكم مسبقا على نتائج اتفاق التمويل الخاص بالأمين العام، وفي هذا الصدد:

(أ) ***يطلب*** إلى الصندوق أن يستعرض شكل ومحتوى التقرير السنوي عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى الصندوق، وتوقعات الإيرادات للسنوات المقبلة، بغية تحسين نوعية الحوار المنظم المتعلق بالتمويل، بسبل منها تقديم لمحة عامة عن التمويل فيما يتّصل بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع أخذ الموارد العادية والموارد الأخرى في الحسبان؛

(ب) ***يشجع*** الصندوق على مواصلة تعزيز هيكل التمويل، بهدف مواءمة الموارد مع النتائج البرنامجية، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

(ج) ***يشجع أيضا*** الصندوق على مواصلة العمل بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين التعاون بشأن الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل؛

٨ - ***يرحب*** بالتزام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إطار التعاون الوثيق مع الفريق الانتقالي للأمين العام وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويرحّب أيضا بالمعلومات المستكملة المقدمة مع التحليل الأولي لآثار القرار المالية وآثاره الأخرى ويطلب إلى الصندوق أن يواصل الحوار مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، بحيث يقدّم معلومات مستكملة بصورة منتظمة بدءا من عام ٢٠١٩؛

٩ - ***يشير*** إلى القرار ٢٠١٨/١٠، ويطلب إلى الصندوق أن يضاعف مساهمته في الترتيب القائم لتقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفقا للقرار ٧٢/٢٧٩، وأن يودع مساهمته لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة الأمين العام المتعلقة بالتنفيذ، من أجل تفعيل نظام المنسقين المقيمين الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأن يقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

١٠ - ***يطلب أيضا*** إلى الصندوق أن يتعاون، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الفريق الانتقالي للأمين العام من أجل تقديم الدعم لوضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المبينة في القرار ٧٢/٢٧٩، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

١١ - ***يطلب أيضا*** إلى الصندوق أن يقدم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمته في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

١٢ - ***يدعو*** الصندوق إلى أن يستعرض عمليات التخطيط والتمويل والإبلاغ عن النتائج الخاصة به لضمان فعالية التعاون المشترك في سياق تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يقدم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات اللازمة.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ١٩/٢٠١٨
## الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

*إن المجلس التنفيذي،*

١ - ***يحيط علماً*** بالميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/8) وتصويبها (DP/FPA/2018/8/Corr.1)، استجابةً للقرار ٤/٢٠١٧، وبمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9)؛

٢ - ***يرحب*** بالنهوض بالتركيز على النتائج والارتقاء بالروابط القائمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية والمنهجيّة والعرض المتسقين، بما يشمل تصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها؛

٣ - ***يثني*** على الصندوق للعملية التشاورية والشاملة والشفافة في عرض الميزانية المتكاملة المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٤ - ***يحيط علماً*** بالنتائج وبمتطلبات الموارد في تقديرات الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك روابط النتائج والموارد، كما هي مُدرجة في الوثيقتين DP/FPA/2018/8 و DP/FPA/2018/8/Corr.1؛

٥ - ***يوافق*** على عرض الأنشطة والتكاليف المصاحبة المدرجة في الوثيقتين DP/FPA/2018/8 و DP/FPA/2018/8/Corr.1؛

٦ - ***يوافق أيضاً*** على الموارد الإجمالية بمبلغ قدره ٧٠٨,٢ ملايين دولار، يُمثّل تقديرات الميزانية المؤسّسية المنقّحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع ملاحظة أن هذه التقديرات تشمل مبلغا قدره ١٥٥,٦ مليون دولار لاسترداد التكاليف غير المباشرة من الموارد الأخرى؛

٧ - ***يأذن*** بتخصيص ١٥٢,٥ مليون دولار من الموارد العادية المتوقعة، كحد أقصى منقّح للتدخلات العالمية والإقليمية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع ملاحظة أن هذا المبلغ لا يمكن تجاوزه بدون موافقة المجلس التنفيذي؛

٨ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ٣/٢٠١٥، ويوافق على مبلغ منقح قدره ٢٢,٥ مليون دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ الخاص بالصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويؤكد مجدداً الإذن الممنوح للمدير التنفيذي للصندوق بزيادة صندوق الطوارئ بمبلغ لا تتجاوز قيمته ٢ مليون دولار عن الحد الأقصى في أي سنةٍ من السنوات إذا تطلّب ذلك عدد حالات الطوارئ ونطاقها؛

٩ - ***يقر*** الاقتراح المقدم من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على نسق ما جاء في القرارات ٦/٢٠٠٨، و ١٣/٢٠١٢، و ٣٢/٢٠١٣ و ٢٤/٢١٧، ويقرر منح صلاحيات استثنائية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تسمح في إطار الموارد العادية بإتاحة مبلغ إضافي للتدابير الأمنية أقصاه ٥,٤ ملايين دولار، شريطة استخدامه في الولايات الأمنية الجديدة والناشئة، حسب التعريف الوارد في توجيهات إدارة شؤون السلامة والأمن، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا بشأن استخدام تلك الأموال في سياق استعراضه الإحصائي والمالي السنوي؛

١٠ - ***يقر أيضا*** مقترح المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوافق على استخدام الاحتياطي الموجود للسكن الميداني المخصص لمباني المقرّ الرئيسي إلى حين وضع الخطة الرئيسية للموقع.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ٢٠/٢٠١٨
## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ (DP/OPS/2018/5)؛

٢ - ***يرحب*** بالعرض العالي الجودة والزاخر بالمعلومات للبيانات عن المشتريات على نطاق المنظومة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة على الموقع الشبكي لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (http://www.ungm.org/Public/ASR)؛

٣ - ***يسلّم*** بأن الشفافية تمثل أحد المبادئ المحورية لمشتريات كيانات منظومة الأمم المتحدة ويرحب بمستوى التفصيل والبيانات والتحليل الذي يوفره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة؛

٤ - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عن المشتريات ويؤكد من جديد ضرورة أن يتسم نظام المشتريات في الأمم المتحدة بالشفافية والوضوح والنزاهة والفعالية من حيث التكلفة، وأن يستند إلى إجراءات تنافسية، وأن يعبِّر بصورةٍ كاملة عن الطابع الدولي للأمم المتحدة؛

٥ - ***يشير أيضا*** إلى القرار ٢٧٣/٦٩ ويؤكد أن مبادئ الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر، والتزام الإنصاف والنزاهة والشفافية، وتحقيق المنافسة الدولية الفعلية، ومراعاة مصلحة الأمم المتحدة تظل هي المبادئ العامة الأربعة التي ترتكز إليها المشتريات في الأمم المتحدة؛

٦ - ***يشير كذلك*** إلى قراره ٢٠/٢٠١٦ ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وغيره من كيانات الأمم المتحدة التوسع في بيان التدابير التي تتخذها والتقدم الذي تحرزه فيما يتعلق بغرض زيادة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نموا في التقارير الإحصائية السنوية في المستقبل؛

٧ - ***يرحّب*** بالتزام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إطار التعاون الوثيق مع الفريق الانتقالي للأمين العام وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرّخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

ويرحّب أيضا بالمعلومات المستكملة المقدمة مع التحليل الأولي لآثار القرار المالية وآثاره الأخرى ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل الحوار مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، بحيث يقدّم معلومات مستكملة بصورة منتظمة بدءا من عام ٢٠١٩؛

٨ - ***يشير*** إلى القرار ٥/٢٠١٨، ويطلب إلى المكتب أن يضاعف مساهمته في الترتيب القائم لتقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، وأن يودع مساهمته لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة الأمين العام المتعلقة بالتنفيذ، من أجل تفعيل نظام المنسقين المقيمين الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأن يقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

٩ - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يتعاون، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الفريق الانتقالي للأمين العام من أجل تقديم الدعم لوضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المبينة في القرار ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

١٠ - ***يطلب أيضا*** إلى المكتب أن يقدم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمته في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

١١ - ***يدعو*** المكتب إلى أن يستعرض عمليات التخطيط والتمويل والإبلاغ عن النتائج الخاصة به لضمان فعالية التعاون المشترك في سياق تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يقدم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات اللازمة.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ٢١/٢٠١٨
## تقرير مشترك عن استرداد التكاليف

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣، الذي أقر السياسة الحالية المنسقة لاسترداد التكاليف، وينوه ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنفيذ هذه السياسة؛

٢ - ***يشير أيضا*** إلى قراري المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٧ و ١٤/٢٠١٧، اللذين أوعز فيهما المجلس التنفيذي إلى الوكالات بتنفيذ سياسة استرداد التكاليف وكفالة استرداد كامل التكاليف بصورة تناسبية من مصادر تمويل الموارد العادية والموارد الأخرى، وتقديم الحوافز لزيادة تمويل الموارد العادية؛

٣ - ***يحيط علما*** بالتقرير الصادر تحت الرمز DP/FPA/ICEF-UNW/2018/1 وبالمقترحين المتعلقين باسترداد التكاليف غير المباشرة الواردين فيه؛

٤ - ***يلاحظ*** الفقرة ٢٨ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ التي تدعو إلى مواصلة مواءمة استرداد التكاليف من جانب فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويثني في هذا الصدد على البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضعها إطارها المنسق لاسترداد التكاليف، ويشجعها كذلك على العمل مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد نظر مجالس إدارتها في الأمر على النحو الواجب، من أجل اعتماد إطار منسق لاسترداد التكاليف؛

٥ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوما، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باستعراض مشترك لتعاريف التكلفة الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف ذات الصلة، بغية زيادة مواءمة نهجها عبر تحديد تعاريف موحدة لفئات التكاليف والأنشطة والمهام ذات الصلة على مستوى التفاصيل الجزئية، مع مراعاة مختلف نماذج الأعمال في فرادى الوكالات - وهو ما يتيح فهما كاملا لتكوين كل فئة من الفئات وخيارات المواءمة الممكنة للمهام المماثلة مع نفس تصنيفات التكاليف على نطاق الوكالات، ويظل يوفر أساسا لإجراء مقارنات بين المنظمات، فضلا عن المواءمة مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات - لتقديم تلك التعاريف والتصنيفات إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***يؤكد من جديد***، في هذا الصدد، السياسة المنسقة لاسترداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٩/٢٠١٣، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوما، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعرض مقترح شامل أولي بشأن سياسة استرداد التكاليف لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٢٠، بغية تقديم مقترح شامل نهائي لكي يتخذ المجلس التنفيذي قرارا بشأنه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٢٠؛

٧ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوما، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالحد من منح الإعفاءات التي تخفض معدلات استرداد التكاليف المتفق عليها، وأن يقدما معلومات مستكملة عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن تطبيق الإعفاءات على جميع مؤسساتها، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٩؛

٨ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوما، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإجراء استعراض شامل لمعدلات استرداد التكاليف، في إطار المقترح الشامل؛

٩ - ***يطلب كذلك*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوما، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعرض تقييم لأسباب عدم إنجاز استرداد كامل التكاليف في الوقت الحالي، في إطار المقترح الشامل.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ٢٢/٢٠١٨
## أساليب عمل المجلس التنفيذي

***إن المجلس التنفيذي،***

١ - ***يؤكد من جديد*** النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - ***يحيط علما مع التقدير*** بالاستجابة المشتركة التي أعدتها أمانات المجالس التنفيذية لكل من البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي لتقدّمه في الجزء المتعلق بأساليب عمل المجالس التنفيذية في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٨؛

٣ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم مشاريع القرارات قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد كل دورة بحيث تتاح في مرحلة ما قبل الدورة، ويشجّع بقوة المكتب على أن يعيّن، في ذلك الوقت، ميسّرا لكل مشروع من مشاريع القرارات، في إطار الاحترام الكامل للتمثيل الإقليمي العادل، وفي هذا الصدد يشجع بقوة الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها بشأن مشاريع القرارات، قبل بدء الدورة، إن أمكن، بهدف الشروع في المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات في اليوم الأول من الدورة؛

٤ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأعضاء في هذه الكيانات بذل الجهود من أجل بدء جميع الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية والمفاوضات في الوقت المناسب، وكفالة عقد الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية والمفاوضات خلال ساعات العمل المقررة في الأمم المتحدة وتجنب المشاورات الموازية من أجل زيادة تيسير المشاركة الفعالة والبناءة لجميع الدول الأعضاء في أعمال المجلس؛

٥ - ***يطلب*** إلى أمانة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تحدّد مجموعة من بنود جدول الأعمال المشتركة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف مواءمة النظر في بنود جدول الأعمال تلك مع هذه الوكالات، ابتداء من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ فصاعدا؛

٦ - ***يطلب أيضا*** إلى أمانة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تضع، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جدولا زمنيا مشتركا لجميع اجتماعات المجلس على شبكة الإنترنت، على أن يُحدّث في الوقت الحقيقي ويُقدّم إلى المجلس التنفيذي؛

٧ - ***يطلب*** إلى إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم ردا خطيا على الأسئلة التي تطرح في المشاورات غير الرسمية قبل بدء الدورات الرسمية التالية؛

٨ - ***يطلب*** إلى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل تحسين وثائقه بحيث تصبح أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي والتحليلي وأن يضمّنها أفضل الممارسات والإجراءات التي يجري اتخاذها لتناول الدروس المستفادة ومواجهة التحديات والمخاطر، استنادا إلى التفاعلات مع المجلس، عند الاقتضاء؛

٩ - ***يطلب أيضا*** إلى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل تحسين إمكانية الحصول على وثائقه وأن يذكر بوضوح أسماء ملفات وثائق المجلس التنفيذي وأن يشير إلى محتوى الوثائق وإلى أن تلك الوثائق يمكن أن تنزّل بكاملها بحسب الوكالة وأنها تتضمن إمكانية البحث في نصها الكامل؛

١٠ - ***يطلب كذلك*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل مع المجلس التنفيذي ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية لزيارات المجلس التنفيذي الميدانية ومتطلبات الإبلاغ بكفاءة وفعالية؛

١١ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين في أفرقة الخبراء في جميع الاجتماعات؛

١٢ - ***يطلب*** إلى مكتب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشروع، بالتعاون مع مكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، في عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء، بدءا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، بغية دراسة كفاءة الدورات الحالية وجودتها، فضلا عن مهام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، بالاستناد إلى الرد المشترك الذي أعدته الأمانات.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

## ٢٠١٨/٢٣

## استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨

***إن المجلس التنفيذي،***

***يشير*** إلى أنه قد قام خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ بما يلي:

### البند ١

### المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/17)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### البند ٢
### الحوار المنظم المتعلق بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٨ بشأن الحوار المنظَّم المتعلق بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### البند ٣
### الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21).

### البند ٤
### البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

*أفريقيا*: بنن (DP/DCP/BEN/3)؛ وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/3)؛ وليسوتو (DP/DCP/LSO/3)؛ وناميبيا (DP/DCP/NAM/3)؛ والسنغال (DP/DCP/SEN/3)؛ وجنوب السودان (DP/DCP/SSD/3)؛

*آسيا والمحيط الهادئ*: بوتان (DP/DCP/BTN/2)؛ والفلبين (DP/DCP/PHL/3)؛

*الدول العربية*: ليبيا (DP/DCP/LBY/3)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لكوبا والمكسيك من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وهو تمديد أقره مدير البرنامج بالفعل (DP/2018/22 و DP/2018/22/Corr.1)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (DP/2018/22 و DP/2018/22/Corr.1).

### البند ٥
### التقييم

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٨ المتعلق بتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٦
### الحوار المنظم المتعلق بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٨ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

**البند ٧**

**الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١**

اتخذ القرار ١٩/٢٠١٨ المتعلق بالميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

**البند ٨**

**البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها**

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

*أفريقيا*: بنن (DP/FPA/CPD/BEN/9)؛ وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/8)؛ وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/7)؛ وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/7)؛ وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/8)؛ وناميبيا (DP/FPA/CPD/NAM/6؛ والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/8)؛ وجنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/3)؛ وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/7)؛

*الدول العربية*: ليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/1)؛

*آسيا والمحيط الهادئ*: بوتان (DP/FPA/CPD/BTN/7)؛ والفلبين (DP/FPA/CPD/PHL/8)؛

*الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي*: إكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/7)؛ ونيكاراغوا (DP/FPA/CPD/NIC/9)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من جزر القمر، وجمهورية الكونغو والمكسيك (DP/FPA/2018/11)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا (DP/FPA/2018/11)؛

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

**البند ٩**

**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

اتخذ القرار ٢٠/٢٠١٨ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما برد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2018/6).

## الجزء المشترك

**البند ١٠**

**متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**

أحاط علما بالتقرير عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2018/27 – DP/FPA/2018/12).

**البند ١١**

**الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

اتخذ القرار ٢١/٢٠١٨ بشأن التقرير المشترك المتعلق باسترداد التكاليف.

**البند ١٢**

**أساليب عمل المجلس التنفيذي**

اتخذ القرار ٢٢/٢٠١٨ بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

**البند ١٣**

**الزيارات الميدانية**

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أوغندا (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) وبالتقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى هايتي (DP/FPA/OPS/2018/CRP.1).

**البند ١٤**

**مسائل أخرى**

استمع إلى بيان أدلى به رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

جلسة إحاطة بشأن التحليل الأولي للآثار المالية والآثار الأخرى المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

**صندوق الأمم المتحدة للسكان**

جلسة إحاطة بشأن التحليل الأولي للآثار المالية والآثار الأخرى المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

جلسة إحاطة خاصة بعنوان ”النساء والفتيات أولا: وضع العنف الجنساني في حالات الطوارئ في صلب المساعدة الإنسانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“؛

**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

جلسة إحاطة بشأن التحليل الأولي للآثار المالية والآثار الأخرى المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

*٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨*

# المرفق الثاني

## عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بنن (٢٠١٨) وبوركينا فاسو(٢٠٢٠) والكاميرون (٢٠١٨) وتشاد (٢٠١٨) ومصر (٢٠٢٠) وملاوي (٢٠١٨) وموريشيوس (٢٠١٩) وأوغندا (٢٠١٨).

دول آسيا والمحيط الهادئ: كمبوديا (٢٠٢٠) والصين (٢٠١٩) وجمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٩) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٨) وجمهورية كوريا (٢٠١٨) وساموا (٢٠١٨) والمملكة العربية السعودية (٢٠٢٠).

دول أوروبا الشرقية: ألبانيا (٢٠١٩) وبيلاروس (٢٠١٨) وجمهورية مولدوفا (٢٠١٩) والاتحاد الروسي (٢٠٢٠).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وباربودا (٢٠٢٠) والبرازيل (٢٠٢٠) وكوبا (٢٠١٩) وهايتي (٢٠١٨) وبنما (٢٠١٩).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: أيرلندا والبرتغال والدانمرك وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

* تطبق دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولا تناوبيا خاصا بها، وهو يختلف من عام لعام.

## المرفق الثالث

# تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## ألف – المساعي المُشترَكة لتعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان: طُرق فعّالة للتشارك في تحقيق النتائج لمعالجة الأولويات القُطرية للبرامج بنجاح في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠

١ – افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بالترحيب الحار بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي.

٢ – وفي ملاحظاتها الافتتاحية، أكدّت نائبة الأمين العام مُلاءمة توقيت الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية الذي عُقِد في اليوم التالي لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨) بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إن إعادة التنظيم عملية لإدارة التغييرات على مستوى المنظومة بأسرها لعب فيها رؤساء المجالس التنفيذية دورًا رئيسيًا في إخضاع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمُساءلة؛ وإنشاء بيئة تمكينية للدفع قُدُمًا بالإصلاحات من خلال نظام جديد للمُنسِّقين المقيمين؛ والدفع قدمًا بالعمل المترابط من خلال وثيقة استراتيجية على مستوى المنظومة بأكملها لتعجيل الاتساق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما شجَّعت الدول الأعضاء على التحلي بالجرأة عند مُراجعة الوظائف والأدوار التشريعية للاجتماعات المشتركة للمجالس. وذكرت أن دراسة الحالة عن السودان تتيح منظورًا مفيدًا يمكن من خلاله النظر في مدى ترابط الأمم المتحدة على المستوى القُطري. وتتطلب ضخامة التحديات العالمية العمل الجماعي المتجسد في نهج 'توحيد الأداء' لمعالجة كافة الأبعاد الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب أيضا مُجابهة أوجه انعدام المساواة توليد أدلة مُصنّفة وتبادلها من أجل مُعالجة الصور المتعددة لانعدام المساواة.

٣ – وأكدت نائبة الأمين العام وجوب قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي: (أ) تكثيف الدعم الدولي للجهود المشتركة في التغلب على أوجه انعدام المساواة المتزايدة؛ (ب) تعزيز التعاون والاتساق في السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ (ج) زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود؛ (د) الوصول إلى الشباب والفتيات بصفة خاصة، وإشراكهم؛ (هـ) رفع الشراكات إلى مستوى جديد، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

٤ - ووصف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاته الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، في أعقاب اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ بالاختبار الكاشف لتفعيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. وقال إن الاجتماع مؤشّرٌ لبداية عهد جديد يتطلب نهجًا جماعيًا وفقاً لما تعكسه خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - وأضاف قائلا إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتضافرة أن (أ) تساعد البلدان في إعادة تعيين نهجها تجاه التنمية المستدامة وترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى خطط عمل تنموية وطنية؛ (ب) إنشاء خطوات تحويلية لإدارة تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الوفاء بوعود خطة عام ٢٠٣٠. وقد برزت عملية إعادة التنظيم هذه من خلال القرار ٢٧٩/٧٢ ومن خلال تجربة نهج 'توحيد الأداء' التي اكتُسِبت حتى الآن.

٦ - وأردف يقول إن الأهداف، التي تركز على الجوانب متعددة الأبعاد للفقر وانعدام المساواة، تتطلب أن تفكر منظمات الأمم المتحدة في حلول نظُمية متعددة الأوجه تتناول الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورٌ حيوي يضطلع به بوصفه عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وذلك على النحو المنصوص عليه في أُطر مثل الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.

٧ - كما أشار المدير التنفيذي لليونيسف إلى أن الأمم المتحدة دخلت عصرًا جديدًا مع القرار ٢٧٩/٧٢. فعلى كل منظمة أن تنفذ الإصلاح بطريقة تناسب البلدان المستفيدة، مع التركيز على طرق جديدة للعمل معًا. ويتضمَّن ذلك التوسع بما يتجاوز الطرق المقبولة للتعاون والاستناد إلى المبادرات لاستكشاف الشراكات المبتكرة واستخدام تقنية سلسة السجلات المغلقة ''سلسلة الكتل'' والتصوير بالأقمار الصناعية لتخطيط العمل الميداني ورصده.

٨ - وأوضح أن من بين التحديات الجماعية كيفية غرس بذور التنمية في التخطيط الإنساني والعمليات الإنسانية لمعالجة الأسباب الجذرية وتجنّب آثار الأزمة، وهو مجال كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد بدأت في تحديد نواتج متعددة السنوات فيه وتمويلها. ويتضمَّن هذا تنسيق تقييمات الاحتياجات وزيادة الاستثمارات في مجالي التحليل والتقييم وهيكلة أساليب التمويل المبتكرة والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق النواتج الجماعية.

٩ - وتابع قائلا إن الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية يعطي للمنظمات الأربع منصة للدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة بصورة جامعة في ستة مجالات مواضيعية. والمبادرات الجديدة التي تتعاون فيها منظمتان أو أكثر من المنظمات الأربع في مجال أو أكثر من بين ستة مجالات مواضيعية على المستويين الإقليمي والقُطري هي من بين الأمور المكمِّلة لهذه الجهود، وبخاصة مُبادرات التعجيل. وقال إن على المنظمات أيضًا إنشاء آليات للشكاوى لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأوضاع الإنسانية، ودمج مقارها على مستوى مكتب المنطقة، وتجميع بيوت الضيافة الخاصة بها وتوسعة المراكز العالمية للخدمات المشتركة.

### دراسة حالة عن السودان

١٠ - أكد المنسِّق المقيم ومُنسِّق الشؤون الإنسانية السابق للأمم المتحدة في السودان (الذي يشغل حاليًا منصب نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، والذي شارك من خلال الاتصال بالفيديو، أن الأنشطة الإنسانية والتنموية وأنشطة السلام تجري في آنٍ واحد في السودان. وقد سعى الفريق القطري إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال طريقة عمل جديدة.

١١ - وكجزءٍ من عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حددت مهمة لفريق التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات أمورًا تُسرِع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقامت الحكومة بدمجها في خططها التنموية الوطنية. وبالمثل، قام الفريق القُطري بتضمين استراتيجية التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الإنسانية.

١٢ - وعند تنفيذ شبكة السلام الإنسانية التنموية، قام الفريق القطري بوضع الخطّتين معًا، ووُسِّعَت خطة الاستجابة الإنسانية لتصبح خطة متعددة السنوات وتم تحقيق الاتساق بينها وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان الهدف يتمثل في إنشاء رابط عضوي بين إطاري التخطيط للوصول إلى نهج أكثر اتساقًا وضمان الانتقال السلس من الأزمة إلى التنمية مرورًا بالتعافي. وأوفد الفريق القُطري مهمة ميدانية ثانية للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتحديد الأهداف الجماعية من أجل إخضاع المجتمع الدولي والحكومة للمُساءلة عن الأهداف بصورة متبادلة. وبدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنشأ الفريق القطري أطُرًا مالية ومنصة تنسيق مُحسَّنة للأمم المتحدة.

١٣ - كما أكّد الممثل المقيم لليونيسف في السودان (والقائم بأعمال المنسق المقيم بالنيابة)، الذي شارك أيضًا من خلال اتصال بالفيديو، أنَّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سعت إلى استخدام نهج توحيد الأداء في السودان لمجابهة التحديات المختلفة. وكانت البلاد قد فقدت الكثير من ثروتها حين انفصلت عنها جنوب السودان وظلت تُعاني اقتصاديًا وتواجه مشكلات كبيرة نتيجة الديون التي تفاقمت بفعل أوجه القصور الاجتماعية المتصاعدة، وأزمة التضخم ونقص الوقود وتدفق ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان.

١٤ - ونظرًا لاستحالة التصدي لهذه التحديات من خلال الاستجابة الإنسانية فقط، ركّزت اليونيسف على أدوات التنمية الطويلة الأمد، مثل المياه والنُظُم المدرسية. وقد أدركت الصناديق والبرامج مُبكِّرًا أن تعاونها الوثيق في تقديم التدخلات الصحية التي تُنقِذ الأرواح على سبيل المثال، له نتائج مستدامة. واستبق نهج 'توحيد الأداء' الذي اتبعه الفريق القُطري في السودان إلى حدٍ كبير اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ وكان دليلاً على أن تعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أشد تأثيرًا بدرجة كبيرة. ولتعظيم الأثر، كان على الجهات المانحة كذلك أن تعمل معًا وأن تزيد استثماراتها في التنمية أكثر من الاستجابة الإنسانية.

١٥ - وقد أبرز المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدأت في تنسيق عمل آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان استعراضٌ للدعم الإقليمي للفرق القطرية من قِبل فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة قد أدى إلى

إنشاء فريق الدعم القُطري للأهداف الذي استخدم نهج التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات وقدم المساندة في مجالات الرصد والتقييم والإبلاغ.

١٦ - وعمل الفريق مع جامعة الدول العربية لإنشاء بنية أساسية إقليمية للتنسيق من أجل توجيه إطلاق الأهداف والتكامل بينها في أُطُر التنمية الوطنية والإقليمية. واتّبعت هذه العملية ثلاث خطوات: (أ) أحصت البلدان قدراتها واحتياجاتها من الدعم، ثم أرسلت بعثتين ميدانيتين للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات؛ (ب) وسعت مجموعة عمل معنية بالبيانات إلى إتاحة البيانات لجميع منظمات الأمم المتحدة؛ (ج) وقامت فِرقة عاملة تُركِّز على خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باستخدام بيانات السكان والمؤشرات لضمان اتباع نهج يُركز على السكان. وبالمثل، كان المنتدى العربي للتنمية المستدامة بمثابة آلية تنسيق إقليمية شاركت فيها جميع منظمات الأمم المتحدة.

١٧ - ولفَتَ نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الانتباه إلى التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد: (أ) فقدان ٩٠ في المائة من موارد العملة الصعبة وأكثر من ٦٠ في المائة من دخل الحكومة وما يقرب من ٣٠ في المائة من المساحة الجغرافية، نتيجة انفصال جنوب السودان؛ (ب) وضعها كدولة فقيرة مثقلة بالديون؛ (ج) عبئها الاقتصادي نتيجة استضافة مليوني لاجئ؛ (د) الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعِقدين من العقوبات (١٩٩٨-٢٠١٧)؛ (هـ) صعوبة جذب المساعدة الإنمائية المناسبة والاستثمارات الأجنبية.

١٨ - إلا أن السودان شارك مع الأمم المتحدة ووقع في عام ٢٠١٤ اتفاقًا ثلاثيًا مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين من جنوب السودان، وهو ما ساعد في تجنّب وقوع مجاعة. كما يعمل السودان عن كثب مع المجتمع الدولي لمعالجة قضية الاتجار في البشر على المستوى الإقليمي. وأعرب السودان عن أمله في أن يؤدي القرار ٢٧٩/٧٢ إلى استجابة مُنسّقة للأمم المتحدة أعظم أثرًا في مجال السلام والأمن والتنمية يمكن أن تجعل من البلاد نموذجًا يُحتذى لبناء السلام في أفريقيا.

١٩ - وشارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء منظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان:

(أ) دعا قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ إلى نهج مختلف يمكن أن يجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقق الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة على كافة المستويات وبخاصة في الميدان؛

(ب) على منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسعى إلى توحيد تقديم الخدمة بناءً على إطار مشترك وأن تعيد النظر في أدوارها المنفردة داخل منظومة المنسق المقيم المجددة؛

(ج) على المجالس التنفيذية تحسين أساليب عملها وكفاءة وشفافية هياكل حوكمتها لكي تدفع بالإصلاح نحو الأمام؛

(د) يمكن أن يكون الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بمثابة مُنتدى مركزي للمنظمات لتقديم التقارير عن عملها المشترك في مجال تنفيذ أحكام الفصل المشترك؛

(هـ) على المنظمات أن تسعى إلى اتباع نهج مترابط ومتكامل نحو تنفيذ الأهداف والسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(و) يجب أن تستند إرشادات الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعاونها معها إلى نهج يعتمد على أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان تحقيق الأهداف والدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة؛

(ز) تحتاج الأمم المتحدة إلى حافز مؤسسي أقوى للمنظمات من أجل التركيز على الوقاية وليس على نهج إنساني يعتمد على رد الفعل، نظرًا لأنه أكثر تكلفة؛

(ح) أهمية الانتقال السلس إلى نظام المنسق المقيم الذي لا يرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى لا يتعطّل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(ط) تعد اتفاقات التمويل متعدد السنوات مع الجهات المانحة أوثق الطرق لضمان التوصيل المتّسق والمستدام لمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الدفع قُدُمًا بالأهداف.

(ي) يعدّ الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أداةً ممتازة للدفع قُدُمًا بالإصلاح على المستوى الميداني وضمان خفض الازدواجية وتوفير خدمات قِسم الإسناد المشتركة، وليكون بمثابة اختبار كاشِفٍ لنجاح التنسيق على أرض الواقع؛

(ك) تعتبر التكنولوجيا والابتكار من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف؛ ويعني هذا ضرورة معالجة الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية عند تقديم المساعدات؛

(ل) يجب أن يلعب الرصد والتقييم والإبلاغ دورًا محوريًا ليس في مجال قياس مدى تحقيق النتائج في مُقابل الأهداف فحسب، وإنما لقياس الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(م) يمكن لاستخدام خبرات تقييم التقدم المحرز والتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن سياق مُنسَّق للأمم المتحدة في دراسة حالة السودان أن يكون بمثابة نموذج للمساءلة والدروس المستفادة للبلدان الأخرى؛

(ن) يجب أن تستند المساعدة الإنمائية إلى الأولويات الوطنية وأن تتواءم مع السياق القُطري، بما يتفق مع مبدأ الملكية الوطنية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - واستجابةً لذلك، ذكر منسق الأمم المتحدة المقيم والمعني بالشؤون الإنسانية السابق في السودان أن ظروف تنفيذ طرق العمل الجديدة تعتمد على السياقات المحلية. ومن المهم أن تكون المساعدة قادرة على التكيف وتكون مرنة لكي تعكس عدم استقرار الهياكل الإنسانية والتنموية وأن يضمن التمويل متعدد السنوات إحداث أقصى قدر ممكن من الأثر. وعلى الرغم من امتلاك الفرق القطرية، كما هو الحال في السودان، للقدرات اللازمة لتنفيذ عملها، إلا أن الخفض التدريجي للتمويل بعد حالة الطوارئ كثيرًا ما يؤدي إلى إنهاك قواها. لذلك من الضروري تحقيق المرونة بين العمل الإنساني والتنمية. واستخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره الأداة الوحيدة لوضع البرامج أمر ممكن طالما كان الإطار مُفصَّلا، وتضمن إطارًا للمساءلة وخُصِّصَ له التمويل المناسب.

٢١ - وأكّد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إصلاح منظومة المنسق المقيم يمكن أن يكون له دور محوري في تحديد النجاح العام لخطة الإصلاح. ويوفر الجيل الجديد من أُطُر عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية والفصل المشترك الأدوات الأساسية لقياس النتائج ورصدها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها. وبالمثل، فإن استراتيجية التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات هي بمثابة أداة تجمع بين عناصر منظومة الأمم المتحدة. ولكن يجب تحقيق الاتساق بين الحوافز من ناحية الحوكمة والتمويل والأنشطة من خلال اتفاق بين البلد المستفيد وبين الحكومات المانحة وبين الأمم المتحدة يستند إلى المساءلة المتبادلة. وعلى الرغم من أن قياس النجاح – بالنسبة للفصل المشترك على سبيل المثال – يمثل أمرًا شديد الأهمية، إلا أنه من المهم قياس النواتج وليس الأرقام، وقياس مدى رضا العملاء وليس جودة التقارير. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل بصورة جماعية مع منظمات الأمم المتحدة لتحديد كيفية قياس النتائج التي تصنع الفرق بحق. ويعتمد التمويل، وهو أمرٌ أساسي في هذا المسعى، على كيفية تمويل منظومة التنمية أكثر مما يعتمد على المبالغ الكَمِّية.

٢٢ – وأكد المدير التنفيذي لليونيسف مُجددًا أهمية التمويل المرن المتعدد السنوات واستعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن تُبرهن من خلال النتائج على تحقيق نموذج التمويل هذا لنتائج أفضل. وتقوم المنظمات بإعداد وثائق البرامج القطرية الخاصة بها بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي فإن إرشادات المجلس بشأن كيفية تحسين وثائق البرامج القطرية ستكون موضع ترحيب. ومع أن الفصل المشترك هو أداة تنسيق ممتازة، إلا أن نجاحه يعتمد على الكيفية التي يُنسِّق بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ومن المهم إدارة وتنسيق فجوة المهارات بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجال التنمية لضمان وجود القدرات الصحيحة، بما في ذلك الخدمات الموجهة.

٢٣ – ووصف المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بأنها مكوِّن رئيسي لتحقيق التناغم بين الأهداف الـ ١٧ جميعًا من أجل تعزيز مجالات التقدّم وضمان أخذ مخاوف الشباب في الاعتبار. وتستند استراتيجيات الأمم المتحدة للشباب إلى البيانات وإلى استعداد الحكومات لاستثمار العائد الديموغرافي و 'الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني'؛ وهي بمثابة أداة أساسية لضمان عدم ترك الشباب يتخلفون عن الركب. ويعدّ التمويل المرن متعدد السنوات أمرًا أساسيًا في تحقيق الأهداف وقياس أثرها. ويتطلب النجاح الوضوح والقيادة على جميع المستويات، وبخاصة من أجل دفع الإصلاح قُدُمًا وإنشاء نظام منظومة المنسق المقيم المجدَّدة.

٢٤ – وذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن السودان توفر أرض اختبار ممتازة للسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولكن الحصول على التمويل لا يزال يمثل تحديًا ضخمًا. ويُمكن لتوجيه تمويل التنمية إلى الموضع المناسب أن يُغني عن الحاجة إلى حفظ السلام والبرامج الإنسانية في المستقبل. لذلك فإن السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تمثل تحديًا بالنسبة للجهات المانحة بقدر ما تمثل قضية تتعلق بالتنفيذ، نظرًا لأن هؤلاء الشركاء يتعين عليهم العمل معًا للتوصل إلى حل. ورغم أن برنامج الأغذية العالمي ليس طرفًا في الفصل المشترك، إلا أنه ممتثل له من خلال استلهام فحواه على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى استبدال وثائق البرامج القطرية لفرادى المنظمات، إلا أن الجيل الحالي منها لم يُتِح ذلك حتى الآن.

٢٥ - وألقت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على استعدادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمشاركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المستوى القُطري في إعداد مقرات مشتركة وخدمات قسم الإسناد المشتركة في أنشطة البرامج التي تركِّز على إنهاء العنف ضد المرأة. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل تعاوني من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة ومبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative). وتشارك المنظمة مع حكومة السودان في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وفي وضع خطة العمل الوطنية، والتي يعتمد تنفيذها على التنسيق على مستوى المنظومة بأسرها والتنسيق مع الشركاء.

٢٦ - وأكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثناء تلخيصها لنقاط المناقشة الرئيسية أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتطلب حوافز تُكافئ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على العمل معًا. وهناك حاجة لإيجاد طرق جديدة للعمل على المستوى الميداني مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأمم المتحدة تحت مظلة قيادة الحكومة الوطنية وملكيتها. ويتطلب الإصلاح وجود القيادة ويتطلب أن تخرج المنظمات من دوائر راحتها، ولكن النتائج ستكون مفيدة للجميع.

٢٧ - وفي الختام، وجّه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود ولممثلي منظمات الأمم المتحدة الستة على مشاركتهم في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

## باء - التفكير في أساليب عمل مجالس الإدارة

٢٨ - باعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنمية، أكدت الجمعية العامة الحاجة لتحسين الاتساق والكفاءة على مستوى المنظومة بأسرها، وخفض الازدواجية وبناء أوجه التآزر عبر مجالس إدارة هيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يمنح الاستعراض ولاية واضحة لمكاتب المجالس التنفيذية لبدء مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية حتى يمكنها تقديم منصة لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات الأثر الشامل مع تحسين جودة الهيئات الإدارية وكفاءتها وشفافيتها لتمكين تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

٢٩ - وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات بالفعل من أجل تبسيط أساليب عمل المجالس التنفيذية - زيادة الإحاطات والمشاورات غير الرسمية، بما في ذلك المزيد من الإحاطات المشتركة التي تعقدها الهيئات؛ والمناقشات غير الرسمية بين إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء؛ وزيادة وتيرة اجتماعات المكاتب؛ والفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكلٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة - الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - إلا أنه لا يزال هناك مجال لإجراء مزيد من التحسينات[(١)].

(١) لم يكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي فصل مشترك في أحدث خططهما الاستراتيجية، نظرًا لتباين الأطر الزمنية لإعداد الخطط الاستراتيجية.

٣٠ - واستجابةً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بدأ رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، في عام ٢٠١٧، مناقشات بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. ونتج عن هذا إصدار ورقة غير رسمية من الرؤساء، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعنوان ''مذكرة للمناقشة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية ووزِّعت على أعضاء جميع المجالس التنفيذية. وشكّلت الورقة غير الرسمية أساسًا - للمناقشات بشأن الموضوع أثناء جلسة فترة الغداء (الموضوع ٢) في الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية.

٣١ - وسعت المناقشات التي جرت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية إلى مُعالجة القضايا ذات الصلة المباشرة بأساليب عمل المجالس التنفيذية، التي تتضمن ما يلي:

(أ) مكاتب المجالس التنفيذية - انتخاب الأعضاء؛ وفترات ولاية المسؤولين؛ والانتقال من منصب نائب الرئيس إلى الرئاسة؛

(ب) التفاعل بين رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة؛

(ج) جلسات المجالس التنفيذية؛

(د) المشاركة بين وكالات التنمية في الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء؛

(هـ) ترشيد الزيارات الميدانية (الاختصاصات وعدد الزيارات ومعدل تكرارها واختيار البلدان ومستوى المشاركة)؛

(و) التنسيق بين الوكالات (بما في ذلك الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية).

٣٢ - شُكِّلت أربع مجموعات منبثقة من بين الوفود تمثل ٤٠ من الدول الأعضاء تقريبًا، كطريقةٍ لتوجيه المناقشات. ثم طُلِبَ من كل مجموعة مناقشة وتحديد المجالات المحتملة لتحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية مع التركيز على ستة موضوعات عامة منتقاة من ورقة الرؤساء غير الرسمية الصادرة عام ٢٠١٧: المكاتب والجلسات وتسيير الأعمال والمشاركة والزيارات الميدانية والتعاون بين الوكالات، بما في ذلك الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية.

٣٣ - ودعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذين تولوا رئاسة الجلسة، مديري جلسات المجموعات الأربع إلى تقديم خلاصة مناقشاتهم بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. ثم قدّمت المجموعات الأربع نتائج المناقشات التي استُخلِصَت منها الاستنتاجات التالية.

### نتائج المناقشات الجماعية

### المجموعة ١ - مدير الجلسة: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٣٤ - ركزت المجموعة ١ على العملية واقترحت خارطة طريق للإجراءات التي يمكن للمجالس التنفيذية المختلفة اتخاذها على مدار دوراتها الثلاث القادمة. وكانت هذه الإجراءات كما يلي:

٣٥ - *خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٨*، يمكن أن تشير المجالس التنفيذية الأربعة إلى الحاجة لتحسين أساليب العمل من خلال قرار رسمي مشترك (يُعتمد في كل مجلس من المجالس التنفيذية المعنية)، يطلب من أمانات المجالس التنفيذية الأربعة أن تقدم بصورة مشتركة إلى جميع أعضاء المجالس الأربعة ردًا على الورقة المقدمة من الرؤساء التي وُضعت في نهاية عام ٢٠١٧. وسوف يؤدي هذا إلى مواصلة الحوار بين أعضاء المجالس وبين أمانات المجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية، وإلى النهوض بهذا الحوار.

٣٦ - خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، وبمجرد الإحاطة بردِّ أمانات المجالس التنفيذية المشترك على الورقة غير الرسمية المقدمة من الرؤساء، يمكن أن تُرشِّح المجالس التنفيذية مُيسِّرين لتمثيل مكاتب المجالس من أجل المضي قُدُمًا في دراسة الاعتبارات التي أثارتها الدول الأعضاء في المرحلة التالية من المناقشات، استنادًا إلى الرد المشترك لأمانات المجالس على ورقة الرؤساء.

٣٧ - *وفي الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩*، بمجرد إنشاء عملية التيسير هذه، يمكن أن تنخرط المجالس في مزيد من المناقشات لصياغة قرار رسمي مشترك بشأن تحسين أساليب العمل والاتفاق عليه. وقد يتطلب محتوى القرار المشترك مناقشة متعمقة، ولكنه سوف يركز على القضايا المشتركة التي يمكن للمجالس المختلفة مُعالجتها معًا، وسوف تتناول خريطة الطريق المقترحة القضايا النظامية المشتركة الرئيسية. ولكنها لن تمنع فرادى المجالس من إدخال تعديلات رأسية، ومناقشتها مع مكاتب المجالس ومع أماناتها.

٣٨ - وفيما يتعلق بالاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية، أشار مدير الجلسة للمجموعة إلى وجود وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للاجتماع أن يكون جهة اتخاذ قرار، ولكن أعضاء المجموعة اتفقوا على إمكانية تحسين الاجتماع المشترك، جوهريًا بأن يتناول القضايا الجامعة الرئيسية مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيَّيْن، واسترداد التكاليف.

**المجموعة ٢ - مدير الجلسة: جمهورية كوريا**

٣٩ - ركزّت المجموعة ٢ مناقشاتها على ثلاث قضايا: التخطيط لتعاقُب الموظفين وحجم المكتب، الشمول؛ وعدد الزيارات الميدانية السنوية.

٤٠ - *التخطيط لتعاقُب الموظفين* - اقترحت المجموعة: (أ) الاختيار المبكر لأعضاء المكتب لكل مجلس تنفيذي، مما سيتيح عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات بين المكاتب المنتهية ولايتها والمكاتب الجديدة؛ (ب) أن يشغل نوّاب الرؤساء مناصب الرؤساء في تشكيل المكتب عن العام التالي. ولم تتفق المجموعة على مقترح بأن تتكون المكاتب من عضوين من كل مجموعة إقليمية، بحيث يتم تغيير عضو واحد سنويًا، مما سيكون أمرًا غير عملي بالنسبة للبعثات الحكومية الأصغر حجمًا.

٤١ - *الشمول* - اقترحت المجموعة: (أ) تحديد وتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة أعضاء المجلس وشمول المراقبين في الاجتماعات المشتركة للمجالس؛ (ب) التوسّع في نطاق الإحاطات غير الرسمية والمشاورات بشأن القضايا الرئيسية قبل انعقاد دورات المجالس؛ (ج) تحديد طرق لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص في الجلسات المشتركة للمجالس.

٤٢ - *الزيارات الميدانية* - على الرغم من أهميتها في التعلُّم في مجال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على المستوى القُطري، إلا أن الزيارات الميدانية تستهلك وقتًا كبيرًا في إعدادها، وهي عالية التكلفة، وبالنظر إلى سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يصبح من غير العملي القيام بها أكثر من اللازم، ويمكن أن تكون الزيارات الميدانية المشتركة التي تضم وفودا كبيرة مثار إزعاج أيضا؛ ويجب على المجالس ضمان سفرها بطريقة مسؤولة. واقترح أعضاء المجموعة تقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية حتى يمكنها التعرف على مختلف جوانب الظروف القُطرية ومساعدة الأمم المتحدة. ويجب أن تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة فردية واحدة لكل مكتب سنويًا. وحذَّروا من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدَبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبيّنوا وجوب أن يرى أعضاء المجلس التحديات حتى يمكن للمجلس مُعالجتها. واقترحوا أن تكون برامج الزيارات الميدانية مدفوعة من المكتب (بدلاً من أن تكون بدافعٍ من المنظمة)، مع تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء، حتى يمكن ربط الجوانب السياسية والجوانب الفنية بالمجالس.

**المجموعة ٣ - مدير الجلسة: موريشيوس**

٤٣ - تناولت المجموعة ٣ موضوعات تتعلق بما يلي: المكاتب والجلسات والمشاركة والزيارات الميدانية والاجتماع المشترك للمجالس.

٤٤ - *المكاتب* - اقترحت المجموعة: (أ) تحسين شفافية إجراءات المكاتب، مع ملاحظة أن مناقشات المكتب لا تنقَل بصورة مناسبة إلى أعضاء المجموعات الإقليمية؛ (ب) وتحقيق التناسق بين إجراءات المكاتب المختلفة، وبخاصة على الصعيد التنظيمي، حتى يمكنها أن تجتمع وتُصدر تقاريرها بطريقة متشابهة؛ (ج) ومناقشة إمكانية زيادة فترة ولاية أعضاء المكاتب من المجموعات الإقليمية حتى يمكنهم النقاش ضمن مجالسهم؛ (د) وتحسين التواصل بين المكاتب المختلفة، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه ممكن.

٤٥ - *الجلسات* - اقترحت المجموعة: (أ) ضمان توزيع الوثائق في الوقت المناسب، مع مُعالجة أي اختناقات بصورة منهجية؛ (ب) الإشارة من خلال المواقع الإلكترونية للأمانات إلى الوثائق التي تم تحميلها حديثًا؛ (ج) تضمين المراقبين في القوائم البريدية؛ (د) زيادة الفترة الزمنية بين الدورات السنوية وبين الدورات العادية الثانية؛ (هـ) عقد الاجتماعات غير الرسمية بصورة أساسية في مقر الأمم المتحدة لتيسير مشاركة البعثات الحكومية.

٤٦ - *المشاركة*. ألقت المجموعة الضوء على ضعف حضور الدول الأعضاء في الاجتماعات المشتركة للمجالس واقترحت استكشاف طرق لجعلها أكثر جاذبية وموضوعية، تعزيزًا للمزيد من المشاركة.

٤٧ - *الزيارات الميدانية*. المجموعة: (أ) حذّرت من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبينت ضرورة أن يُقدّر أعضاء المجلس أيضًا التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة على الأرض، لتمكين المجالس من تقدير عمل المنظمة بصورة أكثر شمولاً ومُعالجة أية أوجه قصور كامنة أو هيكلية تعوق فعالية وكفاءة عمل منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع؛ (ب) اقترحت أن يتولى المكتب دفع برامج الزيارات الميدانية بدلاً من أن تكون بدافع من المنظمة، وإعطاء المكتب المزيد من الوقت لمناقشة القضايا التي تتناولها الزيارات الميدانية؛ (ج) اقترحت أن تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية فردية واحدة للمجلس التنفيذي وزيارة ميدانية مشتركة سنويًا؛ (د) اقترحت تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة

المستوى وبين مشاركة الخبراء، بغية المزج بنحوٍ أفضل بين كل من الجانب السياسي والجانب الفني من العمل.

٤٨ - *الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية*. ألقت المجموعة الضوء على القضايا المشتركة التالية التي يمكن مناقشتها في الاجتماعات المشتركة للمجالس من الآن فصاعدًا: (أ) المراجعة، (ب) الأخلاقيات؛ (ج) استرداد التكلفة؛ (د) الموضوعات المرتبطة بالفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية للوكالات. كما اقترحت أيضًا أن تُقدِّم الوكالات تقريرًا سنويًا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك خلال الاجتماع المشترك للمجالس. واعتبرت المجموعة أنه على الرغم من أن تحويل الاجتماع المشترك للمجالس إلى جهة صانعة للقرار يعد أمرًا مفضلاً بالنسبة للعديد من القضايا، إلا أنها اتفقت على الحاجة لدراسة هذا المقترح بمزيد من التفصيل، واحتياجه لمزيد من المناقشات الأكثر شمولاً ومشاركةً بشأن الإجراءات وغيرها من الجوانب، قبل اتخاذ أي قرارات. وفي الوقت نفسه، اعتُبر من الضروري تشجيع المجالس على زيادة معدل الإحاطات المشتركة والاجتماعات غير الرسمية والمناقشات، وجميعها يتطلب التعاون بين الوكالات وبين الأمانات.

**المجموعة ٤ – مدير الجلسة: النرويج**

٤٩ - اتفقت المجموعة ٤ مع وجهات النظر التي عبرت عنها المجموعة ٣ وأضافت التعليقات التالية:

٥٠ - *المكاتب* – بيَّنت المجموعة: (أ) أن المكتب في حاجة لأن يكون أكثر جدوى وأثرًا، مع زيادة المبادرات المدفوعة من المكتب، في حين يجب ألا تنخرط الأمانات في المناقشات السياسية والموضوعية؛ (ب) أن الدول الأعضاء تتحمّل مسؤولية تمثيل مجموعاتها الإقليمية حتى يمكن تمرير المعلومات من مستوى المكتب إلى المجموعات الإقليمية لضمان المزيد من الشمول.

٥١ - *الجلسات* : (أ) أوصت المجموعة بأن تحد المجالس التنفيذية من عدد البيانات الرسمية وطولها من خلال التركيز على البيانات الوطنية أثناء الدورة السنوية (باتباع نموذج برنامج الأغذية العالمي، وبالأخص استخدامه لمناقشات المائدة المستديرة وكيفية إعدادها ماديًا، كوسيلة لتيسير التفاعل)؛ (ب) نظرًا لأن العروض التقديمية لوثائق البرامج القطرية تستغرق وقتًا أطول من اللازم ونظرًا لأن المتابعة ينبغي أن تكون على المستوى القطري، اقترحت المجموعة أن تنشر وثائق البرامج القطرية على شبكة الإنترنت مُسبقًا، وأن تُصدر الموافقات على أساس عدم الاعتراض؛ (ج) أثارت إمكانية تخصيص جلسة لوثائق البرامج القطرية على هامش الدورة السنوية العادية، أو ربما دعوة الوكالات والبلدان لحضور جلسة خاصة منفصلة تُناقش فيها وثائق البرامج القطرية ويُصدَّق عليها، مما يمكن أن يتيح إجراء مناقشات عالية الجودة بشأن القضايا الموضوعية.

٥٢ - *الزيارات الميدانية* – أشارت المجموعة إلى قيمة الزيارات الميدانية وفائدتها، ولكنها عبرت عن وجهة النظر التي ترى أن عددها أكثر من اللازم وأن المجالس يجب أن تسعى لإيجاد طرق تجعلها أكثر فعالية ومُناسبة. يمكن أن تكون الوفود الكبيرة مثار إزعاج في بعض الأوقات، وهناك حاجة للتأكد من إجراء الزيارات بأسلوب ملائم للسياق. كما اقتُرح إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة وتقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية، حتى تكون في موقف أفضل يمكنها من التعرف على الجوانب المختلفة من ظروف البلد المضيف والدعم المقدَّم من الأمم المتحدة.

٥٣ - *الاجتماع المشترك للمجالس* - اقترحت المجموعة زيادة الإبلاغ المشترك والمناقشات الموضوعية، وإعطاء الاجتماع المشترَك للمجالس سلطة تشريعية لاعتماد قرارات بشأن العمليات المشتركة والتقييمات المشتركة وتقارير المراجعة المشتركة والمتابعة المشتركة للقضايا الجامعة مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

**وجهة نظر برنامج الأغذية العالمي - قدمها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي**

٥٤ - نوه رئيس مجلس برنامج الأغذية العالمي بإصدار ورقة الرؤساء غير الرسمية، وذكر أن الهيئتين الإداريتين للوكالتين الأخريين المتخذتين من روما مقرًا لها، وهما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قد اطلعتا عليها وهما تنظران في إمكانية استخدامها كمُدخَل لقياس أساليب عمل كل منهما بالنسبة لها. وقال إن برنامج الأغذية العالمي قطع شوطاً كبيراً بالفعل في التطبيق العملي للعديد من مجالات أساليب العمل. ويرى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الاجتماعات المشترَكة للمجالس باعتبارها فرصة مُمتازة لمناقشة مجالات الاهتمام المشتركة بين الهيئات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة، ولكن لا ينبغي أن تكون لهذه الاجتماعات المشتركة سلطة اتخاذ القرارات؛ إذ لا ينبغي أن يصبح الاجتماع المشترَك للمجالس بمثابة هيئة إدارية أخرى. وأكّد أنه من المنظور المؤسسي، فإن خطوط التبعية المزدوجة لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة تتطلب موافقة كلتا الهيئتين التشريعيتين على أية تعديلات موضوعية للقواعد والأنظمة التي تحكم المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في سياق إعطاء الاجتماع المشترك للمجالس سلطة إصدار قرارات.

٥٥ - وأشار رئيس برنامج الأغذية العالمي أيضا إلى ما يلي:

(أ) يمكن أن تكون زيادة وتيرة الاجتماعات والإحاطات المشتركة للمجالس فكرة جيدة، إلا أن أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي واجهوا صعوبات بالغة في الحضور نظرًا للبعد الجغرافي، ولذلك، من المهم أن يتلقى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ملخصات تفصيلية لهذه الاجتماعات المشتركة.

(ب) سوف يستمر برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ ممارسته الحالية المتفق عليها بإجراء زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة فردية واحدة سنويًا؛ لذلك فإن هذه المسألة لم تمثل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(ج) وبالمثل، فإن مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لديه بالفعل عملية للتسليم والتسلُّم بين المكتب المنتهية ولايته والمكتب القادم، ولذلك فإن هذه المسألة لم تُمثِّل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(د) يمكن أن يؤدي تحديد حد أقصى لطول الوثائق المقدَّمة والحد من أدوار التحدُّث بالنسبة للأعضاء الأساسيين في وكالات الأمم المتحدة خلال الاجتماع المشترك للمجالس إلى ضمان المزيد من الفعالية والكفاءة.

(هـ) يمكن أن يمثل الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي مثالاً جيدًا لقضية جامعة للمقارنة وتبادل المعلومات خلال الاجتماعات المشتركة المستقبلية؛

(و) تتطلب الأفكار المتعلقة بتقديم انتخابات أعضاء المكتب وتمديد فترات ولايتهم المزيد من المناقشات والتقييم الحذر لجميع التداعيات المتوقعة؛

(ز) أيّد أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي هدف تحسين التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، سواء داخل المجلس التنفيذي أو المكتب، ولكنهم اعتبروا هذا أمرًا صعب التحقيق.

**الخلاصة – تقارب وجهات النظر**

٥٦ - لخّص رؤساء مجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذين ترأسوا الجلسة خلال فترة الغداء، المجالات التي كان فيها تقارب واضح في المناقشات بين كلٍ من مجموعات العمل الأربع، التي تشكّل جوهر القضايا المشتركة المتعلقة بأساليب عمل المجالس التنفيذية.

٥٧ - لوحظ تقارب وجهات النظر في المجالات التالية:

(أ) *المكاتب* – جعل الوثائق المتصلة بكل مجلس وكل مكتب متاحة لقطاع أوسع من القرّاء، كوسيلة لتعزيز المزيد من الشفافية فيما يتعلق بعمل المجلس؛

(ب) *الجلسات* – تعزيز درجة أعلى من الشفافية في اجتماعات المكتب والمجلس، وتحديد طرق جديدة ومبتكرة لإحاطة أعضاء المجموعات الإقليمية بإجراءات المكتب؛

(ج) *المشاركة* – تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاجتماعات المشتركة للمجالس في المستقبل.

(د) *الزيارات الميدانية* – الحد من عدد الزيارات الميدانية: زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة منفردة واحدة للمجلس؛ وتعزيز مستوى أعلى من المشاركة في الزيارات الميدانية؛ وتحقيق توازن أفضل بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء.

(هـ) *الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية* – الاستفادة من الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية باعتباره فرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لجميع المجالس، بما في ذلك، *من بين أمورٍ أخرى*، التقارير بشأن (١) حالة تنفيذ الفصل المشترَك من كل خطة من الخطط الاستراتيجية؛ (٢) الرقابة المالية والتقييم الأخلاقي؛ (٣) استراتيجية الشؤون الجنسانية (٤) الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي.

٥٨ - وفي الختام، ذكر الرئيس أن هذه القضايا التي تشهد تقاربًا في وجهات النظر يمكن أن تشكل أساسًا لخريطة طريق لإصدار التوصيات التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية. وسوفَ يجري تعميم ملخص مناقشات الاجتماع المشترك للمجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية على جميع المجالس التنفيذية وأمانات كل منها، لتنسيق المزيد من المناقشات، بغية تعزيز تنفيذ ولاية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. واختتم الرئيس الاجتماع موجهًا الشكر إلى الوفود لمشاركتها الفعّالة ومناقشاتها الثرية.

## جيم – التغلّب على أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، بما يشمل عدم المساواة بين الجنسين، لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة – الوصول إلى الفئات السكانية الأفقر والأضعف أولاً

٥٩ – رحّب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي ترأّس الجلسة المسائية، برؤساء المجالس التنفيذية الآخرين، وبالأعضاء الأساسيين الآخرين من منظمات الأمم المتحدة الست الأخرى، والمتحدثين الضيوف، وأعضاء المجالس التنفيذية في المناقشة التفاعلية بشأن الفرص والتحديات في مُعالجة أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف وتحديد الخطوات الحاسمة المطلوبة لمعالجتها.

٦٠ – وأكد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن أوجه انعدام المساواة أثرت في المجتمعات وحرمت الأشخاص من الفرص وأوقفت ممارسة الحقوق وعطّلت التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من التقدّم المحرز، فإن أوجه انعدام المساواة في الثروة والدخل لا تزال مستمرة سواء بين البلدان أو داخلها، ولا تزال الثروة العالمية تتركز بصورة متزايدة في أيدي قلة قليلة. وعلى الرغم من تراجع النسبة الإجمالية للأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مُدقع، إلا أنها لم تنخفض في البلدان الأشد فقرًا نظرًا للنمو السكّاني في المقام الأول، حيث لم تستفِد أعداد كبيرة من البشر من التطورات العالمية. وتعتبر المجموعات المهمَّشة، وبخاصة النساء والفتيات، بمن فيهن المراهقات، الأشد تضررًا من أوجه انعدام المساواة. ويشترك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في نهجهما إزاء الطبيعة المتعددة الأبعاد لانعدام المساواة، التي يتطلب التعامل معها بفعّالية جهودًا منسقة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومن المهم للغاية التعرُّف على أكثر الفئات تهميشًا وتعرضًا للخطر وضمان عدم تخلفهم عن الركب. وتساعد بيانات السُكّان المحسَّنة في تصنيف الاحتياجات وأوجه انعدام المساواة وتوفر وسيلة عامة لإخضاع القادة للمساءلة. كما أن من شأنها التصدي لمختلف العوائق السلبية (الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية) التي تؤدي إلى ترسيخ انعدام المساواة وإطالة أمد ديناميات السلطة غير المتكافئة.

٦١ – وكرّرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا التقييم، مذكِّرةً بأن أوجه انعدام المساواة متقاطعة ومستمرة داخل البلدان وبين بعضها بعضا، وتعرقل تقدم الأشخاص اجتماعيًا، وتؤثر على المجتمعات المحلية اقتصاديًا وبيئيًا، وتشوه الأنظمة الديمقراطية، وتؤجج العنف وتنشىء حواجز أمام إعمال حقوق الإنسان. وفتيات الأسر المعيشية الأكثر فقرًا أكثر عرضة للخطر من فتيات الأسر المعيشية الأكثر ثراءً. ولكنّ أوجه انعدام المساواة هذه ليست حتمية أو لا رجعة فيها. فهيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعاون عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لإدخال تغييرات في المؤسسات والسياسات والممارسات لإحداث التغيير. ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظامًا للمقاييس لتحديد وضع النساء المهمّشات، بما في ذلك ضمن السكان اللاجئين، لمعالجة الصدمات البدنية والنفسية وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية وتلقي دعم الحماية والمساعدة القانونية. ويتضمَّن جزء من هذه الجهود حشد الرجال والفتيان لكي يصبحوا مشاركين فاعلين في مُجابهة هذه التحديات.

٦٢ – وأدارت رئيسة شعبة السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، المناقشة التفاعلية مع ثلاثة متحدثين ضيوف، مركِّزة على الموضوعات التالية فيما يتعلق بالتفاعل بين مختلف أنواع انعدام

المساواة: (أ) أوجه انعدام المساواة الاقتصادية الكُليَّة بين البلدان؛ (ب) المعايير الاجتماعية التمييزية؛ (ج) عمل الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية للتصدي لأوجه انعدام المساواة هذه. ووجهت ثلاث مجموعات من الأسئلة إلى المتحدثين الضيوف الثلاثة، مركزةً على الموضوعات التالية:

(أ) كيف تعوق أوجه انعدام المساواة إعمال حقوق الإنسان؛ ودور الأمم المتحدة والأثر على عدم المساواة بين الجنسين؛

(ب) كيف تؤدي معالجة المعايير الاجتماعية التمييزية إلى خفض أوجه انعدام المساواة؛ وكيف تُسرِّع المساءلة من خفضها وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ وما هي الأمثلة الناجحة التي تجاوزت الإنصاف وتقديم الخدمات في مواجهة أوجه انعدام المساواة.

(ج) التحديات الرئيسية في تعزيز المساواة في أمريكا اللاتينية؛ وكيف يمكن للأمم المتحدة تغيير الوضع الراهن، بما في ذلك في ضوء وضع العديد من بلدان المنطقة كبلدان متوسطة الدخل.

٦٣ - وردا على المجموعة الأولى من الأسئلة، أكّدت أستاذة دراسات شؤون المرأة والشؤون الجنسانية في جامعة روتجرز ومديرة هيئة أعضاء التدريس بمركز القيادة العالمية للمرأة أن تقييم السياسات الاقتصادية الكليّة العالمية من خلال منظور حقوق الإنسان أظهر أنه بدلاً من ''ترك'' الأشخاص يتخلفون عن الركب فإنهم أصبحوا 'يُدفعون' إلى الخلف. ونظرًا لأن الموارد المالية تعدّ أساسية لإعمال حقوق الإنسان، فإنه من المهم أن يكون هناك تنسيق دولي حول السياسات الاقتصادية، وهو مجال يحتاج إلى أن تلعب فيه الأمم المتحدة دورًا نشطًا.

٦٤ - وأضافت قائلة إن السلطة السياسية والاقتصادية تتيح للبلدان اتخاذ قرارات اقتصادية عالمية دون وضع الآخرين في الاعتبار، مما يعني أن علاقات القوة تلعب دورًا رئيسيًا. ويمكن لاستخدام حقوق الإنسان كعامل فرز أن يُظهر أوجه انعدام المساواة الكامنة للنظام الاقتصادي العالمي وأن يُمكِّن من تصميم نموذج اقتصادي أكثر إنصافًا. وبالمثل، فإن السياسات الاقتصادية الكلية متحيزة للرجال - وهو ما يمكن ملاحظته مثلاً في كيفية نظر مثل هذه السياسات إلى الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقدمها المرأة طبقًا للتقاليد - وتدعم هذه السياسات عدم المساواة بين الجنسين. ويمنح الهدف ١٠ الذي يركز على تنظيم المؤسسات المالية للأمم المتحدة الولاية والوسيلة لمعالجة الإطار التنظيمي للتمويل ومعالجة هذه الأسباب الجذرية لانعدام المساواة.

٦٥ - وردا على المجموعة الثانية من الأسئلة، تحدثت أستاذة القانون الزائرة لدى مركز القانون التابع لجامعة جورج تاون وكبيرة مستشاري الصحة العالمية وحقوق الإنسان عن كيفية معاناة الأشخاص المهمشين، مثل النساء والمراهقات الفقيرات، معاناة غير متكافئة بسبب أوجه انعدام المساواة في الرعاية الصحية والخدمات القانونية. ويتمثل النهج التقليدي في معالجة هذه المسألة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة.

٦٦ - ولكن التجربة العملية تظهر أن هذا النهج قد فشل بصورة متكررة في تحقيق أهدافه. وأولُ الدروس المستفادة هو وجود عواقب وخيمة غير مقصودة تؤثر على حقوق الأشخاص حين تنظر المساعدة إلى مؤشرات تغطية الخدمات فحسب، أو تحاول عدم إقصاء الفئات الأكثر فقرًا عن طريق استهدافهم بالخدمات، وليس من خلال بناء أنظمة تحمي المساواة والحقوق. أما الدرس الثاني فيتمثل في أن جميع الأشخاص يحملون في قرارة أنفسهم العديد من السرديات الشخصية، وتحتاج هذه الهويات

الشخصية إلى وضعها في الاعتبار عند توصيف الإجراء التصحيحي. ويتمثل الدرس الثالث في أن الأهداف تركز بشكل أساسي على 'البقاء'، وبشكل ثانوي على 'الازدهار'، ولكنها يجب أن تركز على 'تغيير' تلك الظروف التي تُنتج انعدام المساواة بصورة منهجية.

٦٧ - وأضافت قائلة إنه يتحتم أن تكون المساءلة في مثل هذه الظروف عن بناء العلاقات البنّاءة التي تتركز حول الاستحقاقات بالنسبة لأصحاب الحقوق والالتزامات بالنسبة للمسؤولين عن الالتزامات. وبرغم ذلك، فإن ضمان المساءلة من خلال النهج المستخدم للأهداف - قياس التمويل المخصص في مقابل المخرجات والنواتج - أمر صعب. ولكي تكون المساءلة مفيدة، يجب أن تتجاوز ذلك إلى التركيز على البيانات التي لا يجري جمعها وتحديد الأشياء التي لا يُمكن قياسها بمقاييس كميّة، وهي أمور هامة للتغيير الهيكلي. ويجب أن تأخذ الإجراءات التصحيحية كل هذه الجوانب في الاعتبار.

٦٨ - وفي إجابته المجموعة الثالثة من الأسئلة، ذكر المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في إكوادور أنه على الرغم من التقدم المحرز فإن أمريكا اللاتينية تظل أكثر مناطق العالم التي تنعدم فيها المساواة، مما يؤثر على أربع مجموعات بوجه خاص: (أ) الشعوب الأصلية؛ (ب) السكان من الأصول الأفريقية؛ (ج) النساء الريفيات؛ (د) ذوو الإعاقة. ويتمثل التحدي الأول في إيجاد طرق لخفض انعدام المساواة بصورة مستدامة. أمّا التحدي الثاني فهو أن مُعالجة أوجه انعدام المساواة يمثل قضية سياسية تتطلب إرادة سياسية. وينطوي التحدي الثالث - الذي يتمحور حول الهياكل الاقتصادية في المنطقة، التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية وعلى استخدام العمالة منخفضة المهارات - على مفارقتين اثنتين هما: (أ) أن الموارد التي تولدها الصناعة تستعمل في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ (ب) وأن اقتصادات الشعوب الأصلية تمثل في الواقع نماذج للتنمية المستدامة، على النقيض من الهياكل الاقتصادية السائدة.

٦٩ - وأكد أن أثر الأمم المتحدة على تنمية المنطقة لا يُلاحظ غالبًا بسبب استناده إلى علاقة ثقة مع الحكومة من خلال إسداء المشورة في مجال السياسة العامة، إذ يُنسب الفضل في النتائج الإيجابية بطبيعة الحال إلى الحكومات. وقد حققت الأمم المتحدة إسهاماتها الأكثر وضوحًا من خلال تدخلات السياسات وجمع البيانات وتوليد المعرفة، ومن خلال التصدي للمفاهيم الخاطئة ردًا على انتهاكات حقوق الإنسان. وتنهض الأمم المتحدة بمسؤولية أن تكون صوت من لا صوت لهم وأن تسعى إلى المزيد من الشمول، بما في ذلك بين موظفيها أنفسهم.

٧٠ - وشارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة والموظفون الرئيسيون لمنظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط في المناقشة على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة مشتركة للتغلب على أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف، ولا سيّما الحاجة إلى:

(أ) سد الفجوة بين البلدان، حتى لا يُترَك بلدٌ واحدٌ، وبخاصة أقل البلدان نموا، متخلفًا عن الركب؛

(ب) السعي إلى إبرام شراكات واتباع نُهُج متعددة الأبعاد تعتمد على البيانات والمعلومات المصنّفة من أجل استهداف الفئات الأكثر تهميشًا.

(ج) التوسع في البرامج التي تتعامل مع القضاء على القطاع غير الرسمي، الذي تعتمد عليه سبل عيش كثير من الفئات السكانية المهمّشة.

(د) استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين وتفكيك الهياكل غير المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجاليّ الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة.

(هـ) استخدام البيانات المصنّفة لكشف أزمة ملكية الأصول (التي في إطارها يملك عدد محدود من الأشخاص معظم أصول العالم) وإنشاء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا؛

(و) ضمان التمويل والميزنة والسياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتحديد الهياكل الاجتماعية لمعالجة مسألة عمل المرأة غير مدفوع الأجر؛

(ز) السعي لأن يشمل التثقيف الجنسي الشامل الرجال والفتيان المراهقين كجزء من حل مشكلة انعدام المساواة بين الجنسين والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

(ح) التركيز على الشباب والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة في أفريقيا، من خلال البيانات المصنّفة والتكنولوجيا والروايات الشخصية للوصول إلى الفئات الأشد تهميشًا.

(ط) الإقرار بأن أنماط الاستهلاك في البلدان الصناعية غير مستدامة ولا يمكنها أن تمثل نموذجًا يحتذى للتنمية المستدامة.

٧١ - وفي الختام، ذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن الأمثلة التي عُرضت أثناء الجلسة توضح بجلاء أن الأمم المتحدة تكون أكثر تأثيرًا حين تعمل المنظمات معًا.

٧٢ - ووجّهت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الشكر للوفود ولمنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتهم في الاجتماع المشترك للمجالس. وتلخيصًا للنقاط الرئيسية، ألقت الضوء على الحاجة إلى: (أ) مُعالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد لأوجه انعدام المساواة، التي تتقاطع داخل البلدان وفيما بينها؛ (ب) السعي لإيجاد حلول متعددة الأبعاد للتصدي لأوجه انعدام المساواة متعددة الجوانب؛ (ج) اتباع نهج يكون محوره الناس؛ (د) معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة؛ (د) الانخراط في شراكات استراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة؛ (هـ) ضمان المساءلة والشمول بين جميع أصحاب المصلحة؛ (و) السعي إلى مزيد من حشد الموارد. وشدَّدت على أن الدول الأعضاء التزمت في خطة عام ٢٠٣٠ بمعالجة أوجه انعدام المساواة، مما يتطلب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مُنسَّقةً في الميدان لكي تفكك الهياكل والسياسات التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية. ولن يكون إصلاح الأمم المتحدة مجديًا إلا إذا أحدث فرقًا في حياة الناس، وبخاصة الفقراء والفئات الأكثر تهميشًا.

050419 280319 19-02884 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق